لأجل أن لا تصبح صفقة القرن "وعد بلفور آخر"، ولأن من حقك أن تعلم.

قامت منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)

بترجمة هذه الوثيقة بالكامل ونشرها

الترجمة الكاملة لوثيقة

"السلام من أجل الازدهار"

"رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي"

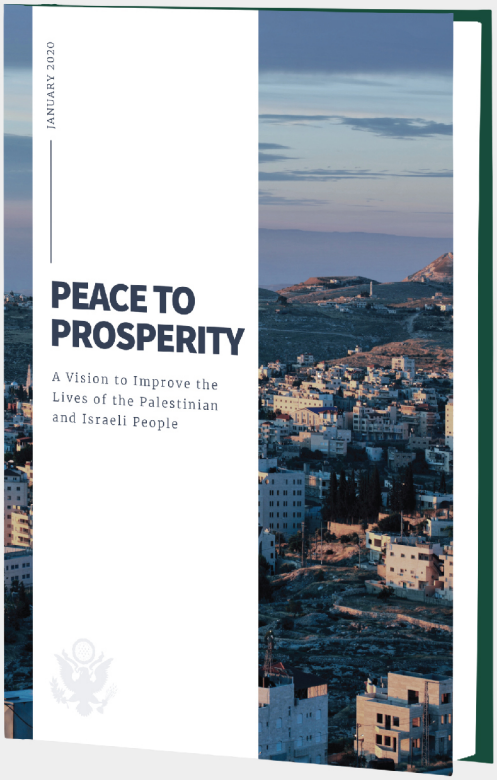

شباط -فبراير

2020

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

"السلام من أجل الازدهار"

"رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي"

ترجمة وثيقة

Peace to Prosperity

A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People

لمحة عامة

جاءت خطة ترامب/صفقة القرن[1] على شكل وثيقة مكونة من 181 صفحة باللغة الإنجليزية

تحتوي على 42844 كلمة قُسّمت على جزئين:

الأول: بعنوان «**إطار العمل السياسي**»[2] يتكون من 22 قسماً و 4 ملاحق بما فيها خارطة مفاهيمية، وثلاثة أخرى عن الأمن والترتيبات الأمنية، وقد بلغ حجمه مع الملاحق 46 صفحة

الثاني: بعنوان «**إطار العمل الاقتصادي**» يتكون الجزء الثاني من 3 أقسام وملحق اقتصادي بما مجموعه 127 صفحة.

ويتركز الثقل الأكبر من حيث الحجم والاهتمام على الجانب الاقتصادي ، بينما جاء الجانب السياسي مقتضباً ويجري التركيز فيه على الأمن والترتيبات الأمنية.

1 https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2020/01/Peace-to-Prosperity-0120.pdf

2 تم الاستناد في هذه الترجمة على 3 مراجع لتأكيد دقتها.

الجـــزء أ

إطار العمل السياسي

جدول المحتويات

المصطلحات 5

القسم الأول: مدخل 6

خلفية 6

أوسلو

حل الدولتين الواقعي 8

القسم الثاني: المقاربة (المنهج) 9

نظرة على جهود الأمم المتحدة 9

الوقائع الحالية 9

التطلعات المشروعة للأطراف 11

أسبقية الأمن 11

مسألة الأراضي، وحق تقرير المصير والسيادة 12

اللاجئون 12

أورشاليم القدس 13

مشكلة غزة 13

المساعدة الدولية 13

القسم الثالث: رؤية من أجل السلام بين دولة إسرائيل والفلسطينيين والمنطقة 14

القسم الرابع: الحدود 15

القسم الخامس: أورشاليم القدس 18

الأبعاد الدينية لمسألة أورشاليم القدس 18

أماكن أورشاليم القدس المقدسة 19

الوضع السياسي أورشاليم القدس 19

أمور السياحة المتعلقة بالبلدة القديمة في أورشاليم القدس 21

القسم السادس: خطة ترامب الاقتصادية 22

القسم السابع: الأمن 24

القسم الثامن: المعابر 27

القسم التاسع: معايير غزة 28

القسم العاشر: منطقة التجارة الحرة 29

القسم الحادي عشر: اتفاقية التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية 29

القسم الثاني عشر: مرافق الموانىء 30

إسرائيل 30

الأردن 30

القسم الثالث عشر: منطقة منتجع البحر الميت 32

القسم الرابع عشر: معالجة المياه والمياه العادمة 32

القسم الخامس عشر: الأسرى 33

القسم السادس عشر: اللاجئون 34

الإطار العام 35

إطار التعويضات والمساعدة 35

القسم السابع عشر: أساسيات الدولة الفلسطينية 37

القسم الثامن عشر: التعليم وثقافة السلام 38

القسم التاسع عشر: العلاقات العربية الإسرائيلية؛ والشراكات الاقتصادية الإقليمية 39

فرص جديدة لمبادرات الأمن الإقليمي 40

القسم العشرون: الاعتراف المتبادل بين الدول 41

القسم الحادي والعشرون: نهاية المطالبات/نهاية الصراع 41

القسم الثاني والعشرون: السلوك أثناء المفاوضات 41

ملحق 1 43

خرائط مفاهيمية

ملحق 2 أ 44

اعتبارات أمنية

ملحق 2 ب 47

معايير الأمن

ملحق 2 ج

معيار نزع السلاح والترتيبات الأمنية الأخرى 48

المصطلحات

القدس: سيكون لها المعنى المحدد في القسم 5

خريطة المفاهيم : سيكون لها المعنى المحدد في القسم 4

مجلس المعابر: سيكون له المعنى المحدد في القسم 8

المعايير الخاصة بغزة: سيكون لها المعنى المحدد في القسم 9

جيش الدفاع الإسرائيلي: سيكون له المعنى المحدد في القسم 1

الصندوق الدولي: سيكون له المعنى المحدد في القسم 4

معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن: تعني معاهدة السلام بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 26 أكتوبر 1994.

اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية: سيكون لها المعنى الوارد في القسم 3

هيئة مشتركة لتطوير السياحة في أورشاليم القدس: سيكون لها المعنى المحدد في القسم 5

الأضرحة المقدسة للمسلمين: تشير إلى «الأضرحة الإسلامية المقدسة» التي تنص عليها معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن.

منظمة الأمن والتعاون في الشرق الأوسط: سيكون لها المعنى المحدد في القسم 19

مخصصات الأسرى والشهداء: سيكون لها المعنى المحدد في القسم 23

صندوق اللاجئين الفلسطينيين: سيكون له المعنى المحدد في القسم 16

قوى أمن السلطة الفلسطينية: سيكون لها المعنى المحدد في القسم 1

لجنة المراجعة: سيكون لها المعنى المحدد في القسم 7

لجنة أمنية إقليمية: سيكون لها المعنى المحدد في القسم 7

معايير الأمن: يجب أن يكون لها المعنى المحدد في القسم 7

دولة فلسطين: في جميع أجزاء الرؤية سيشير مصطلح «دولة فلسطين» إلى دولة مستقبلية غير موجودة حاليًا، ولا يمكن للولايات المتحدة الاعتراف بها إلا إذا تم استيفاء المعايير الموضحة في هذه الرؤية بصورة مرضية.

خطة ترامب الاقتصادية: يجب أن يكون لها المعنى المنصوص عليه في القسم 6

الأونروا: تعني وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين.

الرؤية: سيكون لها المعنى المحدد في القسم 1

مدخل

خلفية

عانى الإسرائيليون والفلسطينيون إلى حد كبير من نزاعهم الطويل الأمد الذي لا ينتهي على ما يبدو وكان هذا النزاع محور نقاش القادة الدوليين والدبلوماسيين والعلماء منذ أكثر من قرن في محاولة لحله، في الوقت الذي شهد فيه شكل العالم تغيّرًا كبيرًا خلال هذه الفترة على عدة صعد أبرزها المتغيرات الأمنية التي واجهت الشرق الأوسط، بحيث بقيت الكثير من القضايا محل النزاع على حالها مستعصية الحل. لقد حان الوقت لإنهاء الصراع، وتنشيط الإمكانات البشرية والفرص الاقتصادية الهائلة التي سيحققها السلام للإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة ككل. فعلى مر العقود، تم طرح العديد من المقترحات والأفكار، إلاّ أن عناصرها كانت غير قابلة للتحقيق بالنظر إلى الحقائق على أرض الواقع وفي الشرق الأوسط الأوسع. وعلى الرغم من عدم وجود خطة تتمكن من منح أي من الطرفين كل ما يريد، إلا أن ما نراه هو رؤية أفضل النتائج وأكثرها واقعية وتحقيقًا للأطراف.

إن للفلسطينيين تطلعات لم تتحقق بما فيها؛ تقرير المصير وتحسين مستوى المعيشة والارتقاء الاجتماعي ومنزلة محترمة إقليميًا ودوليًا. ويرغب الكثير من الفلسطينيين في السلام والاعتراف بالفرص الاقتصادية الهائلة والمزايا الاجتماعية التي تنتظرهم إذا أمكن تطبيع العلاقات مع دولة إسرائيل. أما غزة فحالها غاية في التعقيد؛ بسبب سيطرة «حماس» -المنظمة الإرهابية- عليها، والتي سببت سياساتها أزمةً إنسانيةً فيها. حان الوقت لمساعدة الفلسطينيين على تحقيق مستقبل متفائل ومزدهر وتمكينهم من الانضمام إلى مجتمع الأمم.

صنعت دولة إسرائيل السلام مع اثنتين من جاراتها؛ جمهورية مصر العربية عام 1979 والمملكة الأردنية الهاشمية في عام 1994، وهما دولتان خاضتا مع دولة إسرائيل حروبًا متعددة ومناوشات حدودية عديدة. كما قايضت دولة إسرائيل مناطق كبيرة من أجل السلام، عندما انسحبت من شبه جزيرة سيناء مقابل السلام مع جمهورية مصر العربية. وعلى الرغم أن المواطنين الإسرائيليين قد تقدموا بمطالبات كبيرة نتيجة للعنف والإرهاب، الا أن الإسرائيليين لا يزالون يرغبون في السلام. لقد تحمل اتفاقا السلام العائدان إلى 40 و25 عامًا المسؤولية عن حياة المواطنين في إسرائيل والأردن ومصر وحسّناها.

وقد أدى الصراع بين دولة إسرائيل والفلسطينيين إلى منع البلدان العربية الأخرى من تطبيع علاقاتها والسعي المشترك لمنطقة مستقرة وآمنة ومزدهرة. أحد أسباب عُسر هذه المشكلة هو الخلط بين نزاعين منفصلين: النزاع الإقليمي والأمني ونزاع اللاجئين بين إسرائيل والفلسطينيين من جهة، والنزاع الديني بين إسرائيل والعالم الإسلامي بشأن السيطرة على الأماكن ذات الأهمية الدينية من جهةٍ أخرى. وقد أدى غياب العلاقات الرسمية بين إسرائيل ومعظم الدول الإسلامية والعربية إلى تفاقم الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. نعتقد أنه إذا قام عدد أكبر من الدول الإسلامية والعربية بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، فسوف يساعد ذلك على دفع حل عادل ومنصف للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وسيمنع المتطرفين من استخدام هذا الصراع لزعزعة استقرار المنطقة.

أوسلو

في عام 1993، توصلت دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية للمرة الأولى لعدة اتفاقات مؤقتة، تُعرف مجتمعة باسم «اتفاقيات أوسلو».

وقّع رئيس الوزراء إسحاق رابين هذه الاتفاقية ودفع حياته نتيجة لذلك عام 1995 في سبيل السلام. وفي خطابه الأخير للكنيست الإسرائيلي أوضح رؤيته المتعلقة بالحل النهائي للنزاع؛ بأن تظل القدس موحّدة تحت الحكم الإسرائيلي، مع دمج أجزاء الضفة الغربية التي يقطنها عدد كبير من اليهود ووادي الأردن في إسرائيل، وبينما تخضع بقية الضفة الغربية، إلى جانب غزة للاستقلال المدني الفلسطيني والذي عبر عنها بفكرة «أقل من دولة». كانت رؤية رابين هي الأساس الذي أقر عليه الكنيست اتفاقيات أوسلو، ولم ترفضها القيادة الفلسطينية في ذلك الوقت.

ومن أبرز التفاهمات في تلك الاتفاقيات، النص على التعاون الأمني بين جيش الدفاع الإسرائيلي، وقوات أمن السلطة الفلسطينية، ولما لم يكن التعاون الأمني في السنوات الأخيرة مثاليًا، وعرضةً للنزاعات الدورية وحتى تعليق هذا التعاون، فقد عزز بشكل كبير من استقرار الضفة الغربية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين. إن قدرة جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات أمن السلطة الفلسطينية على التعاون توفر الأمل في إمكانية سد التحديات الأمنية في اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني نهائي.

ومع ذلك، تركت اتفاقات أوسلو العديد من القضايا الرئيسية دون حل إلى حين الانتهاء من مفاوضات الوضع الدائم، بما في ذلك، ومن بين أمور أخرى، قضايا الحدود والأمن واللاجئين والقدس. لم تخلق تلك الاتفاقات طريقًا فعالًا لتحييد أنواع الأزمات التي نشأت أثناء تنفيذ أوسلو، بما في ذلك موجات الإرهاب والعنف. لقد كرّس العديد من الأشخاص الأذكياء والمتفانين حياتهم بحثًا عن «الصفقة النهائية» إلا أن المطلوب كان التوصل إلى اتفاق شامل بعيد المنال، وأعاقت موجات الإرهاب والعنف العملية بشكل كبير. لا يوجد سوى اتفاق شامل، مقترن بخطة اقتصادية قوية للفلسطينيين وغيرهم، ذي قدرة على إحلال سلام دائم للطرفين.

حل الدولتين الواقعي

صممت المبادئ المنصوص عليها في هذه الرؤية من أجل السلام والازدهار ومستقبل أكثر إشراقًا (هذه «**الرؤية**») لصالح الفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة ككل. تتناول هذه الرؤية حقائق اليوم، وتوفر للفلسطينيين، الذين ليست لديهم دولة بعد، طريقًا إلى حياة وطنية كريمة، واحترامًا وأمنًا وفرصًا اقتصادية، وفي الوقت نفسه، حماية أمن إسرائيل.

إن الحل الواقعي يمنح الفلسطينيين السلطة لحكم أنفسهم بشكل كامل ولكن ليس القوى التي تهدد إسرائيل. ويستلزم هذا بالضرورة وضع قيود على بعض السلطات السيادية في المناطق الفلسطينية (المشار إليها فيما بعد باسم «الدولة الفلسطينية»)، مثل الحفاظ على المسؤولية الأمنية الإسرائيلية والسيطرة الإسرائيلية على المجال الجوي غرب نهر الأردن. تخلق هذه الرؤية حلاً واقعيًا يقوم على دولتين تعيش فيه دولة فلسطين آمنة ومزدهرة بسلام، إلى جانب دولة إسرائيل آمنة ومزدهرة، في منطقة آمنة ومزدهرة.

اليوم، يبدو هذا المفهوم بعيدًا عن الواقع. غزة والضفة الغربية منقسمتان سياسيًا، وتدير حركة حماس غزة، وهي منظمة إرهابية أطلقت آلاف الصواريخ على إسرائيل وقتلت مئات الإسرائيليين. في الضفة الغربية، تعاني السلطة الفلسطينية من مؤسسات فاشلة وفساد مستوطن، وتحفز قوانينها الإرهاب، وتشجع وسائل الإعلام والمدارس التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية ثقافة التحريض. بسبب الافتقار إلى المساءلة ووجود الحكم السيئ، تم تبديد مليارات الدولارات مع عدم قدرة الاستثمار على التدفق إلى هذه المناطق للسماح للفلسطينيين بالنمو.

يستحق الفلسطينيون مستقبلًا أفضل وهذه الرؤية يمكن أن تساعدهم في تحقيق ذلك المستقبل. يجب على الزعماء الفلسطينيين أن يتبنوا السلام من خلال الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، ورفض الإرهاب بجميع أشكاله، والسماح باتخاذ ترتيبات خاصة تلبي الاحتياجات الأمنية الحيوية لإسرائيل والمنطقة، وبناء مؤسسات فعالة واختيار الحلول العملية. إذا تم اتخاذ هذه الخطوات واستيفاء المعايير المنصوص عليها في هذه الرؤية، فإن الولايات المتحدة ستدعم قيام دولة فلسطينية.

تركّز هذه الرؤية على الأمن، وتوفر تقرير المصير وفرصة اقتصادية كبيرة للفلسطينيين، ونعتقد أن هذا التصميم سيمكّن من تنفيذ هذه الرؤية بنجاح. توفر هذه الرؤية أيضًا فوائد إيجابية للمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية ودول المنطقة.

فرص للتعاون الإقليمي

شهد الشرق الأوسط تحولات هائلة منذ بداية هذا الصراع، إذ أنه وفي مواجهة التهديدات المشتركة وفي السعي وراء المصالح المشتركة، تبرز فرص وتحالفات لا يمكن تصورها سابقًا. على سبيل المثال، أدت التهديدات التي يشكلها نظام إيران الراديكالي إلى واقع جديد، حيث تتقاسم دولة إسرائيل وجيرانها العرب الآن تصورات متشابهة بشكل متزايد حول التهديدات التي تهدد أمنهم. إذا أمكن تحقيق السلام، فإن التعاون الاقتصادي والأمني بين دولة إسرائيل وجيرانها العرب يمكن أن يخلق شرق أوسط مزدهر مرتبطًا برغبة مشتركة في الأمن والفرص الاقتصادية. في حال تنفيذها، يمكن أن تؤدي هذه الرؤية إلى رحلات جوية مباشرة بين دولة إسرائيل وجيرانها، ونقل الأشخاص والتجارة، وفتح الفرص لملايين الأشخاص لزيارة المواقع الدينية المقدسة في عقائدهم.

رؤية اقتصادية لمستقبل رائع

لقد طورنا رؤية اقتصادية مفصلة لما يمكن أن يكون عليه مستقبل الفلسطينيين في حال وجود السلام. كانت هناك فكرة خاطئة مفادها أن قلة الفرص للشعب الفلسطيني هي مسؤولية إسرائيل وحدها. إن حل مشاكل الوضع النهائي، بالطريقة الموضحة في هذه الرؤية، سيخلق الظروف اللازمة للاستثمار للبدء في التدفق إلى المنطقة. نقدر أن الجمع بين هذا الحل السياسي والرؤية الاقتصادية للاستثمارات والإصلاحات الحكومية التي وضعناها سيؤدي إلى نمو اقتصادي تاريخي، كما نقدر أن إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني، الذي كان راكدًا، قد يتضاعف خلال 10 سنوات، ليوفر أكثر من مليون وظيفة جديدة، ويقلل معدل البطالة إلى أقل من 10 في المائة، ويخفض معدل الفقر بنسبة 50 في المائة. وهذه الخطة جاهزة للتنفيذ في حالة تحقيق السلام بشروط تتفق مع هذه الرؤية.

القسم الثاني

المقاربة (المنهج)

لا نعتقد أن مصير الأطراف في المنطقة أن تعيش في صراع أبدي بسبب اختلاف أعراقها ودياناتها. وجدت أمثلة كثيرة في تاريخ اليهود والعرب، واليهود والمسلمين والمسيحيين، لأولئك الذين عاشوا في وئام نسبي في هذه المنطقة. أملنا هو أن تلهم هذه الرؤية مستقبلًا تعيش فيه جميع شعوب المنطقة في سلام ورفاهية.

لقد طورنا هذه الرؤية استنادًا إلى الاعتقاد بإمكانية إيجاد مستقبل سلمي ومزدهر للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. تهدف هذه الرؤية إلى أن يقرأ الناس كيف ستعمل مفاهيمها على تحسين حياتهم بالفعل وبشكل كبير. نعتقد أن كلا الجانبين يكسبان أكثر مما يقدمان، وبناءً على هذا النهج، نشجع الجميع على أن يكونوا صادقين فكريًا ومنفتحين على الأفكار الجديدة، وعلى استعداد للانخراط في هذه الرؤية، واتخاذ خطوات شجاعة نحو مستقبل أفضل لأنفسهم وللأجيال المقبلة.

بالتعلم من الجهود السابقة، وبدافع من المبادئ العملية، نعالج هذا الصراع مسترشدين بالنقاط التالية:

نظرة عامة على جهود الأمم المتحدة

منذ عام 1946، كان هناك ما يقرب من 700 قرار من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وأكثر من 100 قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق بهذا النزاع. كانت قرارات الأمم المتحدة في بعض الأحيان غير متسقة ومحددة زمنيًا في أحيان أخرى، ولم تحقق هذه القرارات السلام. علاوة على ذلك، فإن للأطراف المختلفة تفسيرات متعارضة لبعض أهم قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242. في الواقع، فإن علماء القانون الذين عملوا مباشرة على قرارات الأمم المتحدة الحاسمة قد اختلفوا حول معناها وأثرها القانوني.

وبينما نحترم الدور التاريخي للأمم المتحدة في عملية السلام، فإن هذه الرؤية ليست سردًا للجمعية العامة، ومجلس الأمن، وقرارات دولية أخرى بشأن هذا الموضوع، لأن هذه القرارات لم تحل ولن تحل النزاع. لقد مكّنت هذه القرارات الزعماء السياسيين لفترة طويلة جدًا من تجنب معالجة تعقيدات هذا الصراع بدلًا من تمكين طريق حقيقي للسلام.

الوقائع الحالية

لدى كل من الإسرائيليين والفلسطينيين مواقف تفاوضية طويلة الأمد، لكن عليهم أيضًا إدراك أن التسوية ضرورية للمضي قدمًا. من المحتم أن لا يتم توافق أي طرف على جميع جوانب الرؤية وأن يعارض كل طرف بعض جوانبها، ومن الضروري أن يتم تقييم هذه الرؤية بشكل كلي. تقدم هذه الرؤية مجموعة من الحلول الوسط التي يجب على الطرفين دراستها، من أجل المضي قدمًا والسعي نحو مستقبل أفضل يستفيد منه كل من الطرفين والآخرين في المنطقة.

لن يتم إبرام اتفاقية سلام إلا عندما يدرك كل طرف أنه من الأفضل التوصل إلى اتفاق سلام عوضًا عن البقاء دونه، حتى لو كان ذلك يتطلب تنازلات صعبة. سيؤدي السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى تحسينات اجتماعية واقتصادية كبيرة واستقرار وأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

هناك أولئك المستفيدون من الوضع الراهن، وبالتالي فإنهم يسعون لمنع التغيير الذي سيفيد الطرفين.

إن قراءة الروايات السابقة حول الصراع غير مثمرة. ولا بد ولغايات حل هذا النزاع، أن يكون الحل استشرافيًا ومكرسًا لتحسين الأمن ونوعية الحياة، مع احترام الأهمية التاريخية والدينية للمنطقة بالنسبة لشعوبها.

لم تلق الاتفاقات الإطارية المحدودة والمقترحات الغامضة -والتي صيغت بمفردات عصية على الفهم ولا تتضمن سوى مفاهيم عالية المستوى، غير أنها تترك الخلافات التي يتعين حلها إلى وقت لاحق- نجاحًا. هذه الرؤية تتناول مباشرة جميع القضايا الرئيسية في محاولة لحل الصراع حقًا.

حل هذا الصراع لن يحل جميع النزاعات الأخرى في المنطقة. ومع ذلك، فإن حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني سيؤدي إلى إزالة الذريعة المستخدمة لإذكاء المشاعر وتبرير السلوك المتطرف من جانب الجهات الفاعلة السيئة، ليكون للحل تأثير إيجابي سيزيد من الاستقرار والأمن والازدهار في المنطقة.

سيؤثر اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني بعمق على الإسرائيليين والفلسطينيين. إن الإسرائيليين والفلسطينيين هم من سيتعين عليهم التعايش مع عواقب اتفاق السلام. لذلك، فإن الإسرائيليين والفلسطينيين أنفسهم هم الذين يجب أن يكونوا راضين عن المزايا والتسويات التي يستلزمها اتفاق السلام. يجب على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يزنوا هذه المنافع والحلول الوسط، التي يمكن أن تخلق مستقبلًا أفضل بكثير لأنفسهم وللأجيال القادمة، ضد استمرار الصراع لأجيال قادمة ربما.

كان دور الولايات المتحدة كميسّر في هذه العملية هو جمع الأفكار من جميع أنحاء العالم، وتجميعها، واقتراح مجموعة مفصلة من التوصيات التي يمكن أن تحل الصراع بشكل واقعي ومناسب. يتمثل دور الولايات المتحدة أيضًا في العمل مع بلدان ومنظمات أخرى حسنة النية لمساعدة الأطراف في الوصول إلى حل للنزاع. لكن الإسرائيليين والفلسطينيين وحدهم هم من يستطيع اتخاذ قرار إقامة سلام دائم معًا. كما يجب وضع التفاصيل النهائية المحددة لاتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني مباشرة بين الطرفين.

يقع خط الصدع الرئيسي في الشرق الأوسط اليوم بين القادة الذين يرغبون في خلق فرصة اقتصادية وحياة أفضل لشعوبهم، وأولئك الذين يتلاعبون بالدين والأيديولوجية من أجل إثارة الصراع وإعذار إخفاقاتهم. تهدف هذه الرؤية إلى احترام الأيديولوجية والمعتقدات الدينية والمزاعم التاريخية، لكنها تركز أساسًا على وضع اهتمامات وتطلعات الشعب في المقام الأول.

لقد دخلنا فصلًا جديدًا في تاريخ الشرق الأوسط، يفهم فيه القادة الشجعان أن التهديدات الجديدة والمشتركة خلقت الحاجة إلى تعاون إقليمي أكبر، وقد شجعت إدارة ترامب هذا الأمر بشدة.

لقد أصبحت الدول العربية في المنطقة رهينة لهذا النزاع كما أنها تعترف بأنه يمثل التزامًا ماليًا غير مستغل إذا ما ظل دون حل، والعديد من الدول العربية مستعدة لحل الصراع العربي الإسرائيلي وترغب في إقامة شراكة مع إسرائيل والتركيز على القضايا الخطيرة التي تواجه المنطقة.

التطلعات المشروعة للأطراف

في الوقت الذي لم يكن فيه للفلسطينيين أية دولة على الإطلاق، فإن لديهم رغبة مشروعة في حكم أنفسهم ورسم مصيرهم. إن أي اتفاق سلام عملي يجب أن يعالج رغبة الفلسطينيين المشروعة في تقرير المصير. تتناول هذه الرؤية هذه المخاوف المشروعة من خلال، ومن بين أمور أخرى، تعيين الأراضي لدولة فلسطينية في المستقبل، وتعزيز مؤسسات الحكم الذاتي الفلسطينية، وتزويد الفلسطينيين بالمركز القانوني والشخصية الدولية للدولة، وضمان ترتيبات أمنية قوية، وبناء شبكة مبتكرة من الطرق والجسور والأنفاق التي تتيح حرية الحركة للفلسطينيين.

إن لدى دولة إسرائيل رغبة مشروعة في أن تكون دولة قومية للشعب اليهودي وأن يتم الاعتراف بهذا الوضع في جميع أنحاء العالم.

تهدف هذه الرؤية إلى تحقيق الاعتراف المتبادل بدولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، ودولة فلسطين كدولة قومية للشعب الفلسطيني، على أن يتمتع المواطنون كافة بحقوق مدنية متساوية في كلا الحالتين وفي داخل كل دولة.

وتهدف هذه الرؤية إلى تحقيق اعتراف تلك الدول التي لا تعترف حاليًا بدولة إسرائيل أو التي لها علاقة بدولة إسرائيل وتطبيعها معها.

كما تهدف هذه الرؤية إلى تحقيق اعتراف تلك الدول التي لا تعترف حاليًا بدولة فلسطين أو التي لها علاقة بالفلسطينيين وتطبيعها معها.

أسبقية الأمن

حتى إذا تم التوصل إلى اتفاق سلام شامل بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين والدول العربية الأخرى، فالواقع هو أن أولئك الذين يرغبون في تقويض الأمن والاستقرار سيكونون موجودين على الدوام، وتبقي هذه الرؤية هذه الحقيقة في الاعتبار دائمًا.

يجب ألا يُطلب إلى أي حكومة المساس بسلامة مواطنيها وأمنهم، وينطبق هذا بشكل خاص على دولة إسرائيل، وهي الدولة التي واجهت منذ إنشائها ولا تزال تواجه أعداء يدعون لإزالتها. لقد مرّت إسرائيل أيضًا بتجربة مريرة بالانسحاب من المناطق التي استخدمت بعد ذلك لشن هجمات ضدها.

تواجه دولة إسرائيل تحديات جغرافية وإستراتيجية جغرافية استثنائية. ببساطة، ليس لدولة إسرائيل هامش خطأ. وبقدر خطورة غزة، التي تديرها حماس، على سلامة دولة إسرائيل، فإن نظامًا شبيهًا يسيطر على الضفة الغربية سيشكل تهديدًا وجوديًا لدولة إسرائيل.

من الضروري أن تكون الدولة الفلسطينية التي تم إنشاؤها بموجب اتفاق سلام دولةً تمتلك الأدوات اللازمة للنجاح وأن تكون سلمية وآمنة، لا منصة لعدم الاستقرار والصراع.

لا يمكن للولايات المتحدة أن تطلب من أي دولة، ناهيك عن دولة إسرائيل وهي الحليف الوثيق، تقديم تنازلات من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الوضع الأمني المحفوف بالمخاطر بالفعل. لن تطلب الولايات المتحدة من إسرائيل سوى تقديم تنازلات نعتقد أنها ستجعل دولة إسرائيل وشعبها أكثر أمنًا على المدى القصير والطويل. صُممت هذه الرؤية بهذه الروح، وينبغي لجميع البلدان الأخرى أن تتبع نفس النهج.

لقد انتشر تهديد الإرهاب في جميع أنحاء العالم، واليوم، تنسق الحكومات عن كثب مع بعضها البعض للاستفادة من خبراتها الاستخباراتية في مكافحته. من المهم أن تدين الحكومات بشكل لا لبس فيه جميع أشكال الإرهاب، وأن تعمل الحكومات معًا لمحاربة الإرهاب العالمي.

يستفيد كل من الإسرائيليين والفلسطينيين (وكذلك المنطقة المحيطة) بشكل كبير من تعزيز الأمن. إن حماية الفلسطينيين تحمي الإسرائيليين، كما أن حماية الإسرائيليين تحمي الفلسطينيين أيضًا.

إن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية ودول أخرى في المنطقة قد عزز أمن كل من هذه الدول. تستند هذه الرؤية إلى الاعتقاد بأن التعاون بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين سيفيد كلا الدولتين، ويوفر التنسيق الحالي بين الإسرائيليين والفلسطينيين الأمل في تحقيق ذلك.

لقد تم تطوير هذه الرؤية بطريقة تراعي الاحتياجات الأمنية والتهديدات الاستراتيجية المستقبلية للإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة.

مسألة الأراضي، وتقرير المصير، والسيادة

إن أي اقتراح سلام واقعي يتطلب من دولة إسرائيل أن تقدم تنازلات إقليمية هامة تمكن الفلسطينيين من أن تكون لهم دولة قابلة للحياة، مع احترام كرامتهم ومعالجة تطلعاتهم الوطنية المشروعة.

يعد الانسحاب من الأراضي التي استولي عليها في حرب دفاعية نادرةً تاريخية، ويجب الاعتراف بأن دولة إسرائيل قد انسحبت بالفعل من 88% على الأقل من الأراضي التي استولت عليها عام 1967. تنص هذه الرؤية على نقل أراضٍ كبيرة من قبل دولة إسرائيل -وهي الأراضي التي قدمت إسرائيل مطالبات قانونية وتاريخية شرعية بها، والتي هي جزء من موطن أجداد الشعب اليهودي، والتي يجب اعتبارها تنازلًا هامًا.

يجب ألا يستلزم السلام اقتلاع الناس -أي العرب أو اليهود- من منازلهم. إذ يتعارض مثل هذا المفهوم، الذي من المرجح أن يؤدي إلى الاضطرابات المدنية، مع فكرة التعايش.

تخلق ممرات النقل المتضمنة في هذه الرؤية مواصلات نقل تقلل بشكل كبير من الحاجة إلى نقاط التفتيش، وتعزز بشكل كبير من سهولة التنقل ونوعية الحياة والتجارة للشعب الفلسطيني.

إن تقرير المصير هو السمة المميزة للأمة، وتهدف هذه الرؤية إلى تحقيق أقصى قدر من تقرير المصير، مع مراعاة جميع العوامل ذات الصلة.

تعد السيادة مفهومًا غير متبلورٍ قد تطور على مر الزمن. ومع تزايد الاعتماد المتبادل، تختار كل دولة التفاعل مع الدول الأخرى من خلال إبرام اتفاقات تحدد المعايير الأساسية لكل أمة. كانت الفكرة القائلة بأن السيادة هي مصطلح ثابت ومعرَّف باستمرار، حجر عثرة لا لزوم له في المفاوضات السابقة، بل إن الشواغل العملية والتشغيلية التي تؤثر على الأمن والازدهار هي الأكثر أهمية.

اللاجئون

يكافح المجتمع الدولي لإيجاد أموال كافية لتلبية احتياجات أكثر من 70 مليون لاجئ ومشرد في العالم اليوم. في العام 2020 وحده، طلبت الأمم المتحدة أكثر من 8.5 مليار دولار على شكل تمويل جديد لمساعدة ملايين اللاجئين السوريين وغيرهم من جميع أنحاء العالم، حيث طُرد معظم هؤلاء اللاجئين أو هربوا من ديارهم في الماضي القريب ويواجهون ظروفًا قاسية.

تسبب الصراع العربي الإسرائيلي في حدوث مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واليهود على حد سواء.

لقد عومل اللاجئون الفلسطينيون، الذين عانوا على مدار السبعين عامًا الماضية، كبيادق على رقعة الشطرنج الأوسع في الشرق الأوسط، كما قُدمت الوعود الفارغة لهم ولبلدانهم المضيفة. ومن الضروري إيجاد حل عادل ومنصف وواقعي لقضية اللاجئين الفلسطينيين لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

تم طرد عدد مماثل من اللاجئين اليهود من الأراضي العربية بعد فترة وجيزة من قيام دولة إسرائيل، ويجب تطبيق حل عادل لهؤلاء اللاجئين اليهود من خلال آلية دولية مناسبة منفصلة عن اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

أورشاليم القدس

مدينة أورشاليم القدس ذات قدسية للعقائد المتعددة وتحظى بأهمية دينية بالنسبة للعديد من البشر.

يجب التعامل مع قضية الأماكن المقدسة في أورشاليم القدس، وخاصة جبل الهيكل/الحرم الشريف بأقصى درجات الحساسية.

كانت دولة إسرائيل حارسًا جيدًا لأورشاليم القدس، إذ أبقت المدينة مفتوحة وآمنة أثناء إدارتها.

كما يجب أن تكون القدس مدينة توحد الناس وأن تظل مفتوحة للمتعبدين من جميع الأديان على الدوام.

مشكلة غزة

تتمتع غزة بإمكانيات هائلة غير أنها محتجزة حاليًا كرهينة من قبل حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني ومنظمات إرهابية أخرى تحرص على تدمير إسرائيل. ولم تحسّن المنظمات الإرهابية التي تدير غزة من حياة الأشخاص الذين يعيشون هناك، ونظرًا لأن هذه المجموعات قد اكتسبت السلطة وزادت من نشاطها الخبيث، فقد ازدادت حدة مشكلة سكان غزة.

شددت إسرائيل من الأمن على غزة لمنع دخول الأسلحة والمواد المستخدمة في صنع الأسلحة، ويجب أن يسمح أي حل مقبول للبضائع بالمرور حتى يتمكن اقتصاد غزة من الازدهار مع التأكد من معالجة المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل.

لا تتوقع الولايات المتحدة من دولة إسرائيل أن تتفاوض مع أي حكومة فلسطينية تضم أيًا من أعضاء حماس أو الجهاد الإسلامي في فلسطين أو بدائل لهم، ما لم تلتزم تلك الحكومة الفلسطينية (بما في ذلك أعضاؤها من حماس أو الجهاد الإسلامي في فلسطين) بشكل لا لبس فيه وصريح بعدم اللجوء إلى العنف، والاعتراف بدولة إسرائيل، والوفاء الكامل بمعايير غزة الأخرى، المنصوص عليها في القسم رقم 9.

إذا أسفرت المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين عن اتفاق سلام، فلن يُتوقع من دولة إسرائيل أن تنفذ التزاماتها بموجب اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني إلا إذا كانت السلطة الفلسطينية، أو هيئة أخرى مقبولة لدى إسرائيل، تسيطر بالكامل على غزة، مع نزع سلاح المنظمات الإهابية في غزة، ونزع السلاح من غزة بالكامل.

لكي يتحقق السلام الشامل، فإن الأمر متروك للشعب الفلسطيني كي يوضح رفضه لأيديولوجيات الدمار والإرهاب والصراع، وأن يتحد أفراده من أجل مستقبل أفضل لجميع الفلسطينيين.

المساعدة الدولية

تواجه جميع الدول التي تبرعت بأموال للفلسطينيين على مدار فترة الصراع، تحديات واحتياجات كبيرة أخرى وتريد ضمان أن يتم إنفاق المساعدات المخصصة للفلسطينيين بحكمة مع تقليصها بشكل ملحوظ بمرور الوقت. لقد تم تطوير هذه الرؤية لتقليل اعتماد الفلسطينيين على مساعدات المجتمع الدولي مع مرور الوقت، وإن هدف اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية هو تحقيق اقتصاد فلسطيني مزدهر ودولة قابلة للحياة.

القسم الثالث

رؤية من أجل السلام بين دولة إسرائيل والفلسطينيين والمنطقة

لقد أصبح الصراع قديمًا، والتبست الحجج، وفشلت الأطراف في تحقيق السلام. عند هذه النقطة، لا بد من استجابة شاملة للقضايا الحرجة لتحفيز الأطراف لإنهاء هذا الصراع المستعصي، كما يجب على الطرفين تقديم تنازلات كبيرة ومحددة لتحقيق مكاسب أكبر.

لا بد من تحقيق اتفاقية السلام التي نأمل أن يتم التفاوض عليها استنادًا إلى هذه الرؤية من خلال العقود والاتفاقيات الملزمة قانونًا («**اتفاقية السلام الفلسطينية الإسرائيلية**»).

وتأمل الولايات المتحدة أيضًا أن تبدأ الدول العربية في المنطقة والتي لم تحقق السلام بعد مع دولة إسرائيل على الفور في تطبيع العلاقات مع إسرائيل، والتفاوض في نهاية المطاف على اتفاقات السلام مع إسرائيل.

يعد كل ملحق بهذه الرؤية جزءًا لا يتجزأ من هذه الرؤية.

القسم الرابع

الحدود

يتم إرفاق خريطة مفاهيمية («**الخريطة المفاهيمية**») بناءً على المبادئ التوجيهية المحددة في هذه الرؤية.

تم تصميم خريطة المفاهيم لإظهار جدوى إعادة رسم الحدود وفقًا لقرار مجلس الأمن 242، وبأسلوب:

1. يلبي المتطلبات الأمنية لدولة إسرائيل؛
2. يقدم توسعًا إقليميًا كبيرًا للفلسطينيين؛
3. يأخذ في الاعتبار مطالبات دولة إسرائيل القانونية والتاريخية الصحيحة؛
4. يتجنب عمليات النقل القسري للسكان العرب أو اليهود؛
5. يعزز التنقل لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين داخل دولتهم؛
6. يوفر حلول نقل عملية لتلبية احتياجات الجيوب الإسرائيلية والفلسطينية الموضحة أدناه؛
7. يعزز الجدوى التجارية والاستقلال الاقتصادي لدولة فلسطين،
8. يوفر توسعًا كبيرًا محتملًا في غزة لتعزيز تطورها ونجاحها؛ و
9. يسهل دمج دولة فلسطين في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

لا تعتقد دولة إسرائيل والولايات المتحدة أن دولة إسرائيل ملزمة قانونًا بتزويد الفلسطينيين

بـ 100% من أراضي ما قبل عام 1967 (بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242). إن هذه الرؤية هي حل وسط عادل، وهي تأمل بقيام دولة فلسطينية تضم أرضًا قابلة للمقارنة بشكل معقول من حيث حجم أراضي الضفة الغربية وغزة قبل عام 1967.

تنظر هذه الرؤية أيضًا في قيام دولة فلسطينية تتيح سهولة السفر داخلها من خلال حلول البنية التحتية الحديثة التي تتكون من الجسور والطرق والأنفاق، وتوفر فوائد كبيرة خارج حدود دولة فلسطين. على سبيل المثال، ستستفيد دولة فلسطين من ربط نقل عالي السرعة يسمح بالتنقل الفعال بين الضفة الغربية وغزة، عبر أراضي دولة إسرائيل السيادية أو تحت سلطتها. هذا المعبر، الذي لم يكن موجودًا قبل عام 1967، سيعزز بشكل كبير قيمة اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية بالنسبة للفلسطينيين، وسيصمم ليكون جزءًا من بنية تحتية إقليمية جديدة تربط الفلسطينيين والإسرائيليين بالشرق الأوسط الأوسع، كما هو موضح أدناه.

علاوة على ذلك، إلى أن تقوم دولة فلسطين بتطوير ميناء خاص بها (كما هو موضح أدناه)، ستستفيد دولة فلسطين من الوصول الخاص إلى بعض المنشآت المعينة في مينائي حيفا وأشدود في إسرائيل، مع وجود وسيلة فعالة للتصدير، واستيراد البضائع إلى دولة فلسطين وخارجها دون المساس بأمن إسرائيل.

ستستفيد دولة إسرائيل من وجود حدود آمنة ومعترف بها، إذ لن تضطر إلى اقتلاع أي مستوطنات، وستدمج الغالبية العظمى من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الإسرائيلية المتاخمة. ستصبح الجيوب الإسرائيلية الموجودة داخل الأراضي الفلسطينية المتاخمة جزءًا من دولة إسرائيل وسيتم ربطها من خلال نظام نقل فعال.

صممت الولايات المتحدة الخريطة المفاهيمية لتشمل الميزات التالية:

سيتم دمج حوالي 97% من الإسرائيليين في الضفة الغربية في الأراضي الإسرائيلية المتاخمة، وسيتم دمج حوالي 97% من الفلسطينيين في الضفة الغربية في أراض فلسطينية متاخمة. سوف تزود مقايضات الأراضي دولة فلسطين بأرض مماثلة إلى حد معقول من حيث المساحة للضفة الغربية وغزة قبل عام 1967.

يصبح السكان الفلسطينيون الموجودون في جيوب داخل الأراضي الإسرائيلية المتاخمة غير أنهم جزء من دولة فلسطين، مواطنين في دولة فلسطين، ويكون لهم خيار البقاء في مكانهم إلا إذا اختاروا غير ذلك، وسيكون لديهم طرق وصول تربطهم بدولة فلسطين. سيخضع هؤلاء المواطنون للإدارة المدنية الفلسطينية، بما في ذلك تقسيم المناطق والتخطيط، داخل مثل هذه الجيوب الفلسطينية. لن يكونوا عرضة للتمييز ضدهم وسيكون لديهم حماية أمنية مناسبة، كما ستخضع هذه الجيوب وطرق الوصول للمسؤولية الأمنية الإسرائيلية.

للسكان الإسرائيليين الموجودين في جيوب داخل الأراضي الفلسطينية المتاخمة غير أنها جزء من دولة إسرائيل، خيار البقاء في مكانهم إلا إذا اختاروا غير ذلك، مع الاحتفاظ بجنسيتهم الإسرائيلية الحالية. سيكون لديهم طرق وصول تربطهم بدولة إسرائيل، كما سيكونون خاضعين للإدارة المدنية الإسرائيلية، بما في ذلك تقسيم المناطق والتخطيط، داخل المناطق الفلسطينية المحتلة. لن يكونوا عرضة للتمييز ضدهم وسيكون لديهم حماية أمنية مناسبة، كما ستخضع هذه الجيوب وطرق الوصول للمسؤولية الأمنية الإسرائيلية.

يكون غور الأردن، وهو أمر حاسم لأمن إسرائيل القومي، تحت السيادة الإسرائيلية. على الرغم من هذه السيادة، يجب على إسرائيل العمل مع الحكومة الفلسطينية للتفاوض على اتفاق تستمر فيه المشاريع الزراعية القائمة التي يمتلكها الفلسطينيون أو يسيطرون عليها في عملها دون انقطاع أو تمييز، وذلك بموجب التراخيص أو عقود الإيجار المناسبة التي تمنحها دولة إسرائيل.

لأكثر من عقد من الزمان، حكمت حماس غزة، وهي منظمة إرهابية، تتحمل مسؤولية قتل الآلاف من الإسرائيليين وتشويههم. وبدلًا من تكريس نفسها لتحسين حياة سكان غزة، فقد كرست حماس والجهاد الاسلامي وغيرها من المنظمات الإرهابية نفسها لتدمير إسرائيل. في الوقت نفسه، قامت هذه المنظمات بقمع الفلسطينيين بوحشية وتحويل مسار مئات الملايين من الدولارات الرامية إلى تحسين حياة الفلسطينيين نحو تأجيج آلة حرب من آلاف الصواريخ والقذائف، وعشرات من أنفاق الإرهاب وغيرها من القدرات الفتاكة. نتيجة لإرهاب حماس وسوء حكمها، يعاني سكان غزة من بطالة هائلة، وانتشار الفقر، ونقص حاد في الكهرباء والمياه الصالحة للشرب، وغيرها من المشاكل التي تهدد بإحداث أزمة إنسانية في المجمل. تهدف هذه الرؤية إلى منح الفلسطينيين في غزة مستقبلًا مزدهرًا، وهي تنص على إمكانية تخصيص الأراضي الإسرائيلية القريبة من غزة للفلسطينيين (كما هو موضح في الخريطة المفاهيمية) والتي قد يتم إنشاء البنية التحتية فيها بسرعة وذلك لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة في غزة، والتي ستمكن في النهاية من بناء المدن والبلدات الفلسطينية المزدهرة التي من شأنها أن تساعد أهل غزة على الازدهار.

لن تحدث تحسينات مؤثرة بالنسبة لسكان غزة حتى يتم وقف إطلاق النار مع إسرائيل، ونزع السلاح بالكامل في غزة، مع وجود هيكلة حوكمة تسمح للمجتمع الدولي بوضع أموال جديدة بشكل آمن ومريح في استثمارات لن تُدمر بواسطة صراعات مستقبلية يمكن التنبؤ بها.

ستحتفظ دولة إسرائيل بالسيادة على المياه الإقليمية، التي تعتبر حيوية لأمن إسرائيل وتوفر الاستقرار في المنطقة.

ويمكن أن تشمل مقايضات الأراضي التي تقدمها دولة إسرائيل مناطق مأهولة وغير مأهولة بالسكان.

تتألف مجتمعات المثلث من كفر قرع، وعرعرة، وباقة الغربية، وأم الفحم، وقلنسوة، والطيبة، وكفر قاسم، اولطيرة، وكفر برا، وجلجولية. هذه التجمعات، التي تعرف إلى حد كبير بأنها فلسطينية، تم تحديدها أصلًا لتقع تحت السيطرة الأردنية خلال مفاوضات خط الهدنة لعام 1949، لكن إسرائيل احتفظت بها في النهاية لأسباب عسكرية تم التخفيف منها منذ ذلك الحين. تتفكّر الرؤية في إمكانية إعادة رسم حدود إسرائيل، وفقًا لاتفاق الطرفين، بحيث تصبح مجتمعات المثلث جزءًا من دولة فلسطين. في هذا الاتفاق، تخضع الحقوق المدنية لسكان مجتمعات المثلث للقوانين المعمول بها والأحكام القضائية الخاصة بالسلطات المعنية.

أما خارج حدود الدولة الفلسطينية، فسيكون لدى دولة فلسطين روابط نقل عالية السرعة (مثل الربط بين الضفة الغربية/غزة)، وإلى أن تقوم دولة فلسطين بتطوير ميناء خاص بها، سيمكنها الوصول إلى اثنين من الموانئ المحددة في دولة اسرائيل.

سيتم إنشاء طريقي وصول لصالح دولة فلسطين، وستخضع هذه الطرق لمتطلبات الأمن الإسرائيلية، وستمكن هذه الطرق الفلسطينيين من عبور وادي الأردن إلى المعبر الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية، وبالتالي تسهيل سفر الفلسطينيين إلى المملكة الأردنية الهاشمية ومنها وحتى خارجها، وتخضع هذه الطرق لقواعد الهجرة في دولة فلسطين، وتسمح للأردنيين وغيرهم من سكان المنطقة بدخول دولة فلسطين.

وسيتم بناء حلول البنية التحتية من الدرجة الأولى (بما في ذلك الأنفاق والجسور) لزيادة الحركة دون عوائق في جميع أنحاء الدولتين وفيما بين الدولتين وجيوبها.

سيتم إعادة ضبط حاجز الأمان ليتلاءم مع الحدود الجديدة، كما سيتم بناء معابر حدودية جديدة وحديثة وفعالة.

يتم رسم الحدود بالتطابق مع الخريطة المفاهيمية دون المساس بالمطالبات الفردية المتعلقة بحق الملكية أو حقوق الحيازة التي تخضع للتقاضي تقليديًا ضمن النظام القضائي الإسرائيلي.

يجب أن تتفق الأطراف على حرية الوصول إلى جميع المواقع الدينية لجميع الأديان وأن تحترمها في كل من الدولتين، وينبغي لدولة إسرائيل ودولة فلسطين الدخول في اتفاقية وصول لضمان حرية الوصول وحرية حقوق الصلاة في جميع المواقع الدينية داخل دولة فلسطين ودولة إسرائيل، ويجب جمع قائمة بهذه الأماكن المقدسة أثناء المفاوضات بين الطرفين.

تتفكّر هذه الرؤية في إنشاء صندوق دولي («**الصندوق الدولي**») لتطوير مناطق تبادل الأراضي المخصصة لدولة فلسطين، وجميع التحسينات في البنية التحتية وجميع التدابير الأمنية المنصوص عليها في اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني كذلك، بما في ذلك مرافق الموانئ، والطرق، والجسور، والأنفاق، والأسوار، والجسور، وخطوط السكك الحديدية، والمعابر الحدودية وما شابه ذلك، كما لا يتوقع أن تتحمل دولة إسرائيل أو دولة فلسطين تكلفة هذه التحسينات والإجراءات.

القسم الخامس

أورشاليم القدس

تدرك الولايات المتحدة الحساسية العالية المحيطة بأورشاليم القدس، وهي مدينة تعني الكثير للكثيرين.

أورشاليم القدس القدس مدينة فريدة من نوعها في تاريخ الحضارة، ولا يمكن لأي مكان آخر على وجه الأرض أن يدعي أهميته بالنسبة للديانات الثلاث الرئيسية، ففي كل يوم، يصلي اليهود عند الحائط الغربي، ويسجد المسلمون في المسجد الأقصى، ويتعبد المسيحيون في كنيسة القيامة.

على مر التاريخ، كانت أورشاليم القدس القدس عرضة للحرب والفتح. وقد استخدمها أصحاب النوايا السيئة لتقسيم الناس وللتحريض على الصراع، غير أن الحال لا يجب أن يبقى هكذا.

يجب أن تبقى أورشاليم القدس مدينة تجمع الناس من جميع الديانات معًا لزيارتها، والعبادة، واحترام بعضهم البعض، وتقدير جلال التاريخ وعظمة خلق الله.

يتمثل مقاربة هذه الرؤية في الحفاظ على وحدة اورشاليم وجعل الوصول لها في متناول الجميع، والاعتراف بقداستها للجميع، بطريقة تحترم الجميع.

الأبعاد الدينية لمسألة أورشاليم القدس

نفهم أن التفسيرات اللاهوتية تختلف في كل دين، والأوصاف الواردة أدناه لليهودية والمسيحية والإسلام لا يقصد منها أن تكون تفسيرات لاهوتية نهائية. ومع ذلك، فمن الواضح أن كلًا من هذه الديانات الثلاث الكبرى لها ذات صلة خاصة بأورشاليم القدس.

بالنسبة لليهودية، تقع أورشليم القدس على جبل موريا، ووفقًا للتقاليد اليهودية، كان النبي إبراهيم على وشك التضحية بابنه إسحق، إلى أن تدخّل الرب لمنعه. بعد قرون لاحقة، أصبحت أورشاليم القدس المركز السياسي للشعب اليهودي عندما وحّد الملك داود قبائل إسرائيل الاثني عشر، مما جعل المدينة عاصمة الشعب اليهودي ومركزه الروحي ، والتي ظلت كذلك لما يقرب من 3,000 عام. بنى الملك سليمان ابن الملك داود، الهيكل الأول على جبل موريا، ووفقًا للتقاليد اليهودية، تم حفظ الوصايا العشر الأصلية، التي كشفها الله لموسى في جبل سيناء، داخل هذا الهيكل، أي داخل قدس الأقداس. دُمِّر الهيكل الأول على يد البابليين في عام 586 قبل الميلاد، وبُني الهيكل الثاني فوق نفس الجبل وبقي قائمًا حتى دمره الرومان عام 70 للميلاد. ومع ذلك؛ لم تفقد المدينة قداستها أبدًا بالنسبة للشعب اليهودي: إذ إنها تظل القبلة التي يتجه إليها اليهود في جميع أنحاء العالم أثناء صلاتهم ووجهة الحج اليهودي. في كل عام، وفي اليوم التاسع من شهر آڤ (آب) اليهودي، يصوم اليهود ويحيون ذكرى تدمير الهيكلين. على الرغم من أن اليهود يصلون اليوم عند حائط المبكى، الذي كان جدارًا استناديًا للهيكل الثاني، إلا أن جبل الهيكل نفسه هو أقدس موقع في اليهودية. هناك ما يقرب من 700 إشارة منفصلة إلى أورشاليم القدس في الكتاب المقدس العبري، وعلى مدى 100 جيل، كانت آمال وأحلام الشعب اليهودي تتجسد في عبارة "(نلتقي) في السنة القادمة في أورشاليم القدس".

بالنسبة للمسيحية، فإن أورشاليم القدس هي المكان الذي بَشّر فيه يسوع الناصري، وقد حوكم وصُلب وقام من الموت وصعد إلى السماء فيه، ومباشرة بعد اعتراف قسطنطين بالمسيحية كدين رسمي للإمبراطورية الرومانية في أوائل القرن الرابع الميلادي، تم إنشاء المؤسسات الدينية في مواقع مهمة مثل كنيسة القيامة وجبل الزيتون. بعد الفتح الإسلامي لأورشاليم القدس في عام 637، كان المسيحيون يتوقون إلى استعادة المدينة المقدسة، وهو الأمر الذي حققوه أخيرًا في عام 1099، على الرغم من أنهم خسروها مرة أخرى في عام 1187. خلال فترة العصور الوسطى، ظلت أورشاليم القدس موقع الحج المسيحي الأول، وتبع سيل ثابت من الزوار خطى يسوع عبر أورشاليم القدس، على الرغم من الأخطار والتحديات الكامنة في مثل هذا السفر. في عهد الإمبراطورية العثمانية، مُنح المسيحيون

الحقوق القانونية على مواقعهم المقدسة بواسطة الفرمانات المتعاقبة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مما أسّس «الوضع الراهن» المسيحي، والذي أعيد تجديده في اتفاقية الفاتيكان وإسرائيل الأساسية لعام 1993. أما اليوم، فأورشاليم القدس هي موطن لأكثر من عشرة طوائف مسيحية وعدد مزدهر من السكان المسيحيين.

بالنسبة للإسلام، تكتسب أورشاليم القدس مكانتها كما هو مذكور في القرآن الكريم: «سبحان الذي أسرى بعبده من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله»، ووفقًا للتقاليد الإسلامية، تشير الآية إلى رحلة النبي محمد الليلية من مكة إلى أورشاليم القدس (الإسراء)؛ إذ يصل إلى منطقة جبل الهيكل/الحرم الشريف، حيث يصعد إلى السماء (المعراج)، للقاء الأنبياء السابقين وتلقي الأمر بالصلاة. في أيام الإسلام الأولى، حين أخذ محمد أتباعه من مكة إلى المدينة، واعتمد أورشاليم القدس كقبلة للصلاة الإسلامية (القبلة الأولى) قبل تغيير اتجاه الصلاة إلى مكة في وقت لاحق، وكان هناك حكام مسلمون شددوا أيضًا على الأهمية الدينية لأورشاليم القدس. أمّا الخلافة الأموية، ومقرّها دمشق، فعرضت أورشاليم القدس كمكان بديل للحج عندما كانت سيطرت خلافة منافسة على مكة. أدى انتصار صلاح الدين الأيوبي على الصليبيين في عام 1187 ميلادية إلى إحياء الاهتمام الإسلامي بأورشاليم القدس، وفي عام 1517 ميلادية، قام السلطان سليمان القانوني بإعادة بناء جدرانها ومواقعها الدينية. وتعتبر أورشاليم القدس اليوم، وعلى نطاق واسع، ثالث أقدس موقع في الإسلام.

أماكن أورشاليم القدس المقدسة

بعد حرب الأيام الستة عام 1967، وعندما سيطرت دولة إسرائيل على أورشاليم القدس بأكملها، تحملت دولة إسرائيل مسؤولية حماية جميع الأماكن المقدسة في المدينة. تشمل هذه الأماكن المقدسة، على سبيل المثال لا الحصر، جبل الهيكل/الحرم الشريف، والحائط الغربي، والحرمين الشريفين، وكنيسة القديسة آن، وفيا دولوروسا (محطات الصليب) ، وكنيسة القبر المقدس، وكنيسة فيري غاليلاي، وكنيسة القديس ستيفن، دير دورميتيون، وقبر مريم العذراء، وغرفة العشاء الأخير، وكنيسة القيامة أوغسطين فيكتوريا، وبستان جثسيماني، وكنيسة مريم المجدلية، وكنيسة دومينوس فليفيت، وكنيسة باتر نوستر، وكنيسة القديس بطرس في غاليكانتو، وكنيسة الصعود، والكنيسة الروسية، وبيت إبراهيم الكاثوليكي في سيكورس، وجبل سكوبوس، وكنيس هورفا، وقبر أبشالوم، وقبر زكريا ، وطريق الحج الثاني للمعبد، وقبور الأنبياء حجي وزكريا وملاشي، ونبع جيحون، ومدينة داود، وجبل الزيتون، ومقبرة سامبوسكي اليهودية، وبركة سلوام.

وعلى العكس من العديد من القوى السابقة التي حكمت أورشاليم القدس، ودمرت الأماكن المقدسة الخاصة بالأديان الأخرى، فإن دولة إسرائيل جديرة بالثناء لقيامها بحماية المواقع الدينية للجميع والحفاظ على الوضع الديني القائم.

بالنظر إلى هذا السجل الجدير بالثناء لأكثر من نصف قرن، فضلًا عن الحساسية الشديدة فيما يتعلق ببعض الأماكن المقدسة في أورشاليم القدس، نعتقد أن هذه الممارسة يجب أن تبقى كما هي، وأن جميع الأماكن المقدسة في القدس يجب أن تخضع لنفس أنظمة الحكم الموجودة اليوم. على وجه الخصوص، يجب أن يستمر الوضع الراهن في جبل الهيكل/الحرم الشريف بشكل متصل.

يجب أن تظل الأماكن المقدسة في أورشاليم القدس مفتوحة أمام للمصلين المسالمين والسياح من جميع الديانات ومتاحة لهم. يجب السماح للأشخاص من جميع الأديان بالصلاة في جبل الهيكل/الحرم الشريف، بطريقة تحترم دينهم احترامًا تامًا، مع مراعاة أوقات صلاة كل دين وعطلاته، فضلًا عن العوامل الدينية الأخرى.

الوضع السياسي لأورشاليم القدس

واحدة من أكثر القضايا تعقيدًا في تحقيق السلام هي حل مسألة الوضع السياسي لأورشاليم القدس.

قبل عام 1967، كانت أورشاليم القدس المقسمة مصدر توتر كبير في المنطقة، حيث فصلت الأسلاك الشائكة بين القوات الأردنية والإسرائيلية كما كان السكان الإسرائيليون في أورشاليم القدس تحت تهديد نيران القناصة.

لا يتعارض تقسيم أورشاليم القدس مع البيانات السياسية الصادرة عن تشريع سفارة أورشاليم القدس لعام 1995 الخاص بالولايات المتحدة، كما وافق جميع الرؤساء السابقين الذين شاركوا في عملية السلام على وجوب ألا تقسم أورشاليم القدس مرة أخرى.

في 6 كانون الأول/ديسمبر 2017، ونيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية، اعترف الرئيس ترامب بأورشاليم القدس عاصمة لإسرائيل. وأوضح الرئيس أيضًا أن الحدود المحددة للسيادة الإسرائيلية في أورشاليم القدس ستخضع لمفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين.

نعتقد أن العودة إلى أورشاليم القدس المقسمة، وخاصة وجود قوتين أمنيتين منفصلتين في واحدة من أكثر المناطق حساسية على وجه الأرض، سيكون خطأً كبيرًا.

في حين يجب تجنب التقسيم المادي للمدينة، يوجد حاليًا حاجز أمني لا يتبع الحدود البلدية ويفصل بالفعل الأحياء العربية (أي كفر عقب، والجزء الشرقي من شعفاط) في أورشاليم القدس عن بقية الأحياء في المدينة.

وينبغي أن يظل هذا الحاجز المادي في مكانه و أن يكون بمثابة حدود بين عواصم الطرفين.

ستظل أورشاليم القدس عاصمة دولة إسرائيل، ويجب أن تظل مدينة غير مقسمة. يجب أن تكون تقع عاصمة دولة فلسطين ذات السيادة في ذلك الجزء الشرقي من أورشاليم القدس الواقع ضمن جميع المناطق الواقعة شرق الجدار الأمني الحالي وشماله، بما في ذلك كفر عقب، والجزء الشرقي من شعفاط وأبو ديس، ويمكن أن تسمى هذه العاصمة بالقدس أو باسم آخر تحدده دولة فلسطين.

تسمح هذه الرؤية للسكان العرب في عاصمة إسرائيل، أورشاليم القدس، الذين يعيشون ما وراء خطوط الهدنة لعام 1949 ولكن داخل الجدار الأمني القائم باختيار واحد من ثلاثة خيارات:

1. أن يصبحوا مواطنين في دولة إسرائيل
2. أن يصبحوا مواطنين في دولة فلسطين
3. الاحتفاظ بوضعهم كمقيمين دائمين في إسرائيل.

على مر السنين، اختار بعض السكان العرب في هذه المناطق (حوالي 6% منهم) أن يصبحوا مواطنين إسرائيليين، وينبغي أن يظل هذا الخيار متاحًا لسكان هذه المناطق من العرب في المستقبل.

قد يرغب سكان عرب آخرون في هذه المناطق في تبني هوية سياسية فلسطينية وأن يختاروا أن يصبحوا مواطنين في دولة فلسطين، وينبغي أن يكون هذا الخيار متاحًا لهم أيضًا.

قد يرغب الكثير من السكان العرب في هذه المناطق في الحفاظ على هوية سياسية منفصلة عن إسرائيل أو فلسطين، والتي تتيح لهم الاعتزاز بهويتهم الفريدة وتاريخهم، ويجب أن يبقى هذا الخيار متاحًا لهم.

الامتيازات والفوائد والواجبات

يجب أن تبقى امتيازات العرب المقيمين في هذه المناطق ممن يختارون الاحتفاظ بوضعهم كمقيمين دائمين في إسرائيل وفوائدهم وواجباتهم كما هي.

سيتم تحديد امتيازات العرب المقيمين في هذه المناطق الذين يختارون أن يصبحوا مواطنين فلسطينيين وفوائدهم وواجباتهم بموجب قوانين دولة فلسطين ودولة إسرائيل، كما يقتضي الحال.

يتمتع سكان هذه المناطق الذين يختارون أن يصبحوا مواطنين في دولة إسرائيل بكل امتيازات كونهم مواطنين في دولة إسرائيل وفوائده وواجباته. كما سيحتفظ سكان هذه المناطق، الذين هم اليوم مواطنون في إسرائيل، بنفس الامتيازات والفوائد والواجبات التي يتمتعون بها اليوم.

منطقة سياحية خاصة

يجب أن تسمح دولة إسرائيل بتطوير دولة فلسطين لمنطقة سياحية خاصة في عطاروت، وذلك في منطقة معينة يتفق عليها الطرفان. نتصور بأن هذه المنطقة ستصبح منطقة سياحية عالمية تدعم السياحة الإسلامية إلى أورشاليم القدس ومواقعها المقدسة. في تصورنا، ستصبح هذه المنطقة مركزًا سياحيًا مزدهرًا ونابضًا بالحيوية يتضمن وسائل نقل عامة على أحدث طراز توفر سهولة الوصول إلى الأماكن المقدسة ومنها.

لدعم هذا التطور الجديد، سيقوم برنامج التنمية الاقتصادية بتحديد التمويل اللازم لبناء المطاعم، والمتاجر، والفنادق، والمراكز الثقافية وغيرها من المرافق السياحية داخل هذه المنطقة. يجب تطوير إمكانية الوصول السريع إلى الحرمين الشريفين والحفاظ عليها، كما ينبغي التفاوض بشأن التفاصيل المحددة لهذا المجال، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، فرض الضرائب، وتقسيم المناطق بين الطرفين.

أمور السياحة المتعلقة بالبلدة القديمة في أورشاليم القدس

دون الإخلال بسيادة دولة إسرائيل، وأثناء التفاوض على اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، ورهنًا بالمتطلبات الأمنية لدولة إسرائيل، فإنه يتعين على الطرفين:

- التفاوض على وضع آلية يتم بموجبها توفير التراخيص للمرشدين السياحيين الفلسطينيين لتشغيل الجولات في البلدة القديمة في أورشاليم القدس وكذلك في المواقع المسيحية والإسلامية المقدسة في مناطق أخرى من أورشاليم القدس؛

- إنشاء هيئة مشتركة لتطوير أورشاليم القدس. ستعمل هذه الهيئة على تشجيع السياحة اليهودية والإسلامية والمسيحية في كل من دولة إسرائيل ودولة فلسطين، كما ستضع إسرائيل آلية يتم بموجبها تخصيص جزء من عائدات الضرائب من تزايد السياحة في البلدة القديمة في أورشاليم القدس لهذه الهيئة لمزيد من إعادة الاستثمار في السياحة في البلدة القديمة في أورشاليم. ستعمل الهيئة المشتركة لتطوير أورشاليم القدس أيضًا مع المملكة الأردنية الهاشمية لتعزيز السياحة الإقليمية.

الاعتراف بالعواصم

يجب الاعتراف بأورشاليم القدس دوليًا كعاصمة لدولة إسرائيل. ينبغي الاعتراف بالقدس (أو أي اسم آخر تختاره دولة فلسطين) دوليًا كعاصمة لدولة فلسطين.

لا يجوز لأي طرف تشجيع جهود دول أخرى أو أشخاص آخرين أو دعمها لإنكار شرعية عاصمة ~~رأس مال~~ الطرف الآخر أو سيادته. سيقوم رؤساء البلديات في كل عاصمة بإنشاء آليات للتشاور المنتظم والتعاون الطوعي في المسائل ذات الأهمية للعاصمتين.

ستظل سفارة الولايات المتحدة لدى دولة إسرائيل في أورشاليم القدس. أما بعد توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، فستوجد سفارة الولايات المتحدة لدى دولة فلسطين في القدس في مكان تختاره الولايات المتحدة، بالاتفاق مع دولة فلسطين. ستعترف الولايات المتحدة بدولة إسرائيل ودولة فلسطين في عواصمهما وستشجع الدول الأخرى على نقل سفاراتها إلى أورشاليم القدس والقدس، حسبما يقتضي الحال.

القسم السادس

خطة ترامب الاقتصادية

بناءً على دعوة من مملكة البحرين، في حزيران/يونيو الماضي في المنامة، قدمت الولايات المتحدة خطة الإدارة الاقتصادية للسلام في الشرق الأوسط التي أطلقتها بعنوان السلام من أجل الازدهار: رؤية جديدة للشعب الفلسطيني.

تدرك الولايات المتحدة أن توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية وتنفيذها بنجاح سيكون له تأثير كبير على الآفاق الاقتصادية في المنطقة. في البحرين، أكد المجتمع الدولي التزامه بالخطة الاقتصادية وضرورتها، وجدواها كذلك بعد توقيع اتفاقية السلام.

ستمكن الخطة الاقتصادية الشعب الفلسطيني من بناء مجتمع فلسطيني مزدهر وحيوي. يتكون من ثلاث مبادرات تدعم الركائز المتميزة للمجتمع الفلسطيني: الاقتصاد والشعب والحكومة. مع إمكانية تيسير الحصول على أكثر من 50 مليار دولار من الاستثمارات الجديدة على مدى عشر سنوات، تمثل خطة السلام من أجل الازدهار أكثر الجهود الدولية طموحًا وشمولية للشعب الفلسطيني حتى الآن، إذ أن لديها القدرة على تحويل الضفة الغربية وغزة بشكل جذري وفتح فصل جديد في التاريخ الفلسطيني، فصل لا تحدده المحن والخسارة، بل الفرص والكرامة.

ستطلق المبادرة الأولى العنان للطاقات الاقتصادية للشعب الفلسطيني، وذلك من خلال تطوير حقوق الملكية والعقود، وسيادة القانون، وإجراءات مكافحة الفساد، وأسواق رأس المال، والهيكل الضريبي المؤيد للنمو، وخطة منخفضة التعرفة مع انخفاض الحواجز التجارية.

تتوخى هذه المبادرة حدوث إصلاحات في السياسة إلى جانب الاستثمارات الإستراتيجية في البنية التحتية والتي ستحسن من بيئة الأعمال وتحفز نمو القطاع الخاص. ستضمن المستشفيات والمدارس والمنازل والشركات وصولاً موثوقًا به إلى الكهرباء معقولة التكلفة والمياه النظيفة والخدمات الرقمية. ستتدفق مليارات الدولارات من الاستثمارات الجديدة إلى قطاعات مختلفة من الاقتصاد الفلسطيني، ستحصل الشركات على فرص متزايدة للوصول إلى رأس المال والأسواق في الضفة الغربية، وسيتم ربط غزة بالشركاء التجاريين الرئيسيين، بما في ذلك مصر وإسرائيل والأردن ولبنان. ينطوي النمو الاقتصادي الناتج عن هذه المبادرة على إمكانية إنهاء أزمة البطالة الحالية وتحويل الضفة الغربية وغزة إلى مركز للفرص.

ستمكّن المبادرة الثانية الشعب الفلسطيني من تحقيق طموحاته، وذلك من خلال خيارات التعليم المنزل الموجهة بالبيانات الجديدة والمستندة إلى النتائج، ومنصات التعليم الإلكتروني الواسعة عبر الإنترنت، والتدريب المهني والفني المتزايد، واحتمالية برامج التبادل الدولية، ستعزز هذه المبادرة مجموعة متنوعة من البرامج التي تحسن بشكل مباشر من رفاهية الشعب الفلسطيني وتوسعها، كما ستقوي هذه المبادرة النظام التعليمي الفلسطيني وتضمن إمكانية تحقيق الطلاب أهدافهم الأكاديمية مع الاستعداد للانضمام للقوى العاملة.

بنفس القدر من الأهمية، سيتم تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية عالية الجودة بشكل كبير، إذ سيتم تزويد المستشفيات والعيادات الفلسطينية بأحدث تقنيات الرعاية الصحية ومعداتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفرص الجديدة للأنشطة الثقافية والترفيهية ستحسن نوعية حياة الشعب الفلسطيني. ومن الحدائق والمؤسسات الثقافية إلى المنشآت والمكتبات الرياضية، ستثري مشاريع هذه المبادرة الحياة العامة في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة.

ستعمل المبادرة الثالثة على تعزيز الحكم الفلسطيني، وتحسين قدرة القطاع العام على خدمة مواطنيه وتمكين نمو القطاع الخاص. وستدعم هذه المبادرة القطاع العام في إجراء التحسينات والإصلاحات اللازمة لتحقيق نجاح اقتصادي طويل الأجل. إن الالتزام بدعم حقوق الملكية، وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي للشركات، واعتماد هيكل ضريبي موجه نحو النمو، وقابل للتنفيذ، وتطوير أسواق رأس المال القوية، سيزيد من الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر. وتضمن السلطة القضائية العادلة والمستقلة حماية البيئة المؤيدة للنمو وازدهار المجتمع المدني. ستساعد الأنظمة والسياسات الجديدة في تعزيز شفافية الحكومة ومساءلتها، كما سيعمل الشركاء الدوليون على القضاء على تبعية الجهات المانحة للقطاع العام الفلسطيني ووضع الفلسطينيين على مسار تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل. سيتم تحديث المؤسسات وجعلها أكثر كفاءة لتسهيل تقديم الخدمات الأساسية بشكل أكثر فعالية للمواطنين. وبدعم من القيادة الفلسطينية، يمكن لهذه المبادرة أن تستهل حقبة جديدة من الازدهار والفرص للشعب الفلسطيني مع إضفاء الطابع المؤسسي على السياسات اللازمة لتحقيق التحول الاقتصادي الناجح.

هذه المبادرات الثلاث هي أكثر من مجرد رؤية لمستقبل واعد للشعب الفلسطيني، كما أنها الأساس لخطة قابلة للتنفيذ. سيتم وضع رأس المال الذي يتم جمعه من خلال هذا الجهد الدولي في صندوق جديد يديره بنك تنمية ثابت ومتعدد الأطراف. سوف تحمي كل من ضمانات المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد والمشروطية، الاستثمارات، وتضمن تخصيص رأس المال بكفاءة وفعالية. ستعمل قيادة الصندوق مع المستفيدين لوضع الخطوط العريضة للإرشادات السنوية للاستثمار والأهداف الإنمائية وإصلاحات الحوكمة التي ستدعم تنفيذ المشروع في المجالات المحددة ضمن برنامج السلام من أجل الازدهار. سيتم توزيع المنح والقروض الميسرة وغير ذلك من الدعم على المشروعات التي تفي بالمعايير المحددة من خلال عملية مبسطة تمكّن من المرونة والمساءلة.

بالإضافة إلى اشتراط امتثال دولة فلسطين من جميع النواحي لاتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، فإن السلام من أجل الازدهار سيكون مشروطًا بما يلي:

(1) قيام دولة فلسطين بإنشاء مؤسسات مالية شفافة ومستقلة جديرة بالائتمان وقادرة على الانخراط في معاملات السوق الدولية بنفس أسلوب المؤسسات المالية في الديمقراطيات الغربية؛

(2) إنشاء نظام حكم مناسب لضمان الاستخدام السليم للأموال،

و (3) إنشاء نظام قانوني يحمي الاستثمارات ويعالج التوقعات التجارية.

ستعمل الولايات المتحدة مع السلطة الفلسطينية لتحديد المشاريع الاقتصادية الخاصة بالقدس ودمج هذه المشاريع في برنامج السلام من أجل الازدهار.

ستمكّن الخطة الاقتصادية الشعب الفلسطيني من بناء المجتمع الذي يتطلع إلى تأسيسه لأجيال، وسيسمح للفلسطينيين بتحقيق مستقبل أفضل ومتابعة أحلامهم. نثق بأن المجتمع الدولي سيدعم هذه الخطة، وفي نهاية المطاف، تكمن سلطة تنفيذها في أيدي الشعب الفلسطيني.

القسم السابع

الأمن

صُممت هذه الرؤية لتمكين الإسرائيليين والفلسطينيين من العيش في سلام والحد من خطر الإرهاب.

ومطالبة دولة إسرائيل بتقديم تنازلات أمنية قد تعرض حياة مواطنيها للخطر ليست بالأمر الواقعي.

يوفر الملحق 2 أ مخططًا عامًا لبعض التحديات الأمنية الحادة التي تواجه دولة إسرائيل، والهدف من هذه الرؤية هو تمكين الأطراف من مواجهة تلك التحديات الأمنية وتمكين دولة فلسطين من تحمل أكبر قدر ممكن من مسؤولياتها الأمنية بأسرع ما يمكن في جميع أنحاء دولة فلسطين.

تدرس هذه الرؤية تسهيل التنسيق الأمني الوثيق بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين، إلى جانب المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية. ويحدد هذا القسم أفضل طريق لتحقيق هذا الهدف بشكل واقعي. وإذا كان من غير الممكن تحقيق المستوى المناسب من التنسيق الأمني، فإن أمن دولة إسرائيل محمي بموجب هذه الرؤية.

تنفق كل دولة مبلغًا كبيرًا من المال على دفاعها ضد التهديدات الخارجية، ولن تتحمل دولة فلسطين مثل هذه التكاليف، لأن دولة إسرائيل ستتحملها. وتعد هذه فائدة كبيرة لاقتصاد دولة فلسطين فبطريقة أخرى، يمكن صب الأموال التي سيتم إنفاقها على الدفاع في الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية وغيرها من الأمور لتحسين رفاهية الفلسطينيين.

وعند توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، ستحافظ دولة إسرائيل على المسؤولية الأمنية المهيمنة لدولة فلسطين، مع التطلع إلى أن يكون الفلسطينيون مسؤولين عن أكبر قدر ممكن من أمنهم الداخلي، وفقًا لأحكام هذه الرؤية. ستعمل دولة إسرائيل بشكل جدي لتقليل أثرها الأمني في دولة فلسطين وفقًا للمبدأ القائل بأنه كلما قامت دولة فلسطين بعمل المزيد، قل ما يتعين على دولة إسرائيل القيام به. ستناقش دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية إلى أي مدى، إن أمكن، تستطيع المملكة الأردنية الهاشمية مساعدة دولة إسرائيل ودولة فلسطين فيما يتعلق بالأمن في دولة فلسطين.

ويتم توضيح معايير الأداء الأمني الفلسطيني («**معايير الأمن**») بشكل عام في الملحق 2ب.

وبما أن دولة فلسطين تفي بالمعايير الأمنية وتحافظ عليها، ستقل مشاركة دولة إسرائيل في الأمن داخل دولة فلسطين. لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين مصلحة مشتركة في تعظيم القدرة الفلسطينية في أسرع وقت ممكن، وستواصل الولايات المتحدة وإسرائيل عملهما لتعزيز قدرات قوات أمن السلطة الفلسطينية.

ستعمل دولة إسرائيل على زيادة التعاون المشترك مع قوى أمن السلطة الفلسطينية للمساعدة في بناء قدراتها على منع الإرهاب. سيتطلب تحقيق هذا الهدف بطريقة تعزز أمن كل من البلدين ما يلي:

1. أن تكون دولة فلسطين منزوعة السلاح بالكامل وأن تظل كذلك، كما هو موضح في الملحق 2ج.

2. سيكون لدولة فلسطين قوات أمن قادرة على الحفاظ على الأمن الداخلي ومنع الهجمات الإرهابية داخل دولة فلسطين، وضد دولة إسرائيل، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية. تتمثل مهمة قوات الأمن في دولة فلسطين في النظام العام، وإنفاذ القانون، ومكافحة الإرهاب (أي العمل مع دولة إسرائيل، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية كما هو موضح أدناه)، وأمن الحدود (أي العمل مع دولة إسرائيل، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، كما تقتضي الحال، وكما هو موضح أدناه)، وحماية الحكومات والشخصيات الأجنبية، والاستجابة للكوارث. هذه القدرات المحددة (1) لا يجوز لها أن (أ) تنتهك المبدأ القائل بأن دولة فلسطين في جميع أراضيها، بما في ذلك غزة، ستكون منزوعة السلاح بالكامل وستبقى كذلك، أو (ب) أن تنتهك سيطرة المسؤولية الأمنية لدولة إسرائيل، و (2) سيتم الاتفاق عليها من قبل دولة فلسطين ودولة إسرائيل.

3. من المقرر أن يستمر هذا البروتوكول الأمني ما لم وحتى إبرام اتفاق مختلف بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين.

على مدار سنوات عديدة، دعمت الولايات المتحدة جهود السلطة الفلسطينية لمكافحة الإرهاب، ولقد أسست هذه الشراكة أساسًا للثقة تأمل هذه الرؤية في البناء عليه. تستند هذه الرؤية إلى اعتقاد وتوقع أن تواصل دولة فلسطين هذه الجهود وتعمل على تعزيزها. بمجرد أن تقرر دولة إسرائيل أن دولة فلسطين قد أبدت نية واضحة وقدرة مستدامة لمحاربة الإرهاب، سيتم إطلاق برنامج تجريبي في جزء من الضفة الغربية من دولة فلسطين، تحدّده دولة إسرائيل، وذلك لتحديد ما إذا كانت دولة فلسطين قادرة على الوفاء بالمعايير الأمنية. وإذا ما نجحت دولة فلسطين في الحفاظ على معايير الأمن في المنطقة التجريبية المحددة، فسيتم توسيع البرنامج التجريبي ليشمل مناطق أخرى داخل دولة فلسطين أيضًا.

ستساعد الولايات المتحدة في دعم دولة فلسطين للوفاء بالمعايير الأمنية والحفاظ عليها. أثناء المفاوضات، يحاول الطرفان، بالتشاور مع الولايات المتحدة، إنشاء مقاييس أولية مقبولة وغير ملزمة مقبولة فيما يتعلق بالمنطقة التجريبية الأولية التي تقبلها دولة إسرائيل، ولا تقل عن المقاييس المستخدمة من قبل المملكة الأردنية الهاشمية أو جمهورية مصر العربية (أيًا كان الأكثر صرامة بينهما) فيما يتعلق بمعايير الأمن. نظرًا لتطور تهديدات الأمن، يكون القصد من استخدام المقاييس أن تكون دليلًا غير مُلزم. ومع ذلك، فإن إنشاء مثل هذه المقاييس غير الملزمة يأخذ بالاعتبار الحد الأدنى من المعايير الإقليمية، ويتيح لدولة فلسطين أن تفهم بشكل أفضل الأهداف الدُنيا المتوقع تحقيقها.

إذا ما فشلت دولة فلسطين في تلبية جميع أو أي من معايير الأمن في أي وقت، فسيكون لدولة إسرائيل الحق في عكس العملية المذكورة أعلاه. وسيزداد النفوذ الأمني لدولة إسرائيل في جميع أنحاء دولة فلسطين أو بعض أجزائها نتيجة تحديد دولة إسرائيل لاحتياجاتها الأمنية الموسّعَة والوقت اللازم لمعالجتها.

وفي ظل الواقع الجديد للسلام، سيعزز الطرفان تنسيقهما الأمني الثنائي من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار والتنفيذ السلس لاتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني.

كتدبير مكمل للتنسيق الأمني الثنائي، سيتم إنشاء لجنة لمراجعة الأمن («**لجنة المراجعة**») تتألف من ممثلين أمنيين تعينهم دولة إسرائيل ودولة فلسطين والولايات المتحدة. سيتم الموافقة على ممثل الولايات المتحدة من قبل دولة إسرائيل ودولة فلسطين. ستعمل لجنة المراجعة، التي ستجتمع كل 6 أشهر، كمنتدى لدعم تعزيز القدرات الأمنية لدولة فلسطين والحفاظ عليها لتلبية معايير الأمن والحفاظ عليها (انظر الملحق 2ب)، ولمراجعة مسائل السياسة المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ معايير الأمن والمحافظة عليها، وتسهيل التغييرات الضرورية في البنية التحتية والاستثمارات ذات الصلة (المقدمة من قبل الصندوق الدولي) على أرض الواقع.

تتقاسم دولة إسرائيل، ودولة فلسطين، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، مصلحة مشتركة في منع جميع أشكال النشاط العسكري، أو المتطرف، أو الإرهابي، أو الإجرامي، من الحصول على قاعدة لعملياتها أو بأيّ أي طريقة مَن لزعزعة استقرار دولة الاستقرار لدولة فلسطين أو جيرانها. سوف تساهم دولة فلسطين الآمنة المنزوعة السلاح والمسالمة في تلبية الاحتياجات الأمنية لكلا الطرفين وفي الأمن الإقليمي، وفي الازدهار الاقتصادي كذلك. وتعزيزًا لأمنها الداخلي ومصالحها المشتركة، ستشارك دولة فلسطين، ودولة إسرائيل ،والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، في تعاون شامل ودائم بين هذه الدول.

وتوصي الولايات المتحدة بتشكيل لجنة أمنية إقليمية، تكون مهمتها مراجعة السياسات والتنسيق الإقليميين لمكافحة الإرهاب. وبصورة مثالية، سوف تشمل اللجنة ممثلين أمنيين من الولايات المتحدة، ودولة إسرائيل، ودولة فلسطين، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.

وستحتفظ دولة إسرائيل بمحطة واحدة على الأقل للإنذار المبكر في دولة فلسطين على النحو المحدد في الخريطة المفاهيمية، والتي ستديرها قوات الأمن الإسرائيلية، وسيتم ضمان وصول الأمن الإسرائيلي بشكل متواصل من أي محطة إنذار مبكر وإليها.

ستعتمد دولة إسرائيل إلى أقصى حد ممكن، وفقًا لما تحدده دولة إسرائيل فقط، على المناطيد، والطائرات بدون طيار، والمعدات الجوية المماثلة لأغراض أمنية من أجل الحد من الوجود الأمني الإسرائيلي داخل دولة فلسطين.وعلى الرغم من أن كل طرف سيكون مسؤولاً عن وضع قواعد تقسيم المناطق وإصدار تصاريح البناء في بلده، فإن تقسيم المناطق وتخطيط دولة فلسطين في المناطق المتاخمة للحدود بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ستخضع الحدود بين أورشاليم القدس والقدس لهيمنة المسؤولية الأمنية لدولة إسرائيل. تؤدي الخطة الأمنية الموضحة في هذا القسم إلى توفير مليارات الدولارات للجهات المانحة الدولية بدلاً من إنشاء قوة أمنية جديدة متعددة الجنسيات تتألف من قوات من الولايات المتحدة و/أو دول أخرى. وسيعمل الطرفان معًا، بحسن نية، في الأمور الأمنية، لحماية الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

القسم الثامن

المعابر

لقد قلل خطر الإرهاب الثقة كما أبطأ حركة البضائع والأشخاص في جميع أنحاء المنطقة، والهدف من هذه الرؤية هو الحصول على تدفق سريع للبضائع والأفراد عبر الحدود في نظام معابر كفء إلى حد كبير بحيث لا يهدد الأمن.

ستعمل دولة إسرائيل عن كثب مع المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، ودولة فلسطين، على مواصلة تحسين نظام جميع المعابر الحدودية، وسيتم تنفيذ نظام المعابر الحدودية بطريقة تجعل الدور الأمني لدولة إسرائيل ظاهرًا في حده الأدنى. وفقًا لما يسمح به القانون، يجب على أفراد الأمن في هذه المعابر ارتداء ملابس مدنية دون تحديد الدولة التي يتبعون لها.

يجتمع مجلس المشرفين (**مجلس المعابر**) المكون من ثلاثة إسرائيليين، وثلاثة فلسطينيين، وممثل للولايات المتحدة كل ثلاثة أشهر لمعالجة المخاوف المتعلقة بالمعابر، وسيتم الاتفاق على ممثل الولايات المتحدة من قبل كل من دولة فلسطين ودولة إسرائيل. لن يكون الغرض من مجلس المعابر التدخل في التدابير الأمنية عند المعابر، وإنما إيجاد طرق بناءة لتحسين تدفق الأشخاص الذين يستخدمون المعابر ومعاملتهم. أثناء المفاوضات، ستقوم الأطراف بوضع بروتوكول يتم بموجبه التعامل مع الأشخاص الذين لديهم شكاوى بشأن معاملتهم في المعابر والتي لم يتم حلها بين الطرفين من خلال مجلس المعابر. سيضع مجلس المعابر أهدافًا ومقاييس يمكن من خلالها قياس ما إذا كانت المعابر تحقق أهدافها أم لا. كما سيقدم مجلس المعابر في كل عام وبشكل مباشر إلى كل من حكومات دولة فلسطين، ودولة إسرائيل، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، تقريرًا عن الأداء والتوصيات غير المُلزِمة لإجراء التحسينات، إلى جانب أهداف السنة التالية.

يعبر جميع الأشخاص والبضائع الحدود إلى دولة فلسطين من خلال المعابر الحدودية الخاضعة للتنظيم والتي ستراقبها دولة إسرائيل، ويحق للمعابر الحدودية الإسرائيلية، التي تستخدم أحدث تقنيات المسح الضوئي والتصوير، أن تؤكد أنه لن يُسمح بدخول أسلحة، أو العناصر ذات الاستخدام المزدوج، أو غيرها من المواد ذات الصلة بالمخاطر الأمنية إلى دولة فلسطين. وإذا ما تم رفض دخول أي عنصر، فسيتم أيضًا حظر تصديره من دولة إسرائيل إلى دولة فلسطين لتجنب إنشاء ميزة تنافسية للشركات الإسرائيلية.

وبقدر النزاع الذي قد ينشأ عن التخوف من أن يخلق هذا الرفض ميزة تنافسية أم لا، فسيحال هذا النزاع إلى مجلس المعابر. وتتمتع دولة فلسطين بسلطة تطوير سياستها التجارية المستقلة الخاصة بها لمنع استيراد أي مادة إلى دولة فلسطين لأغراض اقتصادية أو قانونية.

وفي سبيل مكافحة الإرهاب، مع سيتم السماح بالسعي لتحقيق الحد الأقصى من التطور الاقتصادي في دولة فلسطين، وذلك عبر تخفيف تكلفة الإنتاج إذا ما تم اعتبار المادة الخام أو المكون الفرعي للعنصر الناتج بشكله النهائي أمرًا خطيرًا يجب التحكم في استيراده إلى دولة فلسطين. وبدلاً من حظر العنصر ذي الاستخدام المزدوج، يجب بذل كل جهد لتطوير تدابير مراقبة النقل والتخزين والاستخدام النهائي لمنع تحويل المكونات الخطرة للاستخدام غير المشروع. ويُسمح فقط للأفراد والشركات الذين تم فحصهم أمنيًا بنقل العناصر ذات الاستخدام المزدوج وتخزينها واستخدامها، وسيتم استخدام التدابير المناسبة لضمان عدم استخدام المواد الخام أو المكونات الفرعية ذات الاستخدام المزدوج في إنتاج الأسلحة.

أما فيما يتعلق بالتعامل مع الأشخاص في جميع المعابر، أثناء المفاوضات، ستحاول الأطراف، بالتشاور مع الولايات المتحدة، إنشاء مقاييس أولية غير مُلزمة بحيث تكون مقبولة بالنسبة لهم ولا تقل بأي حال عن المقاييس المستخدمة من قبل أي من المملكة الأردنية الهاشمية، أو جمهورية مصر العربية (أيًا كان الأكثر صرامة بينهما). نظرًا لتطور تهديدات الأمان، يكون القصد من استخدام المقاييس أن تكون دليلًا غير مُلزم. ومع ذلك، فإن إنشاء مثل هذه المقاييس غير المُلزمة سيسمح للأطراف بتحقيق تعامل عملي وكفء وآمن للأشخاص في جميع المعابر، وذلك مع مراعاة الحد الأدنى من المعايير الإقليمية. لا يوجد في هذا القسم ما يقوّض المبادئ المنصوص عليها في الملحق 2ج.

القسم التاسع

معايير غزة

عانى سكان غزة لمدة طويلة جدًا من الحكم القمعي لحماس، إذ تم استغلالهم كرهائن ودروع بشرية، وأُخضعوا للتخويف. كما أن حماس قد خذلت أهل غزة وحولت مسار أموالٍ كانت تخص الفلسطينيين في غزة، بما في ذلك الأموال المقدمة من المانحين الدوليين، لمهاجمة دولة إسرائيل، وذلك بدلًا من استخدام هذه الأموال لتحسين حياة أهل غزة.

كان القصد من وراء انسحاب إسرائيل من غزة قبل 15 عامًا هو تعزيز السلام، وبدلًا من ذلك، فقد سيطرت حماس، وهي جماعة إرهابية تُعرف دوليًا بأنها كذلك، على المنطقة، وزادت من الهجمات على إسرائيل، بما في ذلك إطلاق آلاف الصواريخ باتجاهها. وقد عانى سكان غزة تحت قيادة حماس من الفقر المدقع والحرمان. وبعد سنوات من عدم التقدم، يشعر مجتمع المانحين بالإرهاق كما يحجم عن القيام باستثمارات إضافية طالما أن هيكلة الحوكمة في غزة يديرها إرهابيون يجرونها الى مواجهات تؤدي إلى مزيد من الدمار ومعاناة الشعب الغزّي، ويمكن كسر هذه الحالة إذا ما توحد المجتمع الدولي لاتخاذ مسار جديد.

لن تنفذ دولة إسرائيل التزاماتها بموجب اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني إلا إذا:

(أ)

1. سيطرت السلطة الفلسطينية أو أي هيئة وطنية أو دولية أخرى تقبلها دولة إسرائيل بالكامل على غزة، بما يتمشى مع الفقرة (2) (ب) أدناه؛
2. تم نزع سلاح حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وجميع الميليشيات والمنظمات الإرهابية الأخرى في غزة؛
3. كانت غزة منزوعة السلاح تمامًا.

خلال المفاوضات، سوف يتفق الطرفان على إطار زمني للالتزام بالعناصر في (أ) من (1) إلى (3) أعلاه.

(ب)

1. إذا لم تنجح الجهود السابقة لإعادة جميع الأسرى الإسرائيليين ورفاتهم، فيجب إعادة جميع الأسرى الإسرائيليين ورفاتهم عند توقيع اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني.
2. إذا أرادت حماس أن تلعب أي دور في الحكومة الفلسطينية، فيجب عليها الالتزام بمسار السلام مع دولة إسرائيل من خلال تبني مبادئ اللجنة الرباعية، والتي تتضمن الاعتراف الصريح بدولة إسرائيل، والالتزام باللاعنف، وقبول الاتفاقات السابقة، والالتزامات بين الأطراف، بما في ذلك نزع سلاح جميع الجماعات الإرهابية. وتتوقع الولايات المتحدة ألا تضم حكومة دولة فلسطين أيًا من أعضاء حماس أو الجهاد الإسلامي الفلسطيني أو بدائل لها، ما لم يكن قد تم الالتزام بكل ما سبق.

يجب أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لتقديم تعويض في شكل استثمارات كبيرة من أجل تجريد غزة من السلاح بشكل كامل يمكن التحقق منه.

حالما يتم استيفاء هذه المعايير، ستكون الرؤية الاقتصادية جاهزة للتنفيذ في نهج تدريجي يتم من خلاله إطلاق شرائح من الاستثمار ومساعدات لبناء الدولة مع تحقيق الإنجازات حسب ما سلف.

كما يشار إلى جميع المعايير المذكورة في هذا القسم بعنوان «معايير غزة» في هذه الرؤية باسم «**معايير غزة**».

القسم العاشر

منطقة التجارة الحرة

بالاتفاق مع المملكة الأردنية الهاشمية، سيتم إنشاء منطقة تجارة حرة بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين لتسريع التعاون الاقتصادي بين البلدين.

كما سيتم الاتفاق على موقع وحجم منطقة التجارة الحرة وحجمها من قبل الأطراف المعنية وذلك حتى لا تتداخل منطقة التجارة الحرة مع استخدام الأراضي الحالي في المنطقة ومتطلبات الأمن اللازمة. سيتم تصدير البضائع من منطقة التجارة الحرة باستخدام مطار يقع في المملكة الأردنية الهاشمية.

القسم الحادي عشر

اتفاقية التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية

ستواصل الولايات المتحدة تقديم إعفاء على الرسوم الجمركية للسلع القادمة من جميع المناطق التي تتمتع بهذه المعاملة حاليًا، وستتفاوض بشأن اتفاقية تجارة حرة مع دولة فلسطين. تأمل الولايات المتحدة في أن تسعى الدول الموجودة في أوروبا والشرق الأوسط وأماكن أخرى إلى توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع دولة فلسطين.

القسم الثاني عشر

مرافق الموانئ

يعتبر النقل أمرًا مهمًا للتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي والاندماج في السوق الاقتصادية العالمية. في الوقت الحالي، تعد تكلفة البضائع التي ينتجها الشعب الفلسطيني مرتفعة بشكل خاص بسبب تحديات النقل، وقد أدى نقص الموانئ إلى رفع تكاليف النشاط الاقتصادي الفلسطيني. على الرغم من أن دولة فلسطين ستشمل غزة، فإن التحديات الأمنية تجعل من بناء ميناء في غزة مشكلة بالنسبة للمستقبل المنظور، وتأمل هذه الرؤية في تعزيز النشاط الاقتصادي الفلسطيني، وحماية الأمن الإسرائيلي، وتوفير مسار لدولة فلسطين حتى يكون لها ميناء خاص بها في غزة في المستقبل.

إسرائيل

ستسمح دولة إسرائيل لدولة فلسطين باستخدام المنشآت المخصصة في موانئ حيفا وأسدود وإدارتها، وذلك دون المساس، وبلا جدال، بسيادة دولة إسرائيل في كلا الموقعين. إن الغرض من مرافق الموانئ المخصصة هذه هو أن تستفيد دولة فلسطين اقتصاديًا من الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، دون المساس بأمن دولة إسرائيل.

سيقتصر دور دولة إسرائيل في مرافق الموانئ المخصصة هذه على الوظائف الأمنية التي ستضمن أن لا تشكل جميع البضائع المنقولة من مرافق الموانئ المخصصة هذه وإليها تهديدًا لدولة إسرائيل، وستكون الترتيبات الأمنية في مرافق الموانئ المخصصة هذه مماثلة لترتيبات المعابر الحدودية الدولية الأخرى التي تديرها دولة إسرائيل.

لن يتم استخدام مرافق الموانئ المخصصة هذه إلا عن طريق سفن الشحن، وسوف تساعد دولة إسرائيل دولة فلسطين على إنشاء نظام نقل سريع المسار يسمح لدولة فلسطين بنقل جميع البضائع من منشآت الموانئ المخصصة إلى دولة فلسطين، مع مراعاة الاعتبارات الأمنية لدولة إسرائيل.

ستكون دولة فلسطين مسؤولة عن تحصيل جميع الضرائب المرتبطة بالبضائع التي تدخل مرافق الموانئ المخصصة هذه وجمعها، وجميع الضرائب التي يتم تحصيلها على البضائع المراد نقلها إلى دولة فلسطين هي ملك لدولة فلسطين.

ستتعاون دولة إسرائيل ودولة فلسطين بطريقة منصفة مع بعضهما البعض فيما يتعلق بحركة المرور من الموانئ وإليها، وسيساعد الطرفان بعضهما البعض أيضًا فيما يتعلق بالعمليات المدنية المشتركة عند الحاجة في حالات الطوارئ (مثل الحريق والفيضانات وما إلى ذلك).

تخضع مرافق الموانئ المخصصة وجميع السفن التي تستخدمها للقوانين الإسرائيلية المعمول بها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، القوانين البيئية وقوانين العمل، بحيث لا تنتهك أي اتفاقات أي تعرفة قائمة.

ستستخدم مرافق الميناء المخصصة الميناءَ الإسرائيلي الحالي، بالإضافة إلى مرافق الدعم الإسرائيلية الحالية لتزويد السفن بالوقود وإصلاحها، وستدخل دولة إسرائيل ودولة فلسطين في اتفاق تكون بموجبه دولة فلسطين قادرة على استخدام هذه المرافق بطريقة منصفة، كما ستقوم دولة فلسطين بدفع حصتها العادلة من التكاليف لصيانة جميع المنشآت المشتركة وإصلاحها. ومع ذلك، لن تكون هناك رسوم تأجير مستحقة الدفع من قبل دولة فلسطين لدولة إسرائيل لاستخدام أو ربط هذه المرافق المخصصة للميناء.

الأردن

مع مراعاة موافقة المملكة الأردنية الهاشمية، يجوز لدولة فلسطين استخدام مرفق مخصص في ميناء العقبة وإدارته، دون الإخلال بسيادة المملكة الأردنية الهاشمية بلا منازع في ميناء العقبة. سيكون الغرض من مرفق الميناء المخصص أن تستفيد دولة فلسطين اقتصاديًا من الوصول إلى البحر الأحمر، دون المساس بأمن المملكة الأردنية الهاشمية.

يقتصر دور المملكة الأردنية الهاشمية في مرفق الميناء المخصص على المهام الأمنية التي تضمن أن جميع البضائع المنقولة من مرفق الميناء المخصص وإليها لا تشكل تهديدًا للمملكة الأردنية الهاشمية. ستكون الترتيبات الأمنية في منشأة الميناء المخصصة مماثلة لترتيبات المعابر الحدودية الدولية الأخرى التي تديرها المملكة الأردنية الهاشمية.

لن يتم استخدام مرفق الميناء المخصص إلا بواسطة سفن الشحن، وستساعد المملكة الأردنية الهاشمية دولة فلسطين في إنشاء نظام نقل سريع يسمح لدولة فلسطين بنقل جميع البضائع من مرفق الميناء المخصص إلى دولة فلسطين، مع مراعاة الاعتبارات الأمنية للمملكة الأردنية الهاشمية.

ستكون دولة فلسطين مسؤولة عن تحصيل وجمع جميع الضرائب المرتبطة بالبضائع الداخلة إلى مرفق الميناء المخصص وجمعها، وجميع الضرائب التي يتم تحصيلها على البضائع المراد نقلها إلى دولة فلسطين هي ملك لدولة فلسطين.

ستتعاون المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين بطريقة منصفة مع بعضهما البعض فيما يتعلق بالمرور داخل الميناء وخارجه، وسيساعد الطرفان بعضهما البعض أيضًا فيما يتعلق بالعمليات المدنية المشتركة عند الحاجة في حالات الطوارئ (مثل الحريق والفيضانات وما إلى ذلك).

يخضع مرفق الميناء المخصص وجميع السفن التي تستخدم مرفق الميناء المخصص للقوانين الأردنية المعمول بها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، القوانين البيئية وقوانين العمل، ولا تنتهك أي من الاتفاقيات المعمول بها للتعرفة.

سوف يستخدم مرفق الميناء المخصص الميناء الأردني الحالي، بالإضافة إلى مرافق الدعم الأردنية الحالية للتزود بالوقود وإصلاح السفن. تدخل المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين في اتفاقية تكون بموجبها دولة فلسطين قادرة على استخدام هذه التسهيلات بطريقة منصفة. ستقوم دولة فلسطين بدفع حصتها العادلة من التكاليف لصيانة وإصلاح جميع المنشآت المشتركة. يحق للمملكة الأردنية الهاشمية أن تفرض رسوم استئجار مناسبة، تدفعها دولة فلسطين إلى المملكة الأردنية الهاشمية لاستخدام مرفق الموانئ المخصص وما يتعلق به.

ميناء ومطار غزة المحتملين

بعد خمس سنوات من توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية وفرضية الرضا الكامل عن الإيفاء بمعايير غزة، يكون لدولة فلسطين الحق، رهنًا بما يرضي المتطلبات الأمنية والبيئية لدولة إسرائيل، بإنشاء جزيرة صناعية على ساحل غزة لتطوير ميناء لخدمة غزة («**ميناء غزة**»)، ومطار للطائرات الصغيرة كذلك. سيتم تحديد تفاصيل هذا الأمر (أو المواقع البديلة لميناء غزة والمطار الصغير) خلال المفاوضات. في هذا الوقت، إن تم ذلك، وعند تطوير ميناء غزة، لن تتمتع دولة فلسطين بعد الآن بحقوق استخدام منشآت الموانئ المخصصة في (1) حيفا وأسدود، ما لم توافق دولة إسرائيل على ذلك، و (2) العقبة، ما لم توافق عليها المملكة الأردنية الهاشمية.

القسم الثالث عشر

منطقة منتجع البحر الميت

ستسمح دولة إسرائيل لدولة فلسطين بتطوير منطقة منتجع في شمال البحر الميت دون الإخلال بسيادة دولة إسرائيل في هذا الموقع، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سيادة إسرائيل على الخط الساحلي. لن يؤدي وجود منطقة منتجع فلسطيني على طول ساحل البحر الميت إلى تغيير ترتيبات توزيع الموارد الطبيعية بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل في البحر الميت. كما ستقيم دولة إسرائيل ودولة فلسطين طريقًا يسمح للفلسطينيين بالسفر من دولة فلسطين إلى منطقة المنتجع هذه، مع مراعاة الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية.

القسم الرابع عشر

معالجة المياه والمياه العادمة

يعترف الطرفان بحقوق المياه المتبادلة ويوافقان على المشاركة القائمة بشكل منصف على مصادر المياه عبر الحدود، والتعاون في توفير مصادر إضافية لها من خلال التقنيات الحالية والناشئة، وتتم إدارة طبقات المياه الجوفية المشتركة للاستخدام المستدام لمنع الإضرار بنوعية المياه الجوفية، أو إتلاف طبقات المياه الجوفية من خلال الإفراط في الاستخراج، كما سيتم النظر في الظروف الهيدرولوجية (المائية) والمناخية، من بين عوامل أخرى، عند إدارة الاستخراج. سيعطي الطرفان الأولوية للاستثمار في تحلية المياه وغيرها من التقنيات الناشئة لإنتاج كميات إضافية كبيرة من المياه لجميع الاستخدامات، والسعي المشترك لتوفير المياه المتاحة بسهولة وبأسعار معقولة لكل من الطرفين. يتفق الطرفان أيضًا على تركيز الاستثمار في معالجة المياه العادمة، وإعادة تدوير المياه العادمة، وإعادة استخدامها للسيطرة على تلوث المياه الجوفية المشتركة وتقليلها. كما سيعمل الطرفان معًا وبحسن نية لإدارة التفاصيل فيما يتعلق بقضايا معالجة المياه والمياه العادمة.

القسم الخامس عشر

الأسرى

ينص اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني على إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الإداريين الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، باستثناء (1) المدانين بالقتل أو الشروع في القتل، و(2) المدانون بتهمة التآمر لارتكاب القتل (يشمل القتل في كل حالة القتل عن طريق الإرهاب) و (3) المواطنين الإسرائيليين. سيتم إطلاق سراح الأسرى (بخلاف ما هو موضح في البنود (1) و (2) و (3) على مرحلتين للسماح بنقلهم وإعادة توطينهم بشكل منظم. سيصبح جميع السجناء الذين أطلق سراحهم مواطنين في دولة فلسطين. ومنعًا للشك، لن يتم إطلاق سراح الأسرى الموصوفين في البنود (1) و (2) و (3) أعلاه بموجب شروط اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

- المرحلة الأولى، ستحدث مباشرة بعد توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وستشمل القاصرين والنساء والأسرى الذين تزيد أعمارهم عن 50 عامًا، والسجناء الذين يعانون من اعتلال صحتهم، وأولئك الذين قضوا أكثر من ثلثي مدة العقوبة.
- سيتفق الطرفان على توقيت المرحلة الثانية، والتي ستشمل الأسرى الباقين المؤهلين ممن قضوا أكثر من نصف مدة العقوبة.
- سيعتمد أي إفراج عن أسرى إضافيين على موافقة إسرائيل.
- كجزء من الاتفاق الخاص بالأسرى، ستوافق دولة إسرائيل على منح العفو لأولئك الفلسطينيين الذين ارتكبوا جرائم قبل التوقيع على اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، والذين يقيمون خارج دولة فلسطين، والذين تمت الموافقة على دخولهم إلى دولة فلسطين بموجب اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني. على الرغم مما سبق، لن يتم منح أي عفو عن أي فلسطيني موصوف في البنود (1) أو (2) أو (3) أعلاه، ولن يُسمح لهؤلاء الأفراد بالدخول إلى دولة فلسطين.
- سيُطلب من كل أسير يُفرج عنه التوقيع على تعهد بتشجيع فوائد التعايش بين الإسرائيليين والفلسطينيين داخل مجتمعهم، وأن يتصرف بطريقة تمثّل التعايش، أما الأسرى الذين يرفضون التوقيع على هذا التعهد فسيبقون رهن الحبس.
- لكل أسير يُفرج عنه الحق في طلب اللجوء في بلد ثالث.

لن يتم إطلاق سراح أسرى فلسطينيين أو محتجزين إداريين وفقًا لهذا القسم في حال لم تتم إعادة جميع الأسرى الإسرائيليين ورفاتهم إلى دولة إسرائيل.

القسم السادس عشر

اللاجئون

تسبب الصراع العربي الإسرائيلي في مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واليهود على حد سواء، إذ شرد الصراع العربي الإسرائيلي نفس العدد تقريبًا من اليهود والعرب. تم قبول جميع اليهود تقريبًا منذ ذلك الحين وإعادة توطينهم بشكل دائم في إسرائيل أو في بلدان أخرى حول العالم. كما عُزل العرب النازحون، بأعداد كبيرة للغاية، ومنعوا من العيش كمواطنين في العديد من البلدان العربية في المنطقة. على سبيل المثال، وبعد عودة الحكومة الكويتية، بعد تحرير الولايات المتحدة وقوات التحالف للكويت، بدأت عملية تطهير منهجي للفلسطينيين من البلاد وذلك من خلال العنف والضغط الاقتصادي، فانخفض عدد السكان الفلسطينيين في الكويت من 400,000 شخص قبل الغزو إلى حوالي 25,000 شخص.

لقد احتُجز الفلسطينيون بشكل جماعي وبقسوة في حالة من الغموض لإبقاء النزاع حيًا، ويتحمل إخوانهم العرب المسؤولية الأخلاقية لإدماجهم في بلادهم كما تم دمج اليهود في دولة إسرائيل. إن إبقاء الشعب الفلسطيني في حالة من النسيان هي قضية واسعة الانتشار، فعلى سبيل المثال، وفي لبنان، تعرض الفلسطينيون للتمييز ومُنعوا من دخول سوق العمل لعقود، حتى أولئك الذين ولدوا منهم في لبنان، كما يُمنع معظمهم من امتلاك العقارات أو الاشتغال بالوظائف المرغوب فيها، بما في ذلك تخصصات القانون والطب والهندسة. وللحصول على عمل، يُطلب إلى الفلسطينيين الحصول على تصاريح عمل صادرة عن الحكومة، لكن قلة قليلة منها تُمنح للاجئين الفلسطينيين.

ويجب أن ندرك أنه من بين جميع الدول العربية، حاولت المملكة الأردنية ببسالة العناية بالشعب الفلسطيني في الأردن.

إن الاقتراحات التي تطالب بأن توافق دولة إسرائيل على استقبال اللاجئين الفلسطينيين، أو وعود منح عشرات المليارات من الدولارات كتعويض للاجئين، لم تكن واقعية ولم يُحدد مصدر تمويل موثوق به لتحقيقها، إذ في الواقع، يكافح العالم لإيجاد أموال كافية لدعم أكثر من 70 مليون لاجئ ومشرد عالمي. على مدار العقود الماضية، التزمت الولايات المتحدة بدعم احتياجات اللاجئين الفلسطينيين، الذين عانوا بشكل كبير على مدى السنوات السبعين الماضية. من عام 1950 وحتى عام 2017، ساهمت الولايات المتحدة بحوالي 6.15 مليار دولار لوكالة غوث إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). في السنوات العشر الأخيرة وحدها، ساهمت الولايات المتحدة بحوالي 2.99 مليار دولار (3.16 مليار دولار في عام 2017)، وهو ما يمثل 28% من إجمالي المساهمات للأونروا. لسوء الحظ، عومل اللاجئون الفلسطينيون كبيادق في رقعة الشطرنج الأوسع في الشرق الأوسط، وقُطعت وعود فارغة لهم ولبلدانهم المضيفة. يجب إيجاد حل عادل ومنصف وواقعي لقضية اللاجئين الفلسطينيين من أجل حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

كما عانى اللاجئون اليهود الذين أجبروا على الفرار من الدول العربية والإسلامية، فاستقر معظمهم في دولة إسرائيل واستقر بعضهم في أماكن أخرى. يجب أيضًا معالجة قضية اللاجئين اليهود، بما في ذلك التعويض عن الأصول المملوكة لهم والتي خسروها. بالإضافة إلى ذلك، فإن تستحق دولة إسرائيل التعويض عن تكاليف استيعاب اللاجئين اليهود من تلك البلدان. كما يجب تنفيذ حل عادل ومنصف وواقعي للقضايا المتعلقة باللاجئين اليهود من خلال آلية دولية مناسبة منفصلة عن اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

تتصور هذه الرؤية أن قضية اللاجئين الفلسطينيين سيتم حلها على النحو التالي:

الإطار العام

ينص اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني على إنهاء جميع المطالبات المتعلقة بوضعية اللاجئ أو الهجرة والتحرر منها، ولن يكون هناك أي حق في العودة أو استيعاب لأي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل.

كي يكونوا مؤهلين للحصول على أية حقوق للاجئين بموجب اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، يجب أن يكون الأفراد مسجلين تحت وضع اللاجئ لدى الأونروا، اعتبارًا من تاريخ إصدار هذه الرؤية. يتم استخدام الإشارة إلى تعريف الأونروا للاجئين فقط لتحديد مجموع المطالبين ولتزويد أمناء صندوق اللاجئين الفلسطينيين (كما هو موضح أدناه) بأوسع مرونة ممكنة لتحديد منهجية التوزيع المناسبة، ولكن لا ينبغي جواز تفسيرها على أنها تعني قبول الولايات المتحدة بواقع أنه في حالة عدم وجود اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني، سيتم تحديد وضع اللاجئ بالرجوع إلى هذا التعريف، بما في ذلك اعتماد التعريف على أساس تعدد الأجيال بطريقة دائمة. إن صلاحيات الأونروا، وتعريفها الذي يستند إلى تعدد متعدد الأجيال لمن يمكن تعريفه كلاجئ، قد أدى إلى تفاقم أزمة اللاجئين. وتحت أي ظرف من الظروف، لن يكون الأفراد الذين استقروا بالفعل في مكان دائم (سيتم تحديده لاحقًا في اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية) مؤهلين لإعادة التوطين، بل سيكونون مؤهلين فقط للحصول على تعويض كما هو موضح أدناه.

تتضمن هذه الخطة ثلاث خيارات للاجئين الفلسطينيين الذين يبحثون عن مكان إقامة دائم:

1. استيعابهم في دولة فلسطين (مع مراعاة القيود الواردة أدناه)
2. الاندماج المحلي في البلدان المضيفة الحالية (رهنًا بموافقة تلك البلدان) أو
3. قبول 5,000 لاجئ في كل عام، لمدة تصل إلى عشر سنوات (50,000 لاجئ إجمالي)، في كل دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ممن يوافقون على المشاركة في إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين (وذلك رهنًا بموافقة تلك الدول بشكل فردي على ذلك).

ستعمل الولايات المتحدة مع البلدان الأخرى لوضع إطار لتنفيذ هذه الخيارات، بما في ذلك مراعاة مباعث قلق البلدان المضيفة الحالية والقيود المفروضة عليها.

إطار التعويضات والمساعدة

ترى الولايات المتحدة أنه على الرغم من أن تعويض اللاجئين مهم ومرغوب فيه، فإن الأموال سيكون لها تأثير أكبر بكثير على الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لدولة فلسطين وعلى اللاجئين أنفسهم إذا ما تم استخدامها لتنفيذ الخطة الاقتصادية لترامب. ستتلقى دولة فلسطين مساعدة كبيرة لتطوير جميع القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية الرئيسية. كما ستحصل المملكة الأردنية الهاشمية، التي دعمت اللاجئين الفلسطينيين بشكل مثير للإعجاب، على فوائد من خطة ترامب الاقتصادية. أما اللاجئون الفلسطينيون المقيمون بالفعل في دولة فلسطين، وأولئك الذين سينتقلون إلى دولة فلسطين سيستفيدون بشكل مباشر من حزمة المساعدات والاستثمار الواسعة النطاق.

ومع ذلك، سنسعى لجمع أموال لتقديم بعض التعويضات للاجئين الفلسطينيين، وسيتم وضع هذه الصناديق في صندوق («**صندوق اللاجئين الفلسطينيين**») لتتم إدارته من قبل اثنين من الأمناء («**الأمناء**») تعينهم دولة فلسطين والولايات المتحدة. سيقوم الأمناء بإدارة صندوق اللاجئين الفلسطيني وفقًا للمبادئ التي ستؤسس من قبل الأمناء وتوافق عليها دولة فلسطين والولايات المتحدة. سيعمل الأمناء بحسن نية على اعتماد منهجية توزيعٍ لتعويض اللاجئين بشكل عادل وفقًا للأولويات التي حددها الأمناء، وضمن المبلغ الإجمالي للأموال التي تم جمعها لصالح صندوق اللاجئين الفلسطينيين.

بمجرد تلقي الأمناء لطلبات اللاجئين وتحليلها، فإنهم سيقومون بتخصيص الأموال في صندوق اللاجئين الفلسطيني لأصحاب المطالب بطريقة تعكس تلك الأولويات.

يجب التأكيد على أن العديد من اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط يأتون من بلدان مزقتها الحرب، مثل سوريا ولبنان المعاديتين بشدة لدولة إسرائيل. ولمعالجة هذا القلق، سيتم تشكيل لجنة من الإسرائيليين والفلسطينيين لمعالجة هذه القضية ولحل النزاعات العالقة حول دخول اللاجئين الفلسطينيين إلى دولة فلسطين من أي مكان، وتكون حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الهجرة إلى دولة فلسطين محدودة وفقًا للترتيبات الأمنية المتفق عليها.

علاوة على ذلك، يتم الاتفاق على معدل حركة اللاجئين من خارج غزة والضفة الغربية إلى دولة فلسطين من قبل الطرفين وتنظمه عوامل مختلفة، بما في ذلك القوى الاقتصادية وهياكل الحوافز، بحيث لا يتجاوز معدل الدخول أو يتجاوز أو يطغى على تطوير البنية التحتية واقتصاد دولة فلسطين، أو يزيد من المخاطر الأمنية على دولة إسرائيل. كما يجب تعديل معدل الحركة هذا، كما يقتضي الحال، مع مرور الوقت.

عند توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، فإن وضع اللاجئ الفلسطيني لن يعود موجودًا، وسيتم إنهاء وجود الأونروا وتحويل مسؤولياتها إلى الحكومات المعنية. جزء من خطة ترامب الاقتصادية سوف يستهدف استبدال مخيمات اللاجئين في دولة فلسطين بتطورات سكنية جديدة في دولة فلسطين، وبالتالي، فإن اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني سيؤدي إلى تفكيك جميع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وبناء مساكن دائمة بدلًا منها.

القسم السابع عشر

أساسيات الدولة الفلسطينية

الانتقال إلى الدولة معقد ومحفوف بالمخاطر، إذ لا يمكن للمنطقة استيعاب دولة أخرى فاشلة أو دولة أخرى غير ملتزمة بحقوق الإنسان أو بسيادة القانون. كما يجب على الدولة الفلسطينية، شأنها شأن أي دولة أخرى، أن تكافح جميع أشكال الإرهاب وأن تكون مسؤولة أمام جيرانها لتكون عضوًا منتجًا وغير مهدِّد في المجتمع الدولي. ومن الضروري أن يكون لدى دولة فلسطين ما يلزم من العناصر الأساسية لإعطائها احتمالًا كبيرًا للنجاح من أجل مواطنيها وجيرانها في المستقبل.

تعد المعايير التالية بمثابة أساس لتكوين دولة فلسطينية، ويجب تحديدها من قبل دولة إسرائيل والولايات المتحدة، بشكل مشترك، وأن تتصرفا بحسن نية بعد التشاور مع السلطة الفلسطينية:

- يجب أن يكون الفلسطينيون قد طبقوا نظام حكم دستوري أو نظامًا آخر لإرساء سيادة القانون الذي ينص على حرية الصحافة، والانتخابات الحرة والنزيهة، واحترام حقوق الإنسان للمواطنين، وحماية الحرية الدينية والأقليات الدينية لإقامة شعائر دينها، والتطبيق الموحد والعادل للقانون والحقوق التعاقدية، والإجراءات القانونية الواجبة بموجب القانون، والقضاء المستقل مع ما يترتب على ذلك من عواقب قانونية، وعقوبات قانونية مناسبة لانتهاكات القانون.

- يجب أن يكون للفلسطينيين مؤسسات مالية شفافة ومستقلة وجديرة بالائتمان، وقادرة على الانخراط في معاملات السوق الدولية بنفس الطريقة التي تتبعها المؤسسات المالية في الديمقراطيات الغربية ذات الحوكمة المناسبة لمنع الفساد وضمان الاستخدام السليم لهذه الأموال، ونظام لحماية الاستثمارات ومعالجة التوقعات التجارية القائمة على السوق. كما يجب أن تفي دولة فلسطين بالمعايير الموضوعية المستقلة للانضمام إلى صندوق النقد الدولي.

- يجب أن ينهي الفلسطينيون جميع البرامج، بما في ذلك المناهج والكتب المدرسية، التي تعمل على التحريض على الكراهية أو الخصومة تجاه جيرانهم أو تشجيعها، أو تلك التي تكافئ النشاط الإجرامي أو العنيف أو تحفزه.

- يكون للفلسطينيين سيطرة مدنية مع إنفاذ القانون على جميع أراضيهم ونزع سلاح سكانها.

- يجب أن يمتثل الفلسطينيون لجميع الشروط والأحكام الأخرى لهذه الرؤية.

ستعمل الولايات المتحدة ودولة إسرائيل وجميع الجيران الإقليميين بشكل مثمر وبحسن نية مع القيادة الفلسطينية لتقديم المساعدة اللازمة لتحقيق المعايير المذكورة أعلاه.

مع انتقالها إلى عصر حكم الدولة، ستستفيد القيادة الفلسطينية من الدعم الدولي في صياغة الأدوات السياسية واللوجستية للدولة.

يجب على المجتمع الدولي حشد جهد عالمي لمساعدة الفلسطينيين على تحقيق الحكم الرشيد. فبحكم القرب الإقليمي، والترابط الثقافي والعلاقات الأسرية، تتمتع المملكة الأردنية الهاشمية بوضع جيد للعب دور متميز في تقديم هذه المساعدة في مجالات مثل القانون، والطب، والتعليم، والخدمات البلدية، وصون التراث، وبناء المؤسسات. وبطريقة تتفق مع كرامة دولة فلسطين المستقبلية واستقلالها، ستقدم المملكة الأردنية الهاشمية مساعدة طويلة الأجل على أرض الواقع لتصميم المؤسسات والإجراءات ذات الصلة وتدريب الموظفين المعنيين، وسيكون الهدف من هذه المساعدة هو مساعدة الفلسطينيين على بناء مؤسسات قوية ومحكومة جيدًا.

سيتم تشجيع الدول الأخرى على تقديم المساعدة للفلسطينيين في المجالات التي يمتلكون خبرة خاصة أو تجارب فيها، ويدرك المجتمع الدولي أن تنفيذ هذه الرؤية سوف يستلزم توسيع نطاق قدرة الحكومة الفلسطينية وقدرتها على تقديم الخدمات لأشخاص إضافيين في منطقة أوسع. سيقدم المجتمع الدولي المساعدة الفنية عبر مجموعة الخدمات التي ستحتاج الحكومة الفلسطينية إلى تقديمها، بما في ذلك الأمن. سوف يركز المانحون بشكل خاص على تطوير البنية التحتية، والمعدات، والقدرة على التنقل، والاتصال، وذلك لضمان قدرة الحكومة الفلسطينية على مراقبة دولة فلسطين في المستقبل بشكل مهني.

بمجرد الانتهاء من هذه التدابير، ستشجع الولايات المتحدة الدول الأخرى على الترحيب بدولة فلسطين كعضو كامل العضوية في المنظمات الدولية. ومع ذلك، لا يجوز لدولة فلسطين الانضمام إلى أي منظمة دولية إذا كانت هذه العضوية تتعارض مع التزامات دولة فلسطين بنزع السلاح، ووقف الحرب السياسية والقضائية ضد دولة إسرائيل. من خلال هذه العضوية في المنظمات الدولية، ستشجع الدول الأخرى على مشاركة دولة فلسطين كعضو محترم ومسؤول في المجتمع الدولي، كما ستتمكن دولة فلسطين من إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى.

القسم الثامن عشر

التعليم وثقافة السلام

كما قال الرئيس ترامب: «لا يمكن أن يتجذر السلام أبدًا في بيئة يتم فيها التسامح مع العنف وتمويله ومكافأته». لذلك، من المهم جدًا أن يركز التعليم على السلام لضمان التزام الأجيال المقبلة بالسلام وضمان إمكانية ان يدوم اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني. سيكون الترويج لثقافة السلام عنصرًا هامًا في اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، بهدف تهيئة بيئة تضم قيم التعايش والاحترام المتبادل في جميع أنحاء المنطقة.

يجب أن يشمل إنشاء ثقافة السلام وضع حد للتحريض، بما في ذلك وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة، وكذلك وضع حد لتمجيد العنف والإرهاب والشهادة. كما ينبغي أن تحظر الدعاية المعادية، وكذلك الكتب المدرسية والمناهج، والمواد ذات الصلة بما يتعارض مع هدف اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، بما في ذلك إنكار بعضهما البعض لحق الآخر في الوجود.

سيتم إنشاء لجنة مشتركة للقبول والتسامح وذلك للتركيز على الخطوات التي يمكن اتخاذها لمساعدة الناس من كلا البلدين على التئام الجروح الناجمة عن هذا الصراع، وتقريب الناس من خلال الحوار.

القسم التاسع عشر

العلاقات العربية الإسرائيلية؛ والشراكات الاقتصادية الإقليمية

كانت قرارات جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية بتوقيع معاهدات السلام مع دولة إسرائيل بمثابة اختراقات تاريخية كبرى. ومع ذلك، يجب تطوير تعاون كبير وأوسع نطاقًا بين هذه الدول لصالح جمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة إسرائيل. زادت مشاركة المملكة العربية السعودية في مبادرة السلام العربية من عدد شركاء السلام المحتملين وأدخلت مفاهيم مهمة في عملية السلام. نعرب عن تقديرنا الكبير للمملكة العربية السعودية لدورها في إنشاء مبادرة السلام العربية، والتي كانت مصدر إلهام لبعض الأفكار التي تدور حولها هذه الرؤية.

إن الهدف من هذه الرؤية هو أن تتعاون الدول العربية تعاونًا كاملًا مع دولة إسرائيل لصالح جميع دول المنطقة. على سبيل المثال، يجب أن يكون هناك رحلات جوية بين الدول العربية وإسرائيل للترويج للسياحة العابرة للدول، ولتمكين العرب بشكل أفضل من زيارة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في إسرائيل.

وستشجع الولايات المتحدة الدول العربية بقوة على البدء في تطبيع علاقاتها مع دولة إسرائيل والتفاوض على اتفاقات سلام دائمة.

كما يجب توسيع العلاقات الاقتصادية بين دولة إسرائيل وجيرانها بما يخدم مصالح جميع الأطراف، لا سيما بالنظر إلى مصالح الدول العربية في الابتعاد عن الاقتصادات القائمة على الوقود الأحفوري إلى الاقتصادات القائمة على البنية التحتية والتكنولوجيا الجديدة. ومن خلال دمج البنية التحتية للنقل الخاصة بها، يمكن أن تصبح دول المنطقة مركزًا عالميًا لنقل البضائع والخدمات من آسيا إلى إفريقيا وأوروبا. إن مثل هذا التكامل بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية، سيسمح لجميع الدول الثلاث بالعمل معًا للمساعدة في نقل البضائع من أوروبا إلى الخليج الفارسي والعكس. يجب على دولة إسرائيل والدول العربية، بما في ذلك دولة فلسطين، إقامة شراكات اقتصادية واتفاقات تجارية قوية، ويجب أن يكون هناك تركيز خاص على تحسين القطاعين الاقتصادي والسياحي لدولة فلسطين، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، بشكل كبير.

سيتطلب ظهور هذا الواقع الجديد للتكامل الإقليمي تغييرًا جوهريًا في السياسة الدولية. في المجال الدبلوماسي، على وجه الخصوص، ينبغي على الدول العربية، إلى جانب دولة فلسطين، التوقف عن دعم المبادرات المعادية لإسرائيل في الأمم المتحدة وفي الهيئات الأخرى متعددة الأطراف. على وجه الخصوص، يجب ألا تقدم هذه الدول دعمها لأي جهود تهدف إلى نزع الشرعية عن دولة إسرائيل. ومن المتوقع أن تنهي هذه الدول أي مقاطعة لدولة إسرائيل، وتعارض حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات (التي يشار إليها عادةً باسم BDS) وأي محاولة أخرى لمقاطعة دولة إسرائيل. تنظر الولايات المتحدة إلى حركة المقاطعة على أنها مدمرة للسلام، وستعارض أي نشاط يقدّم حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات أو غيرها من الممارسات التجارية التقييدية التي تستهدف إسرائيل.

كما يجب أن تتوقف المبادرات التنقيحية التي تشكك في جذور الشعب اليهودي الأصيلة في دولة إسرائيل، إذ أن هذه المبادرات لا تتعارض مع التاريخ اليهودي والمسيحي فحسب، بل مع التاريخ الإسلامي أيضًا. يتمثل أحد الأهداف المهمة لهذه الرؤية في معاملة دولة إسرائيل من قبل الجميع كجزء شرعي من المجتمع الدولي.

فرص جديدة لمبادرات الأمن الإقليمي

لقد برزت في مواجهة التهديدات المشتركة، ومتابعة الاهتمامات المشتركة، فرص وتحالفات كان من الصعب تخيلها في السابق.

ستعمل دولة إسرائيل ودولة فلسطين والبلدان العربية معًا لمواجهة حزب الله وتنظيم الدولة الإسلامية وحماس، ما لم تُعِد حماس النظر في توجهاتها بحيث تتسق مع معايير غزة، وجميعُ الجماعات والمنظمات الإرهابية، فضلاً عن الجماعات المتطرفة.

أدت التهديدات التي يفرضها نظام إيران الراديكالي إلى إيجاد واقعٍ جديد، تشترك فيه دولة إسرائيل وجيرانها العرب في وجهات النظر والتصورات بشكل متزايد حول المخاطر التي تهدد أمنها، والرؤية المشتركة حول الاستقرار والازدهار الاقتصادي للمنطقة.

والمزيد من التعاون الإستراتيجي بين الدول في المنطقة؛ سيمهد الطريق لتحقيق الإنجازات الدبلوماسية؛ ووضع هيكل أمني إقليمي على نطاق واسع في المستقبل.

ولا تشكل دولة إسرائيل تهديدًا للمنطقة بأي شكل كان، بل إن الأوضاع الاقتصادية وأنشطة إيران الخبيثة يفرضان تهديدًا خارجيًا للعديد من دول المنطقة.

ولهذا السبب، يساعد اندماج إسرائيل في المنطقة على مواجهة التحديات الاقتصادية واسعة النطاق، بالإضافة إلى التصدي للتحديات التي تفرضها إيران، كالهجوم الإيراني على منشآت أرامكو في السعودية عام 2019 والذي صَدم الاقتصاد العالمي، حيث أضحى جليًا لدول المنطقة كافة الحاجة للعمل معًا لحماية أمنها.

لقد اكتشفت دولة إسرائيل والبلدان العربية مصالحها المشتركة في محاربة الجماعات والمنظمات الإرهابية، والخطر المشترك المحدق بها الذي تفرضه إيران بخططها التوسعية. وتواجه هذه الدول أيضًا تحديات أمنية في منطقة حوض البحر المتوسط والبحر الأحمر، مما يحتم عليها العمل يدًا بيد، إلى جانب الولايات المتحدة، لحماية حرية الملاحة ضمن المضائق الدولية التي تتعرض بشكل متزايد لتهديد إيران، وميليشياتها العميلة، وجماعاتها الإرهابية.

وتجدر الإشارة إلى الاهتمام المشترك في المنطقة من خلال توثيق الروابط بين دولة إسرائيل ومجلس التعاون الخليجي. إضافة إلى ضرورة تشكيل منظمة من أجل الأمن والتعاون في الشرق الأوسط من قبل كل من دولة فلسطين، وجمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة إسرائيل -وأي بلدان عربية أخرى- ترغب بالانضمام منظمة للأمن والتعاون في الشرق الأوسط، باسم «منظمة الأمن والتعاون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، على غرار نموذج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويجب أن يشمل اختصاص هذه المنظمة - من بين قضايا أخرى؛ التحذير المبكر من النزاعات، والحيلولة دون وقوع هذه النزاعات، وإدارة الأزمات.

القسم العشرون

«الاعتراف المتبادل بين الدول»

تنص اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية على اعتراف الأطراف بدولة فلسطين كدولة للشعب الفلسطيني، ودولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي.

القسم الحادي والعشرون

«نهاية المطالبات/نهاية الصراع»

سوف تُنهي اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية الصراع الدائر بين الإسرائيليين والفلسطينيين، كما ستُنهي المطالبات كافة بين الطرفين، وسيتم تقديم ذلك على شكل مقترح:

(١) قرار جديد لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
(٢) قرار جديد للجمعية العامة للأمم المتحدة.

القسم الثاني والعشرون

«السلوك أثناء المفاوضات»

نتمنى أن تكون هذه فرصة لتبني الطرفين هذه الرؤية وبدء المفاوضات بينهما، وينبغي على الطرفين، خلال المفاوضات، اتباع سلوك يتوافق مع هذه الرؤية، والتصرف بطريقة تساعد في إعداد شعبيهما للسلام.

ومن المتوقع أن يلتزم الطرفان خلال مفاوضات السلام بالآتي:

دولة إسرائيل

فيما يتعلق بمناطق الضفة الغربية -التي لا تعتبرها اسرائيل بموجب هذه الرؤية جزءاً من دولة إسرائيل- تضمن اسرائيل عدم القيام بما يلي:

- بناء أية مدن استيطانية جديدة، أو التوسّع في المستوطنات القائمة أو المضي قُدمًا بتنفيذ خطط للبناء في تلك المناطق.
- توسيع أي من الجيوب الإسرائيلية المشار إليها في القسم 4، أو المضي قُدمًا بتنفيذ خطط لتوسيع تلك الجيوب في تلك المناطق بما يتجاوز بصمتها الحالية.
- هدم أي هيكل قائم اعتبارًا من تاريخ هذه الرؤية، وتأمين القرارات التشريعية و/أو القرارات القانونية اللازمة لضمان هذه النتيجة، على ألاّ يحول هذا التوقف المؤقت دون هدم أي بناء غير قانوني، حيث بدأ هذا البناء بعد إصدار هذه الرؤية. ولا ينطبق هذا التعليق المؤقت على هدم أي هيكل يشكل خطرًا على السلامة، على النحو الذي تحدده دولة إسرائيل، أو عمليات الهدم العقابية التي تلي أعمال الإرهاب.
- في الجيوب الفلسطينية المشار إليها في القسم 4، سيسود الوضع القانوني الراهن، وستتمكن دولة إسرائيل من تنمية تلك المجتمعات الفلسطينية ضمن نطاقها الحالي.

الفلسطينيون

تلتزم منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بالآتي:

- الامتناع عن أي محاولة للانضمام لأي منظمة دولية دون موافقة دولة إسرائيل.
- عدم اتخاذ أي إجراء، والتخلي عن كافة الإجراءات المعلقة ضد دولة إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، وأيّ من مواطنيهما أمام المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، وجميع المحاكم الأخرى.
- عدم اتخاذ أي إجراء ضد أي مواطن إسرائيلي أو أمريكي لدى الإنتربول، أو أي نظام قانوني غير إسرائيلي أو أمريكي (حسب الاقتضاء).
- اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإنهاء دفع الرواتب على الفور «للإرهابيين» الذين يقضون عقوبات في السجون الإسرائيلية، وكذلك لعائلات الإرهابيين المتوفين التي تسمى مجتمعة «**مخصصات الأسرى والشهداء**»، وتطوير برامج إنسانية ورفاهية لتقديم الخدمات الأساسية والدفع للفلسطينيين المحتاجين الذين لا يعتمدون على علاوات الأعمال الإرهابية. إن الهدف من ذلك تغيير القوانين المعمول بها، بما يتماشى مع قوانين الولايات المتحدة الأميركية، والتوقف تمامًا عن أداء مخصصات الأسرى والشهداء بحلول وقت توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وزيادة تطوير المؤسسات اللازمة للحكم الذاتي.

الولايات المتحدة

بالقدر الذي يسمح به القانون، يتعين على الولايات المتحدة الأميركية:

- السماح بإعادة تشغيل مكتب المفوضية العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- فتح بعثة ارتباط للسلطة الفلسطينية في مكان مناسب داخل الأراضي المخصصة لدولة فلسطين، على النحو الذي تحدده الولايات المتحدة.
- اتخاذ الخطوات المناسبة لاستئناف المساعدات الأمريكية للضفة الغربية وغزة، بالقدر المعقول والمناسب، بالتشاور مع الكونغرس الأمريكي.
- العمل مع المجتمع الدولي لدعم المبادرات الجديدة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك برامج تحسين توصيل المياه والكهرباء، وتسهيل حركة البضائع، والمساعدة في إيجاد فرص العمل.

الملحق 1

خرائط مفاهيمية

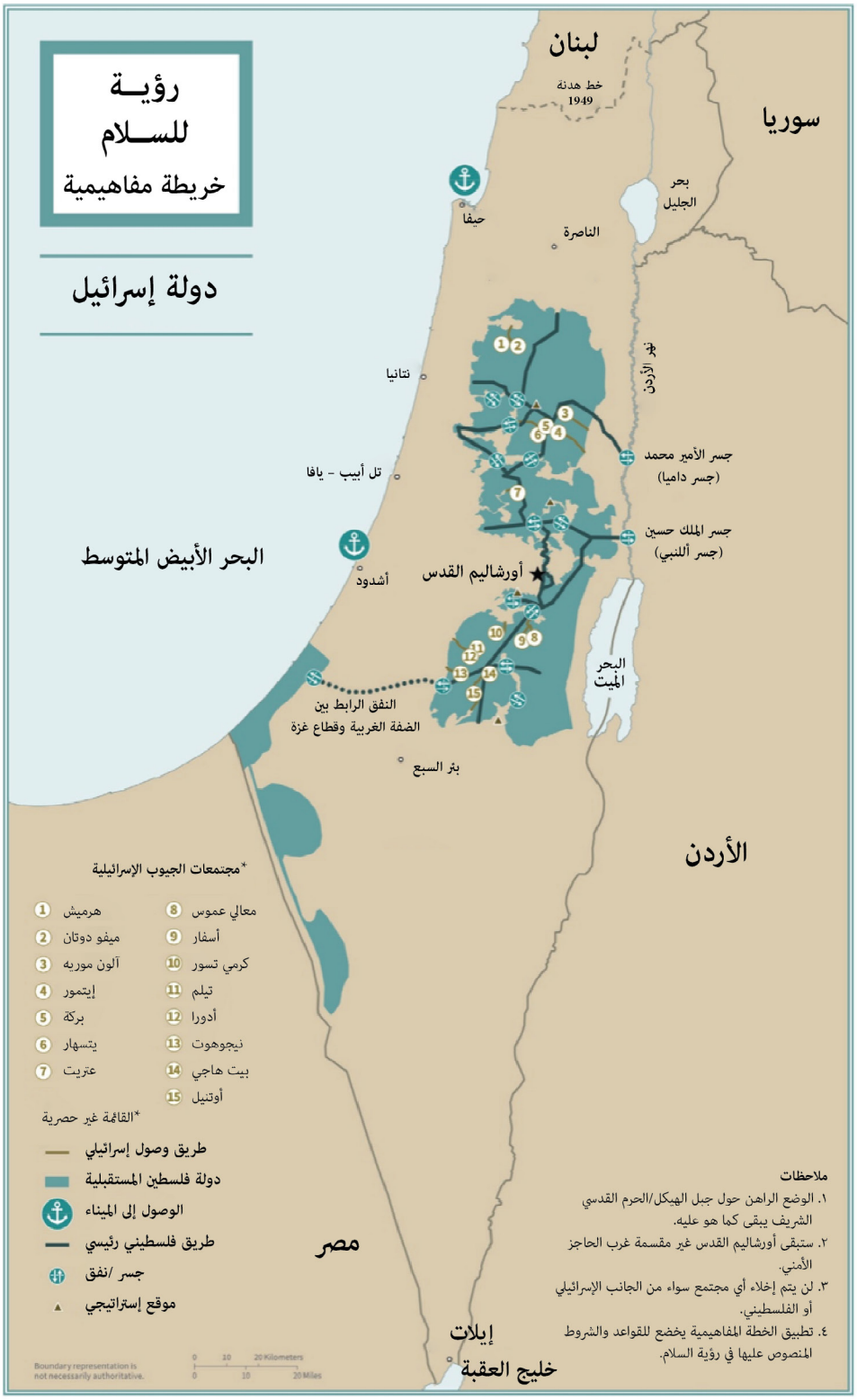

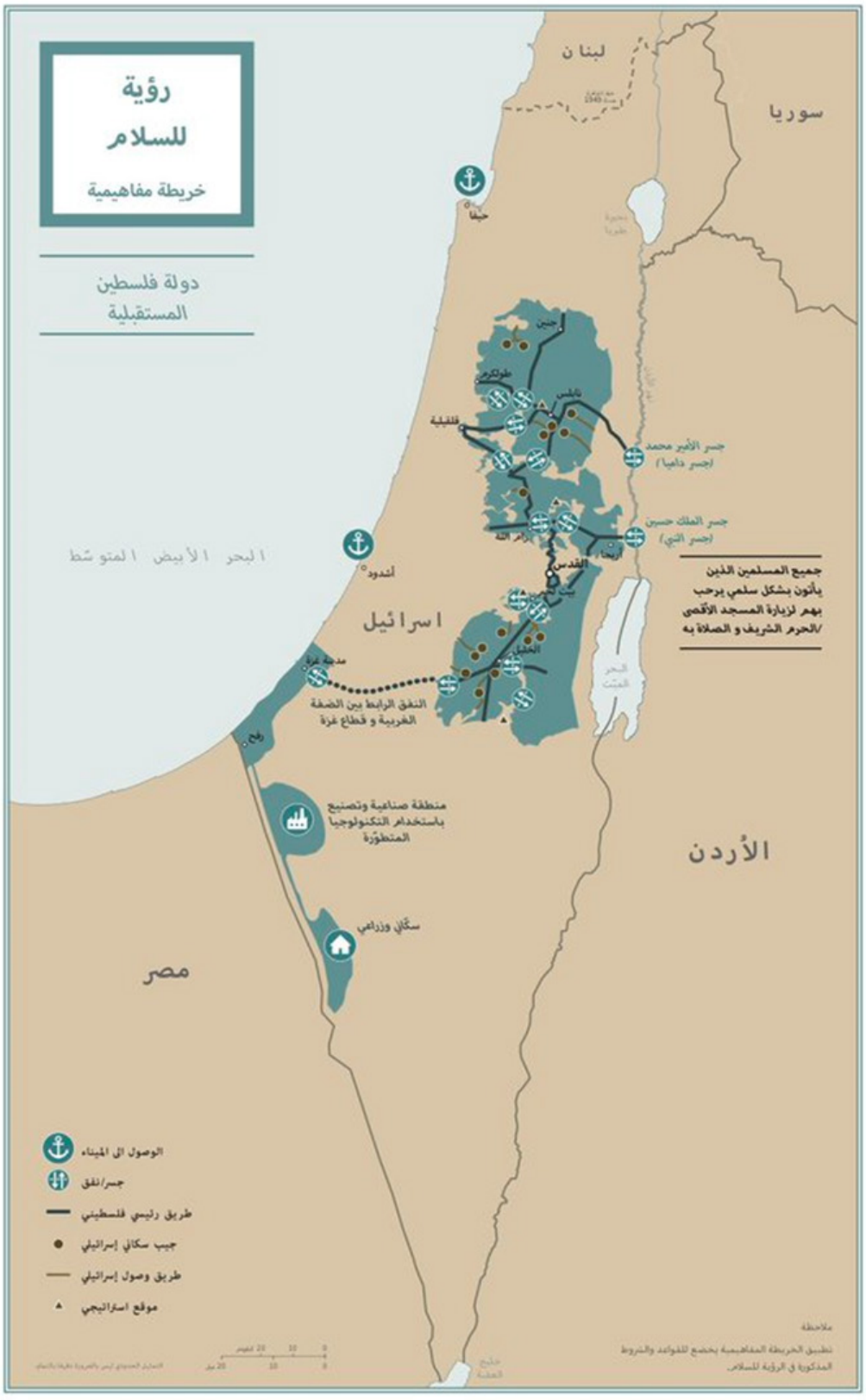
رؤية
للسلام
خريطة مفاهيمية
دولة فلسطين
المستقبلية
لبنان
سوريا
حيفا
جنين
طولكرم
نابلس
قلقيلية
جسر الأمير محمد
(جسر داميا)
جسر الملك حسين
(جسر الشيخ)
رام الله
أريحا
القدس
البحر الأبيض المتوسط
اشدود
اسرائيل
الخليل
مدينة غزة
النفق الرابط بين الضفة الغربية و قطاع غزة
رفح
منطقة صناعية وتصنيع باستخدام التكنولوجيا المتطوّرة
الأردن
سكّاني وزراعي
مصر
جميع المسلمين الذين يأتون بشكل سلمي يرحب بهم لزيارة المسجد الأقصى /الحرم الشريف و الصلاة به
الوصول الى الميناء
جسر/نفق
طريق رئيسي فلسطيني
جيب سكاني إسرائيلي
طريق وصول إسرائيلي
موقع استراتيجي
ملاحظة
تطبيق الخريطة المفاهيمية يخضع للقواعد والشروط
المذكورة في الرؤية للسلام.

الملحق 2 (أ)
اعتبارات أمنية

منذ لحظة قيامها، لم تعرف دولة إسرائيل يوماً واحداً من السلام مع جيرانها كافة، فقد خاضت العديد من الحروب الدفاعية، بعضها وجودي بالطبيعة، بالإضافة إلى معارك غير متكافئة مع جماعات إرهابية. وتبقى دولة إسرائيل في حالة حرب مع اثنتين من جيرانها (لبنان وسوريا)، وهي معرضة لخطر غير اعتيادي من ترسانات الصواريخ والقذائف على حدودها الشمالية. وتعرضت دولة إسرائيل مراراً وتكراراً للإطلاق العشوائي للصواريخ من قبل غزة، تواجه دولة إسرائيل أيضاً خطراً عظيماً من القذائف الباليستية الإيرانية، بما فيها القذائف القادرة على حمل الرؤوس الحربية النووية، إلى جانب التهديدات العدوانية العلنية من إيران بمحو إسرائيل عن الخارطة.

ومنذ حرب الستة أيام في عام 1967، فقد احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة حّيزاً بارزاً في أمن دولة إسرائيل، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى الاعتبارات الجغرافية الاستراتيجية. بالنظر إلى الضفة الغربية وحدها، فإن المنطقة مجاورة للسهل الساحلي لدولة إسرائيل حيث يتركز 70% من سكان دولة إسرائيل مع نحو 80% من طاقتها الصناعية.

وقبيل عام 1967، كان عرض السهل الساحلي لإسرائيل يبلغ تسعة أميال فقط في أضيق نقطة له. وبينما يقع السهل الساحلي لإسرائيل عند مستوى سطح البحر، فإن الضفة الغربية تحتوي على سلسلة من التلال الممتدة من الشمال إلى الجنوب، بحيث تمنح أي قوة معادية القدرة على السيطرة بشكل طوبوغرافي على الأجزاء الأكثر حساسية من البنية التحتية الوطنية لإسرائيل. ويشمل هذا، على سبيل المثال، مطار بن غوريون، وصناعات إسرائيل عالية التقنية، وشبكات طرقاتها من الشمال إلى الجنوب التي تربط تل أبيب بحيفا من الشمال وأورشاليم القدس من الشرق.

لقد تم تطوير القسم المتعلق بالأمن في هذه الرؤية بناء على فهمنا الأفضل للمتطلبات الأمنية الخاصة بدولة إسرائيل، كما قدمتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة للولايات المتحدة.

الاحتياجات الأمنية لدولة إسرائيل

غور الأردن

يقع نهر الأردن على ارتفاع يبلغ نحو 1300 قدم تحت مستوى سطح البحر، لكنه مجاور لسلسلة تلال تمتد من الشمال إلى الجنوب ويصل ارتفاعها إلى نحو 3318 قدماً في أعلى نقطة لها. هذا يعني أن غور الأردن يشكل حاجزاً مادياً شديد الانحدار بارتفاع 4600 قدم ضد أي هجوم خارجي يأتي من جهة الشرق، ويمكن للقوات الإسرائيلية المنتشرة على طول المنحدرات الشرقية لسلسلة تلال الضفة الغربية أن تصدّ جيشاً متفوقاً من حيث العدد إلى أن تستكمل دولة إسرائيل حشد قواتها من الاحتياط، الأمر الذي قد يستغرق 48 ساعة. وليس لدى دولة إسرائيل في الوقت الراهن أية مخاوف أمنية فيما يتعلق بالمملكة الأردنية الهاشمية، والتي أبرمت معها معاهدة سلام منذ عام 1994، بل إن خوفها يأتي من قوى الشرق الأوسط الأخرى التي قد تسعى لاستخدام الأراضي الأردنية كمنصة للهجوم على دولة إسرائيل.

ولا يُعد غور الأردن بالمهم فيما يتعلق بالهجمات التقليدية ضد دولة إسرائيل فحسب، بل فيما يتعلق بالإرهاب أيضًا. فبُعيد انسحابها أحادي الجانب من غزة، أدركت إسرائيل تبعات فقدان السيطرة على المحيط الخارجي للأراضي المتنازع عليها في حرب مكافحة التمرد. وقد أصبحت غزة ملاذا آمناً، ليس لحماس فحسب، بل أيضاً للجماعات الجهادية الدولية مثل حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين التي فوّضت أمن مصر في سيناء. وإن استطاعت مثل هذه الجماعات التسلل إلى الضفة الغربية، فقد تخلق وضعاً أمنياً فوضوياً للمملكة الأردنية الهاشمية، ولدولة إسرائيل.

إذا ما انسحبت دولة إسرائيل من غور الأردن، فسوف يترتب على ذلك تبعات كبيرة على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط.

خطوط الإمداد الآمنة إلى غور الأردن

يجب على دولة إسرائيل أن تضمن لنفسها خطوط إمداد آمنة لقواتها في غور الأردن، وأن تكون قادرة على تحريك أفرادها العسكريين وعتادها من المنطقة وخارجها.

محيط مطار بن غوريون

يقع مطار بن غوريون الدولي على بعد 5.9 ميل من خط ما قبل عام 1967. ومن بين التهديدات التي يتعرض لها أمن المطار اليوم؛ الصواريخ المضادة للطائرات التي تُطلق من على الكتف والتي تستخدمها المنظمات الإرهابية.وتنتشر هذه الأنظمة، التي تُعرف بأنظمة الدفاع الجوية المحمولة أو MANPADS، في مختلف أنحاء الشرق الأوسط.

وتُعد المعايير الأمنية الخاصة للدفاع عن المطار أمراً ضرورياً؛ من أجل منع التهديدات التي تستهدف مطار بن غوريون والمسارات الجوية القريبة منه.

السيطرة الإسرائيلية على المجال الجوي غربي نهر الأردن

تفتقر دولة إسرائيل؛ بسبب حجمها الضيّق، إلى الوقت والمساحة اللذين تتمتع بهما البلدان الأخرى للتصدي للتهديدات سريعة الاقتراب، ولا سيما التهديدات التي تأتي من الجو. وتبلغ المسافة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط نحو 40 ميلاً، حيث يمكن لطائرة حربية حديثة قطع تلك المسافة في أقل من ثلاث دقائق، كما يستغرق سلاح الجو الإسرائيلي نحو ثلاث دقائق لحشد المقاتلات. وإذا لم تحتفظ دولة إسرائيل بالسيطرة على المجال الجوي للضفة الغربية، فلن يكون لديها الوقت الكافي للدفاع عن نفسها ضد الطائرات أو الصواريخ المعادية الموجهة إليها. ولذلك السبب، وفي أي ترتيب للسلام، يجب أن تكون لدولة إسرائيل السيطرة التشغيلية على المجال الجوي غرب نهر الأردن.

المشكلة مع القوات الدولية

لقد شهدت دولة إسرائيل فشل القوات الدولية في سيناء (قبل عام 1967)، ولبنان، وغزة، والجولان. ونظراً لتجربتها، فإن مبدأها الأمني الأول – بوجوب قدرتها على الدفاع عن نفسها بنفسها – ما يزال يأتي في المقدمة كما كان دائمًا. وإن من مصلحة الولايات المتحدة الحاسمة أن تبقى إسرائيل قوية وآمنة ومحمية من جيش الدفاع الإسرائيلي، وأن تستمر بكونها مرساة للاستقرار في المنطقة.

إيران

أضحت إيران، في السنوات القليلة الماضية، عنصرًا مؤثرًا في المناطق الواقعة في الشرق الأوسط، وهو ما يمكن أن يمسّ الأمن الإسرائيلي. وتسعى إستراتيجية إيران إلى محاصرة إسرائيل، باستخدام لبنان وسوريا وقطاع غزة، بالإضافة إلى حصار المملكة العربية السعودية والبحرين واليمن. وتأمل إيران في إنشاء «جسر بري» يمتد من الحدود الإيرانية العراقية وصولًا إلى البحر الأبيض المتوسط. لذا، ينبغي أخذ نشاط إيران كاملًا بعين الاعتبار لدى تحديد الاحتياجات الأمنية لدولة إسرائيل.

الملحق 2ب
معايير الأمن

تتضمن معايير الأمن المحددة ما يلي:

- يجب أن يحتوي نظام مكافحة الإرهاب في دولة فلسطين على كافة العناصر، من التحري المبدئي للنشاط غير المشروع إلى الحبس طويل الأمد لمرتكبي الأعمال الإرهابية. ويجب أن يتضمن النظام أيضًا: ضباط استخبارات للتحري عن النشاط الإرهابي المحتمل، لا سيما قوات مكافحة الإرهاب المدربة على مداهمة المواقع واعتقال مرتكبي العمليات الإرهابية، إضافة إلى خبراء الطب الشرعي لمعاينة المواقع، وضباط اعتقال لما قبل المحاكمات لضمان الاحتفاظ بالأسرى، ومدّعين عامين وقضاة لإصدار مذكرات الاعتقال وإجراء المحاكمات، وضباط احتجاز لما بعد المحاكمات لضمان قضاء الأسرى عقوباتهم. ويجب أن يشمل النظام مرافق احتجاز منفصلة وموظفين مؤهلين ومدربين.

سوف تُقيم دولة فلسطين وتحافظ على نظام قانوني يواجه الإرهاب بوضوح، بما في ذلك عبر:

- وضع وإنفاذ القوانين التي تحظر أنواع النشاط الإرهابي والمنظمات الإرهابية بشكل كاف وإنفاذها، والتي تمنع جميع عمليات التحريض على الإرهاب، بالإضافة إلى تمويل هذه الأنشطة والمنظمات.
- المقاضاة النزيهة لأولئك المتورطين، بشكل مباشر أو غير مباشر، في النشاط الإرهابي، وإصدار الأحكام الملائمة بحقهم.
- إنهاء كافة الدفعات التي تكافئ الإرهاب، بشكل مباشر أو غير مباشر، لأولئك المتورطين في النشاط الإرهابي أو أُسرهم.

سيتم تحديد مدى اتساع أنشطة مكافحة الإرهاب في دولة فلسطين وعمقها من خلال:

- نطاق عمليات القبض على المشتبه بهم، ومرتكبي الأنشطة الإرهابية والمتواطئين معهم واعتراضهم.
- شمولية التحقيقات وعمليات الاستجواب ونظاميتها وذلك لاستئصال كافة الشبكات والبنية التحتية الإرهابية.
- لوائح الاتهام ونطاق العقوبات.
- شمولية الجهود المبذولة ونظاميتها وذلك لمنع الاستيلاء على الأسلحة والمتفجرات ومنع تصنيعها.
- نجاح الجهود المبذولة لمنع تسلل الإرهابيين والمنظمات الإرهابية إلى قوات الأمن في دولة فلسطين.

يحاول كلا الطرفين، خلال المفاوضات وبالتشاور مع الولايات المتحدة، وضع أدوات قياس مبدئية مقبولة وغير ملزمة فيما يتعلق بمعايير الأمن المقبولة بالنسبة لدولة إسرائيل، بحيث لا تكون بأي حال من الأحوال أقل صرامة من أدوات القياس المستخدمة من قبل المملكة الأردنية الهاشمية أو جمهورية مصر العربية (أيهما أشد صرامة) فيما يتعلق بمعايير الأمن. ونظرًا لأن التهديدات الأمنية تتطور، فإن القصد من أدوات القياس هو استخدامها كدليل ولن تكون ملزمة. إلا أن إيجاد مثل هذه الأدوات غير الملزمة سيتيح لدولة فلسطين أن تفهم بشكل أفضل الحد الأدنى للأهداف التي ينبغي عليها تحقيقها، وأن تأخذ بعين الاعتبار الحد الأدنى من المعايير الإقليمية.

الملحق 2ج

معايير نزع السلاح والترتيبات الأمنية الأخرى

إضافة إلى مسؤوليتها الأمنية الغالبة على دولة فلسطين، ستكون دولة إسرائيل مسؤولة عن الأمن وكافة نقاط العبور الدولية إلى دولة فلسطين. أما فيما يتعلق بمعبر رفح، فسيتم الاتفاق على ترتيبات محددة بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل لتحقيق الاحتياجات الأمنية المنصوص عليها في هذه الرؤية.

تواصل دولة إسرائيل الحفاظ على سيطرتها على المجال الجوي والطيف الكهرومغناطيسي غربي نهر الأردن، وينبغي أن يتفاوض الطرفان، خلال المفاوضات، بحسن نية في القضايا المالية ذات الصلة.

سيكون للبحرية الإسرائيلية الحق بمنع دخول الأسلحة المحظورة ومواد تصنيع الأسلحة إلى دولة فلسطين، بما في ذلك غزة.

ولن يكون لدولة فلسطين الحق في إبرام اتفاقيات عسكرية، أو استخباراتية أو أمنية مع أية دولة أو منظمة تؤثر سلبًا على أمن دولة إسرائيل، على النحو الذي تحدده الأخيرة، ولن تتمكن دولة فلسطين من تطوير أي قدرات عسكرية أو شبه عسكرية داخل دولة فلسطين أو خارجها.

وستُمنع دولة فلسطين منزوعة السلاح من امتلاك قدرات يمكن لها تهديد دولة إسرائيل من بينها:

أنظمة الأسلحة مثل الطائرات المقاتلة (بطيار أو بدون طيار)، أو المدرعات الثقيلة، أو الألغام، أو القذائف، أو الصواريخ، أو المدافع الرشاشة الثقيلة، أو أسلحة الليزر/ الأسلحة الإشعاعية، أو المضادة للطائرات، أو المقاومة للدروع، أو المضادة للسفن، أو الاستخبارات العسكرية، أو قدرات حرب الإنترنت والحرب الإلكترونية المعادية، أو منشآت إنتاج أنظمة الأسلحة وآليات شرائها، أو البنية التحتية ومنشآت التدريب العسكرية، أو أية أسلحة دمار شامل.

إن أي توسيع للقدرات الأمنية الفلسطينية يتجاوز القدرات القائمة في تاريخ إصدار هذه الرؤية يكون خاضعًا للاتفاق مع دولة إسرائيل.

تحتفظ دولة إسرائيل بحق تفكيك أية منشأة في دولة فلسطين تُستخدم لإنتاج أسلحة محظورة أو لأية أغراض عدائية أخرى أو تدميرها. وبينما ستبذل دولة إسرائيل قصارى جهدها للتقليص من عمليات التوغل داخل دولة فلسطين، إلا أن دولة إسرائيل ستحتفظ بحق اتخاذ أي إجراءات أمنية ضرورية لضمان بقاء دولة فلسطين منزوعة بحيث لا تشكل تهديدًا لدولة إسرائيل، بما في ذلك التهديدات الإرهابية.

الجزء ب
الإطار الاقتصادي

جدول المحتويات

مقدمة 52

السلام من أجل الازدهار: الأهداف الكلية للرؤية 53

تنشيط الإمكانات الاقتصادية 54

تنشيط الإمكانات الاقتصادية: الأهداف 54

تنشيط الإمكانات الاقتصادية من خلال بناء قاعدة للنمو والاستثمار في قطاع الأعمال 55

إستراتيجية الإصلاح 55

رأس المال البشري 55

الريادة والإبداع 56

مؤسسات الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم 56

إطلاق الإمكانات الاقتصادية للضفة الغربية وغزة 56

الطرق والسكك الحديدية 56

المعابر الحدودية 57

إطلاق الإمكانات الاقتصادية من خلال إنشاء البنية التحتية الأساسية 57

الطاقة 57

المياه والمياه العادمة 58

الخدمات الرقمية 58

إطلاق الإمكانات الاقتصادية من خلال تعزيز نمو القطاع الخاص 58

السياحة 58

الزراعة 59

الإسكان 59

التصنيع 59

الموارد الطبيعية 60

إطلاق الإمكانات الاقتصادية من خلال تعزيز التنمية والاندماج في المنطقة 60

استقرار الاقتصاد وتنميته 60

التجارة والتبادل التجاري الإقليميان 60

الاستثمار الإقليمي 60

خدمات عابرة للحدود 60

السياحة الإقليمية 60

تمكين الشعب الفلسطيني 62

تمكين الشعب الفلسطيني: الأهداف 63

تمكين الشعب الفلسطيني من خلال تحسين الخدمات التعليمية 63

جودة التعليم 63

الوصول إلى التعليم 64

القدرة على تحمل تكاليف التعليم 64

تمكين الشعب الفلسطيني من خلال تعزيز تنمية القوى العاملة 64

الشباب والنساء 64

العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات 65

التعليم التقني والمهني 65

برامج التدريب والتدرج الوظيفي 65

تدريب القوى العاملة 65

تمكين الشعب الفلسطيني من خلال الاستثمار في الرعاية الصحية 66

الوصول إلى الرعاية الصحية 66

المساواة في الرعاية الصحية 67

الرعاية الصحية الوقائية 67

تمكين الشعب الفلسطيني من خلال تحسين
نوعية الحياة **67**
الفن والثقافة 67
الرياضة والألعاب الرياضية 68
الخدمات البلدية 68

تعزيز الحوكمة الفلسطينية **69**

تعزيز الحوكمة الفلسطينية: الأهداف **70**
تعزيز الحوكمة الفلسطينية من خلال خلق
بيئة أفضل للأعمال **70**
حقوق الملكية 70
الإطار القانوني والضريبي 70
الأسواق الرأسمالية والسياسة النقدية 71
التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر 71

تعزيز الحوكمة الفلسطينية عن طريق
بناء المؤسسات **72**
استقلال السلطة القضائية 72
المساءلة 72
المجتمع المدني 73

تعزيز الحوكمة الفلسطينية من خلال
تحسين فاعلية الأعمال الحكومية **73**
الاستدامة المالية 73
الخدمة المدنية 74
تقديم الخدمات 74
خاتمة **74**
الملحق ٣
الحوافز الاقتصادية/الحزمة الاقتصادية 75

مقدمة

لقد عاشت أجيال من الفلسطينيين بدون معرفة السلام، وسقطت الضفة الغربية وغزة في أزمة طويلة الأمد، إلا أن قصة الفلسطينيين لا تنتهي هنا، حيث إن الشعب الفلسطيني ما زال يواصل مساعيه التاريخية لبناء مستقبل أفضل لأطفاله.

تعتبر رؤية السلام من أجل الازدهار رؤية لتمكين الشعب الفلسطيني من بناء مجتمع فلسطيني مزدهر وحيوي.

وتتكون الرؤية من ثلاث مبادرات من شأنها دعم الركائز المختلفة للمجتمع الفلسطيني: الاقتصاد، والشعب والحكومة.

ومع وجود إمكانية لتخصيص أكثر من 50 مليار دولار للاستثمار على مدى عشر سنوات، تعد رؤية السلام من أجل الازدهار، الجهد الدولي الأكثر طموحاً وشمولاً للشعب الفلسطيني حتى هذا اليوم. فهذه الرؤية بإمكانها تحويل الضفة الغربية وغزة جذريًا وفتح فصل جديد في تاريخ الفلسطينيين- تاريخ معرّف بالحرية والكرامة لا بالمحن والفَقد.

سوف تُطلق المبادرة الأولى **العنان للإمكانات الاقتصادية للفلسطينيين**، عبر تطوير حقوق الملكية والحقوق التعاقدية، وحكم القانون، وإجراءات مكافحة الفساد، وأسواق رأس المال، وهيكل ضريبي داعم للنمو، ونظام منخفض الرسوم مع حواجز تجارية مقلصَّة. تتصور هذه المبادرة إصلاحات للسياسة مصحوبة باستثمارات في البنية التحتية الإستراتيجية من شأنها تحسين بيئة الأعمال وتحفيز نمو القطاع الخاص. وسوف تؤمن المستشفيات، والمدارس، والمنازل ومؤسسات الأعمال، وصولاً موثوقًا إلى كهرباء معقولة التكاليف، والمياه النظيفة والخدمات الرقمية. وسوف تتدفق مليارات الدولارات من الاستثمارات الجديدة إلى مختلف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، وستحظى مؤسسات الأعمال بالتمويل اللازم لأسواق الضفة الغربية وغزة والاتصال مع شركاء تجاريين رئيسيين، بمن فيهم مصر وإسرائيل والأردن ولبنان. وبهذا، سيكون للنمو الاقتصادي الناتج القدرة على وضع حد لأزمة البطالة الراهنة، ناهيك عن تحويل الضفة الغربية وغزة إلى مركز للفرص.

من ناحية أخرى، سوف تعمل المبادرة الثانية على **تمكين الشعب الفلسطيني** من تحقيق طموحاته. كما ستعمل هذه المبادرة على تعزيز وتوسيع مجموعة متنوعة من البرامج التي من شأنها تحسين رفاه الشعب الفلسطيني بشكل مباشر عبر خيارات التعليم في المنزل الموجهة بالبيانات الجديدة والمستندة إلى النتائج، ومنصات التعليم الإلكتروني الواسعة عبر الإنترنت، والتدريب المهني والفني المتزايد، واحتمال التبادلات الدولية،. كذلك ستعزز المبادرة من نظام التعليم الفلسطيني، وتضمن أن يتمكن الطلاب من تحقيق أهدافهم الأكاديمية والاستعداد للانخراط في سوق العمل. وعلى نفس القدر من الأهمية، سوف يتم العمل على تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية ذات الجودة العالية بشكل ملموس، حيث سيتم تجهيز المستشفيات والعيادات بأفضل تقنيات الرعاية الصحية ومعداتها. وكذلك، سوف تحسن الفرص الجديدة للأنشطة الثقافية والترفيهية من نوعية حياة الشعب الفلسطيني. هذه المشاريع المتضمنة في المبادرة من شأنها إثراء الحياة العامة، من المتنزهات والمرافق الثقافية إلى المنشآت الرياضية والمكتبات، في مختلف أنحاء الضفة الغربية وغزة.

أما المبادرة الثالثة، فسوف تعمل على **تعزيز الحوكمة الفلسطينية**، وتحسين قدرة القطاع العام على خدمة مواطنيه وتمكين نمو القطاع الخاص. سوف تدعم هذه المبادرة القطاع العام في إجراء التحسينات والإصلاحات الضرورية لتحقيق النجاح الاقتصادي طويل الأمد. إن الالتزام في الحفاظ على حقوق الملكية، وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي لمؤسسات الأعمال، وتبني هيكل ضرائب موجه نحو النمو وقابل للتنفيذ وتطوير أسواق قوية لرأس المال سيزيد من الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر. وإن وجود سلطة قضائية نزيهة ومستقلة يضمن حماية هذه البيئة الداعمة للنمو ويكفل ازدهار المجتمع المدني. وتساعد الأنظمة والسياسات الجديدة على دعم الشفافية والمساءلة الحكومية، كما سيعمل الشركاء الدوليون على الحد من اعتماد القطاع الفلسطيني العام على المانحين ووضع الفلسطينيين على مسار يساعدهم على تحقيق الاستدامة المالية طويلة الأمد. كما سيتم تحديث المؤسسات وجعلها أكثر كفاءة لتسهيل تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بفعالية أكبر. يمكن لهذه المبادرة، مقرونة بدعم القيادة الفلسطينية، أن تؤذن ببدء عهد جديد من الحرية والفرص للشعب الفلسطيني، ومأسسة السياسات اللازمة لتحقيق التحول الاقتصادي الناجح.

تشكل هذه المبادرات الثلاث أكثر من مجرد رؤية لمستقبل واعد للشعب الفلسطيني، فهي تضع أيضاً حجر الأساس لخطة قابلة للتنفيذ. سيتم وضع رأس المال الذي يتم جمعه من خلال هذه المبادرة الدولية في صندوق جديد بإدارة مصرف إنمائي متعدد الأطراف. وستعمل ضمانات المساءلة، والشفافية، ومكافحة الفساد على حماية الاستثمارات وضمان تخصيص رأس المال بشكل فعال وكفؤ، كما ستعمل قيادة الصندوق مع الدول المستفيدة على بيان الخطوط العريضة لإرشادات الاستثمار السنوية، والأهداف الإنمائية، وإصلاحات الحوكمة التي ستدعم تنفيذ المشروع في المناطق المحددة ضمن رؤية السلام من أجل الازدهار. سيجري توزيع المنح، والقروض الميسرة وغير ذلك من الدعم على المشاريع التي تتناسب مع المعايير المحددة من خلال عملية مبسّطة تسمح بالمرونة والمساءلة.

سوف تعمل رؤية السلام من أجل الازدهار، في حال تم تنفيذها، على تمكين الشعب الفلسطيني من بناء المجتمع الذي طمح لتأسيسه منذ أجيال. كما ستسمح الرؤية للفلسطينيين برؤية مستقبل أفضل وتحقيق فرصة متابعة أحلامهم. ومع دعم المجتمع الدولي، فقد باتت هذه الرؤية في متناول اليد. لكن في نهاية المطاف، فإن قوة تحقيقها تكمن في يد الشعب الفلسطيني. فمن خلال السلام فقط يمكن للفلسطينيين تحقيق الازدهار.

السلام من أجل الازدهار: الأهداف الكلية للرؤية

الأهداف الكلية خلال عشرة أعوام

- أكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني
- استحداث أكثر من مليون وظيفة للفلسطينيين.
- التقليص من معدل البطالة بين الفلسطينيين إلى ما يقارب أقل من 10%
- التقليص من معدل الفقر بين الفلسطينيين بنسبة 50%

الفصل الأول

تنشيط الإمكانات الاقتصادية

ستضمن اتفاقية السلام الدائم إيجاد مستقبل للفرص الاقتصادية المتاحة لكافة الفلسطينيين.

سيحد البرنامج الأول من القيود المفروضة على النمو الاقتصادي الفلسطيني من خلال فتح الضفة الغربية وغزة أمام الأسواق الإقليمية والعالمية، كما ستساهم الاستثمارات الضخمة في قطاعي النقل والبنية التحتية في دمج الضفة الغربية وقطاع غزة باقتصادات الدول المجاورة؛ لرفع مستوى تنافسية الصادرات الفلسطينية والحد من تعقيدات النقل والسفر. وفي سبيل تعزيز هذه الاستثمارات، سيدعم هذا البرنامج الخطوات الرامية إلى تحسين التعاون الفلسطيني مع كل من مصر وإسرائيل والأردن؛ بهدف الحد من المعيقات التشريعية التي تواجه حركة البضائع الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

أما البرنامج الثاني فسيدعم الاقتصاد الفلسطيني عن طريق **إنشاء البنية التحتية الأساسية** التي يحتاجها الشعب الفلسطيني وأعماله للازدهار، وسيشرف على صرف المليارات من الدولارات المخصصة للاستثمار في قطاعات الكهرباء والماء والاتصالات؛ بهدف رفع طاقة التوليد وتشغيل شبكات إرسال وتوزيع فعالة، كما ستحصل السلطات المسؤولة على التدريب والمساعدة اللازمين لإدارة هذه البنية التحتية، ورفع مستوى التنافس لإبقاء التكاليف منخفضة للمستهلكين.

وسينصب تركيز البرنامج الثالث على **تعزيز نمو القطاع الخاص** مع احتمالية خفض معدل البطالة إلى ما يقارب رقم مكون من خانة واحدة فقط، واستحداث ما يزيد على مليون وظيفة جديدة للفلسطينيين. وعقب تبني الإصلاحات السياسية الرئيسية وإنشاء البنية التحتية الأساسية، تتنبأ رؤية السلام من أجل الازدهار باستثمار استثنائي للقطاع الخاص في كل من الريادة والمؤسسات الصغيرة، والسياحة، والزراعة، والإسكان، والتصنيع، والموارد الطبيعية. ويكمن الهدف من الاستثمار في مرحلة مبكرة في التخلص من القيود على النمو واستهداف المشاريع الرئيسية لبناء قوة دافعة، واستحداث للوظائف ورفع معدل إجمالي الناتج المحلي. ومن الجدير بالذكر أن جميع الفلسطينيين العاملين في القطاع الخاص سيستفيدون من هذا البرنامج، بدءًا من الأب الذي يعمل في محله ليعيل عائلته، إلى الخريجة الجديدة التي تبني شركتها الأولى.

بدوره، سيشجع البرنامج الرابع على **تعزيز التطور والاندماج إقليميًا** من خلال استحداث فرص عمل جديدة لمؤسسات الأعمال الفلسطينية، ورفع معدلات التجارة مع الدول المجاورة، وسيحفز الاقتصاد في مصر وإسرائيل والأردن ولبنان، وسيحد من المعيقات التجارية عبر المنطقة ككل. ومن ناحية أخرى، فإن تعزيز التعاون بين الشركاء التجاريين سيدعم الشركات في هذه الدول، التي تبحث عن تطوير أعمالها على المستوى الدولي، خاصة في الضفة الغربية وغزة. وسيساعد هذا البرنامج أيضاً القطاع الخاص الفلسطيني على الاستفادة من فرص النمو، من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى الاقتصادات القوية المجاورة.

تنشيط الإمكانات الاقتصادية: الأهداف

- رفع نسبة الصادرات الفلسطينية من إجمالي الناتج المحلي من 17% إلى 40%.
- ضمان توفر الكهرباء على نحو مستمر وبتكلفة معقولة في الضفة الغربية وغزة.
- رفع معدل التزويد بمياه الشرب للفرد الفلسطيني إلى الضعف.
- تمكين فلسطين من الحصول على خدمات إنترنت عالية السرعة.
- رفع حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني من 1.4% إلى 8%.

تنشيط الإمكانات الاقتصادية من خلال بناء قاعدة للنمو والاستثمار في قطاع الأعمال

إستراتيجية الإصلاح

تستند التحولات الاقتصادية الناجحة على المبادئ الأساسية التي تهدف إلى بناء مؤسسات هامة، وتطبيق إصلاحات سياسية تساهم في استقطاب الاستثمار في قطاع الأعمال، والحفاظ على نمو طويل الأجل مدعوم من القطاع الخاص، حيث قامت الدول المزدهرة التي تملك بيئة صديقة للأعمال، مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان واليابان، ببناء الاقتصادات الحديثة اعتمادًا على النمو القائم على الاستثمار، وتطوير بنية تحتية متينة، وصادرات قوية. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر حقوق الملكية، وسيادة القانون، والمسؤولية والاستقلالية المالية، والأسواق الرأسمالية، والإجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد، عناصر أساسية في إستراتيجية النمو لتحقيق هذه الرؤية. وتتبنى اتفاقية السلام من أجل الازدهار هذه المبادئ الأساسية، وتضع دورها على رأس القائمة في رحلة الشعب الفلسطيني نحو تحقيق النجاح الاقتصادي المستدام، حيث سيسهم المضي في هذه الإصلاحات السياسية والتشريعية الأساسية وتقديم الدعم والمساعدة الفنية اللازمة لمؤسسات الأعمال، في إيجاد بيئة الأعمال المطلوبة لإحداث تحول اقتصادي يعود بالنفع على الأجيال القادمة.

مشروع جديد

المشروع: مطابقة حقوق المساهمين في الشركات الناشئة ومرافق الإقراض

الموقع: الضفة الغربية وغزة

التمويل: 100 مليون دولار على شكل منحة تمويل أسهم رأس المال
300 مليون دولار على شكل تمويل تساهلي.

نظرة عامة على المشروع: سيدعم هذا المشروع إنشاء مراكز لمطابقة الأسهم وإقراضها تركز على شركات التكنولوجيا الناشئة الفلسطينية. وسيشجع عنصر رأس المال الاستثماري وشركات الأسهم الخاصة على الاستثمار في الشركات الفلسطينية الناشئة. أما مكون الإقراض فسيحفز البنوك الفلسطينية لرفع نسبة إقراضها للشركات الناشئة المؤهلة. وبذلك، ستساعد هذه المراكز مجتمعة الرياديين الفلسطينيين على استقطاب رأس المال ورأس المال المقترض الذي يحتاجونه لتأسيس الجيل القادم من الشركات الفلسطينية المبتكرة.

رأس المال البشري

إن وضع حجر الأساس للنمو والاستثمار في قطاع الأعمال يبدأ بالشعب الفلسطيني، الذي يحلم كغيره من الشعوب بمستقبل أفضل له وللأجيال اللاحقة، ويطمح للنجاح على المستوى المهني. وترسم اتفاقية السلام من أجل الازدهار المسار لتحقيق هذه الأحلام. ويقدم هذا البرنامج، الذي يبني على النماذج المتبعة في ألمانيا والسويد، إستراتيجية لتدريب الجيل القادم من الرجال والنساء الفلسطينيين ومؤسسات الأعمال والقادة المدنيين وتطويرهم وتوظيفهم، وبناء قاعدة رأس المال البشري اللازم للاقتصاد الفلسطيني، وتحديد أولويات الاستثمار في التعليم الفني والمهني وبرامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والحساب، إلى جانب تدريب وتنمية القوى العاملة لإعداد الفلسطينيين بشكل أفضل ليشغلوا الوظائف المتاحة اليوم وفي المستقبل. وسينتج عن ذلك أن تثق مؤسسات الأعمال بشكل أكبر بامتلاك الفلسطينيين للمهارات اللازمة لشغل هذه الوظائف التي تسعى إلى استحداثها، الأمر الذي سيؤدي إلى وجود دورة مثمرة من الاستثمارات الجديدة وتوسع العمليات الحالية.

الريادة والإبداع

تعتبر الريادة والإبداع ونمو القطاع الخاص الركائز الأساسية للاقتصادات الحيوية. ويثبت النجاح الأخير للشركات الناشئة الفلسطينية أن الرياديين الفلسطينيين يمتلكون قدرات مبهرة لبناء شركات مبتكرة وذات قيمة. وفي سبيل الاستفادة من هذا النجاح، يجب تبني إطار عمل مؤسسي للنمو لتوجيه المزيد من الرياديين والشركات الفلسطينية نحو النجاح. ومن الجدير بالذكر أن النظام البيئي الحاضن في الدول المجاورة ما زال غير مستغل من الشعب الفلسطيني، على الرغم من أن الفلسطينيين من جميع أنحاء العالم قادرون على دعم ثقافة ناشئة محلية وقوية بمجموعة من المواهب المطلوبة. وسيدعم هذا البرنامج الشركات الفلسطينية الناشئة من خلال مساعدة الرياديين الفلسطينيين في التغلب على العوائق التي تحول دون النمو، والتخلص من القيود التي يواجهونها في الحصول على الموارد اللازمة. كما سيحفز، بالشراكة مع شركات رأس المال المُخاطِر الفلسطينية والدولية النامية، التعاون الإقليمي والاستثمار الخاص في الشركات الفلسطينية الناشئة والواعدة. بالاقتران مع الاستثمارات الأخرى في قطاعي التعليم والخدمات الرقمية، سيساهم هذا البرنامج في تمكين الجيل القادم من الرياديين الفلسطينيين على الإبداع وبناء شركاتهم الخاصة الناجحة، وإيجاد بيئة ريادية ناجحة في الضفة الغربية وغزة.

مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم

تعتبر الشركات الفلسطينية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي توظف في الوقت الحالي معظم القوى العاملة الفلسطينية، عاملًا أساسيًا في نجاح الاقتصاد الفلسطيني. وسيحتاج بناء قطاع أعمال محلي واعد في الضفة الغربية وغزة إلى إمكانية الوصول إلى التسهيلات الائتمانية، وعمل إصلاحات في القوانين والقواعد والسياسات والتشريعات الأساسية التي تشكل عائقاً أمام الأعمال وتحول دون نمو القطاع الخاص. ولذلك، ستضمن رؤية السلام من أجل الازدهار استفادة جميع الفلسطينيين – وليس فقط الأغنياء وأصحاب العلاقات منهم – من منافع السلام. وسيساهم استحداث قطاع أعمال محلي متين في توفير وظائف عالية الجودة وبرواتب مجزية للفلسطينيين من القوى العاملة، وهو الدافع الرئيسي نحو النجاح في نهاية المطاف. وفي سبيل الترويج لبيئة استحداث الوظائف للطبقة العاملة، سيشجع هذا المشروع الفلسطينيين على وضع إطار عمل تجاري جديد يتضمن جميع العناصر الرئيسية لإنشاء قطاع أعمال واعد يغذي مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم ليدفعها نحو النمو. كما سيدعم هذا البرنامج توفير القروض لمؤسسات الأعمال الصغيرة العاملة في الضفة الغربية وغزة لضمان حصولها على رأس المال اللازم لإعادة الاستثمار في عملياتهم ولنمو شركاتهم. وسيحفز دعم مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة نمو الشركات المحلية التي قد تصبح شريكة للشركات الدولية الكبرى التي تسعى لتوسيع أعمالها أو القيام باستثمار أجنبي مباشر. وسيؤدي وضع إطار لسياسة مؤسسية داعمة للنمو ضمن قائمة الأولويات إلى إنهاء الحلقة المفرغة للفقر الذي يتفشى بين أبناء الشعب الفلسطيني، والتحول نحو التطور والازدهار المستدامين.

إطلاق الإمكانات الاقتصادية للضفة الغربية وغزة

الطرق والسكك الحديدية

يواجه الفلسطينيون بشكل متكرر تحديات لوجستية في الضفة الغربية وغزة، تعيق السفر وتعطل النمو الاقتصادي وتقلل الصادرات وتضعف الاستثمارات المباشرة. تقدم رؤية السلام من أجل النمو والازدهار فرصة لإدماج المجتمع الفلسطيني بشكل فعلي من خلال شبكة مواصلات حديثة. سيدعم هذا المشروع بناء طرق عبر أنحاء الضفة الغربية وغزة، وستقوم استثمارات إضافية بتمويل تطوير ممر للمواصلات يربط بشكل مباشر بين الضفة الغربية وغزة من خلال طريق رئيسي وربما خط قطار حديث أيضًا. ستقلل هذه التطورات من تعقيدات السفر للفلسطينيين وتزيل العوائق التي تؤخر أو تمنع وصول البضائع إلى الأسواق النهائية، من خلال ربط مراكز التجمعات السكانية، وإزالة الحواجز التي تعيق الحركة.

المعابر الحدودية

للحفاظ على النمو الاقتصادي؛ يجب أن يتمكن الفلسطينيون والبضائع الفلسطينية من الحركة بسهولة وأمان عبر الحدود. سيوفر هذا المشروع مساعدة مالية وتقنية لبناء قدرات مسؤولي الهجرة والجمارك في تشغيل المعابر وإدارتها بالتنسيق مع الدول المجاورة، كما سيقوم المشروع بتحديث المرافق عند المعابر الرئيسية على طول الحدود وبناء موانئ دخول جديدة. سيتم تزويد البوابات التي سيتم تحديثها أو بناؤها بأحدث تقنيات المعابر الحدودية، كما سيتم تطوير البوابات القديمة وتحسينها بمرافق للمسافرين لاستخدامها أثناء التنقل. في النهاية، يملك هذا المشروع الإمكانية لإطلاق مستويات غير مسبوقة من التجارة وزيادة الصادرات وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الضفة الغربية وغزة والدول المجاورة، خاصة مصر وإسرائيل والأردن.

مشروع جديد

المشروع: «إزالة الحواجز» تحديثات المعابر الحدودية

الموقع: الضفة الغربية وغزة

التمويل: ما يصل إلى 900 مليون دولار أمريكي من أموال المنح

نظرة عامة على المشروع: بوابات بضائع جديدة، وطرق دخول خاصة، وغيرها من منشآت البنية التحتية التي سيتم إنشاؤها على المعابر الرئيسية. كما ستدعم هذه الأموال أيضًا برامج بناء القدرات لتدريب المسؤولين الفلسطينيين على أفضل الممارسات وتمويل استخدام أنظمة وتقنيات جديدة. ستقلل الاستثمارات من أوقات الانتظار وتحسن خدمة العملاء على المعابر، كما سيوفر المشروع مئات الوظائف المباشرة في البناء وإدارة المعابر وآلاف الوظائف عبر الاقتصاد الفلسطيني من خلال تقليل تكاليف السفر والتجارة.

إطلاق الإمكانات الاقتصادية من خلال إنشاء البنية التحتية الأساسية

الطاقة

إن نقص توفر الكهرباء بأسعار في متناول اليد له تأثيرات عميقة على حياة الفلسطينيين، خاصة في غزة. سيركز هذا البرنامج على إنهاء أزمة الكهرباء في غزة بشكل سريع على المدى القصير-وذلك بالحرص على حصول الفلسطينيين في غزة على ما لا يقل عن 16 ساعة من الكهرباء يومياً خلال عام من تنفيذ المشروع. سيتم تحقيق هذا الهدف من خلال استثمارات في تحديث شبكة الكهرباء ومنشأة الطاقة الكهربائية في غزة ومنشآت جديدة للطاقة المتجددة، وستحرص الاستثمارات الإضافية في البنية التحتية للطاقة على توفير الكهرباء في غزة بشكل مستمر خلال خمس سنوات، وستقلل من تكلفة الكهرباء في الضفة الغربية من خلال زيادة الإمدادات المحلية وتحسين البنية التحتية للشبكة. وأخيرًا، سيوفر هذا المشروع الدعم الفني لزيادة قدرة المرافق الفلسطينية على إدارة هذا القطاع وخدمته.

مشروع جديد

المشروع: «طاقة غزة» تحديث منشأة الطاقة

الموقع: غزة

التمويل: 950 مليوناً من أموال المنح والتمويل الميسر

نظرة عامة على المشروع: ستوفر المرحلة الأولى من هذا المشروع 90 مليون دولار من أموال المنح لدعم تحويل منشأة الطاقة في غزة من وقود الديزل إلى الغاز الطبيعي وربطها بخط إمداد غاز طبيعي. وسيزيد هذا الإمداد الكهربائي لقطاع غزة بمقدار 70 ميجاواط تقريبًا، ويقلل من تكلفة الكهرباء على الفلسطينيين بشكل كبير. في المرحلة الثانية، ستتم زيادة القدرة الإنتاجية لمنشأة الطاقة في غزة بمقدار 400 ميجاواط من خلال استثمار إضافي مقداره 500 مليون دولار، وسيوفر المشروع مئات الوظائف في أعمال البناء، كما سيدعم توفير آلاف الوظائف من خلال تزويد الشركات في غزة بكهرباء يمكن الاعتماد عليها وبأسعار معقولة لأول مرة منذ سنوات.

المياه والمياه العادمة

يعتبر الوصول إلى المياه عاملًا مساعدًا ومهمًا جدًا في النشاط الاقتصادي عبر قطاعات كثيرة من الاقتصاد الفلسطيني، وفي توجيه استثمارات كبيرة إلى البنية التحتية التي تزيد إمداد المياه، بما في ذلك منشآت تحلية المياه والآبار وشبكات توزيع المياه، يملك المشروع إمكانية مضاعفة كمية المياه الصالحة للشرب المتاحة للفلسطينيين، للفرد الواحد خلال خمس سنوات. هذا وسيدعم التمويل الإضافي تطوير منشآت جديدة لمعالجة المياه العادمة في الضفة الغربية وغزة، مما سينهي أخطارًا تمس الصحة العامة المتمثلة بالمياه العادمة غير المعالجة، وستتم إعادة استخدام تلك المياه المعالجة بما يوفر إمدادات واسعة من المياه بأسعار معقولة للاستخدامات الزراعية والصناعية.

الخدمات الرقمية

بينما عاش جزء كبير من العالم ثورة في التكنولوجيا الرقمية، ماتزال الخدمات الرقمية في الضفة الغربية وغزة محدودة، لذا؛ سيساعد هذا البرنامج الفلسطينيين على التقدم جيلًا إلى الأمام في الخدمات الرقمية من خلال توفير المحفزات المالية والخبرة التقنية لدعم القطاع الخاص الفلسطيني لتطوير خدمات اتصالات LTE من الجيل الرابع (G4)، وخدمات الجيل الخامس (G5)، ولتوسيع نقاط الوصول إلى الإنترنت بشكل أكبر، ستدعم محفزات مالية أخرى الشركات والبلديات الفلسطينية لتوفير خدمات عامة للإنترنت اللاسلكي ذات سرعة كبيرة، وستعمل هذه الاستثمارات على توليد التحول الرقمي في الضفة الغربية وغزة، ودعم النمو الاقتصادي عبر قطاعات عديدة من الاقتصاد الفلسطيني.

إطلاق الإمكانات الاقتصادية من خلال تعزيز نمو القطاع الخاص

السياحة

تملك الضفة الغربية وغزة خصائص فريدة ومثيرة تعطيهما إمكانية التحول إلى وجهة سياحية عالمية ناجحة، حيث إن المواقع التاريخية والدينية المذهلة الموجودة فيهما قلما توجد في مكان آخر في العالم. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يتطور ساحل غزة الممتد لمسافة 40 كيلومترًا على البحر المتوسط إلى حاضرة مدينة حديثة تطل على الشاطئ، اقتداء بأمثلة مدن كبيروت، وهونغ كونغ، وريو دي جانيرو، وسنغافورة، وتل أبيب. ومن الأمور الواعدة أيضًا تنوع الطعام الفلسطيني التقليدي عبر المنطقة وجذبه للزوار، حيث تتمتع كل مدينة فلسطينية بأطباق ونكهات خاصة بها، من بوظة ركب في رام الله إلى الكنافة الشهيرة في نابلس. وهكذا، تعطي عوامل الجذب هذه مجتمعة فرصًا سياحية غنية للضفة الغربية وغزة. وللانتفاع بفوائد زيادة السياحة في الضفة الغربية وغزة، سيدعم هذا المشروع الاستثمارات في الفنادق ومنشآت الطعام والشراب وغيرها من الصناعات المرتبطة بالسياحة، وسيتم استخدام التمويل الإضافي لتطوير تدريبات الفندقة وتجديد المواقع السياحية وتحديثها. وأخيرًا، سيقوم هذا المشروع أيضًا بتمويل حملة تسويق كبيرة للترويج للوجهات السياحية في الضفة الغربية وغزة للناس حول العالم. من خلال هذه الاستثمارات وغيرها، سيتمكن الفلسطينيون من الوصول إلى الموارد التي يحتاجونها لبناء صناعة سياحة مزدهرة وقادرة على جذب عشرات آلاف الزوار كل عام إلى الضفة الغربية وغزة، وتحفيز النمو الاقتصادي عبر قطاعات متعددة من الاقتصاد الفلسطيني.

مشروع جديد

المشروع: منشأة إقراض سياحي وإعادة تأهيل المواقع

الموقع: الضفة الغربية وغزة

التمويل: ما يصل إلى 750 مليونًا من التمويل الميسر
ما يصل إلى 200 مليون دولار من أموال المنح

نظرة عامة على المشروع: هناك حاجة إلى استثمارات جديدة لتطوير المرافق، وعوامل جذب للمواقع السياحية المعروفة لتطوير صناعة السياحة الفلسطينية بشكل كامل، سيزود هذا المشروع أصحاب الفنادق وشركات السياحة بإمكانية الوصول إلى قروض منخفضة الفوائد من خلال منشأة إقراض تتم إدارتها بالتوافق مع البنوك الفلسطينية. سيتم توفير إمكانية اقتراض تصل إلى 375 مليون دولار عبر مدة البرنامج البالغة خمس سنوات، مما يضمن وصول الفلسطينيين إلى رأس المال اللازم لتطوير هذا القطاع بشكل سريع، وبعد خمس سنوات يمكن تمديد هذه المنشأة وتوسعتها لخمس سنوات أخرى. بشكل منفصل، سيتم دعم إعادة تأهيل وتطوير المواقع السياحية المحتملة بمليونَي دولار إضافية من أموال المنح.

الزراعة

فيما يعمل حوالي 8% من الموظفين الفلسطينيين في الزراعة، إلا أن هذا القطاع لم يحقق إمكاناته الكاملة نظرًا لمحدودية وصول المزارعين الفلسطينيين إلى الأراضي والمياه والتقنية. إن بيئة العمل المطورة في الضفة الغربية وقطاع غزة وإمكانية الوصول إلى مزيد من الأراضي ستوفر فرصًا هائلة للمزارعين لتوسعة أعمالهم. في الوقت ذاته، سيدعم هذا المشروع المزارعين الذين يسعون إلى تأمين التمويل من البنوك المحلية والعمل مع مبتكري التكنولوجيا المالية. ومع زيادة الوصول إلى رأس المال، سيحظى المزارعون بفرصة شراء بذور وأسمدة جديدة بالإضافة إلى تطوير البيوت الزجاجية وأنظمة الري وغيرها من البنية التحتية، كما ستساعد مصادر التمويل الأخرى على إعادة استصلاح الأراضي القابلة للزراعة وبناء مركز تعليمي جديد لتطوير التعليم والتدريب الزراعي. ستنمي هذه التطورات إمكانية المزارعين الفلسطينيين على توجيه جهودهم لإنتاج محاصيل ذات جودة أعلى، وستقدم لهم الفرصة لاستخدام تقنيات الزراعة الحديثة، مما يعود بالنفع على أعمالهم على عائلاتهم بالتالي.

الإسكان

إن ارتفاع أسعار العقارات عبر الضفة الغربية وغزة جعل من شراء بيت أمرًا صعبًا على كثير من الفلسطينيين. سيزيد السلام من أعمال البناء في الضفة الغربية وغزة ويقلل من تكلفة العقارات. إن إمكانية الوصول إلى وحدات سكنية جديدة مدعومة بالقروض من البنوك الفلسطينية للأشخاص المؤهلين لشراء منازل ستدعم سوق الإسكان النامي، وتحسن متوسط نوعية حياة للفلسطينيين، وتساعد على بناء مجتمعات قوية. ومع تعزيز الحقوق العقارية، سيتمكن ملاك البيوت الفلسطينيون أيضًا من استخدام أصولهم السكنية كتأمينات للقروض، مما يمكن الاستفادة منه لقروض الشركات الصغيرة أو استثمار رؤوس الأموال، الأمر الذي سيحفز الاقتصاد الفلسطيني بشكل أكبر ويزيد الوظائف.

التصنيع

من نحت خشب الزيتون إلى التطريز المميز، كانت الحرف الفلسطينية تحظى بنسبة طلب عالمية عالية منذ مئات السنوات، واليوم، يحظى الفلسطينيون بفرصة إعادة إحياء إرث التصنيع عالي الجودة في الضفة الغربية وغزة. سيدعم هذا البرنامج تطوير مناطق صناعية حديثة ومنشآت تصنيع أخرى تنتفع بها الشركات الفلسطينية من حوافز الضرائب والتمويل التي ستقلل من كلفة العمل. علاوة على ذلك، ستوفر هذه المناطق المختصة للشركات خدمات في الموقع ومنشآت تدريبية بهدف زيادة الإنتاجية والتنافسية. كما سيتم تخصيص جزء من التمويل الذي يوفره هذا المشروع لتطوير منشآت مشتركة مع الدول المجاورة، مما سيساعد على تمكين الفلسطينيين وجيرانهم من تجميع الموارد من أجل المصلحة المشتركة. من خلال هذا البرنامج، ستُعرف المنتجات التي يصنعها الفلسطينيون بجودتها وقيمتها، وتصبح لديها إمكانية لملء رفوف المحال والمستودعات حول العالم.

الموارد الطبيعية

تتمتع الضفة الغربية وغزة بكميات كبيرة من الحجارة، والرخام، والهيدروكربون وغيرها من المعادن. سيوفر هذا المشروع الدعم لتطوير احتياطيات كبيرة من الموارد، مثل حقل غزة البحري للغاز الطبيعي وحقول النفط ومواقع التحجير في الضفة الغربية. كما سيوفر المساعدة التقنية لتطوير إطار عمل تنظيمي لاستغلال الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد المشتركة على طول المناطق الحدودية. تملك هذه الموارد إمكانية توليد عائدات تُقدّر بمليارات الدولارات، مع خلق وظائف عالية الجودة وذات مردود مادي جيد للفلسطينيين.

إطلاق الإمكانات الاقتصادية من خلال تعزيز التنمية والاندماج في المنطقة

استقرار الاقتصاد وتنميته

ترتبط التطلعات الاقتصادية بعيدة الأمد للضفة الغربية وغزة بقوة الاقتصاد واستقراره في الدول المجاورة، وتواجه مصر والأردن ولبنان- التي تشكل أسواقًا مهمة للفلسطينيين- تحديات اقتصادية واضحة حاليًا. سيستفيد هذا المشروع من الخطط التنموية الوطنية لهذه البلدان؛ لمساعدتها على تخطي العوائق التي تعترض نموها الاقتصادي من خلال دعم الجهود لتوفير كهرباء محلية يمكن الاعتماد عليها، وتحسين وصول المياه، ودعم شركات القطاع الخاص، وتعزيز المؤسسات المالية، وتحديث خدمات القطاع العام. ستقلل هذه الاستثمارات من خطر عدم الاستقرار الإقليمي وتوفر فرصة مهمة للفلسطينيين لزيادة الصادرات، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبناء شراكات عمل جديدة مع شركات في المنطقة.

التجارة والتبادل التجاري الإقليميان

يملك التعاون والاندماج الإقليمي الإمكانية لتوفير فرص اقتصادية جديدة للشعب الفلسطيني. وكما استفادت دبي وسنغافورة من موقعيهما الاستراتيجيَيْن وازدهرتا كمركزين ماليين إقليميين، فإنه يمكن للضفة الغربية وقطاع غزة التطور إلى مركز تجارة إقليمي. سيشجع هذا المشروع على إنشاء بنية تحتية جديدة لتسهيل التجارة والنقل عبر الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ومصر وإسرائيل ولبنان. من تطوير المطارات والموانئ في الدول المجاورة إلى تطوير مركز إقليمي لتجارة الغاز الطبيعي في مصر، سيحسن هذا المشروع من إمكانية التنقل في المنطقة، ويطلق فرصًا تجارية جديدة للقطاع الخاص الفلسطيني.

الاستثمار الإقليمي

لتحسين التوقعات الاقتصادية للمنطقة بشكل عام، يجب تكريس الاهتمام لتحفيز النمو الطبيعي في القطاعات الخاصة للدول المجاورة. بالاستفادة من الدروس في بولندا في التسعينيات من القرن الماضي، ومصر وتونس بعد الربيع العربي عام 2011، أثبت تمويل المشاريع نجاحه في تعزيز النمو من خلال استخدام رأس المال الأولي من القطاع العام للتمويل الاستثماري الذي يستهدف الأسهم والاعتمادات الخاصة. كما يمكن للأردن وربما لبنان وغيرهما أيضًا الاستفادة بشكل كبير من تمويل المشاريع الجديدة الذي يدعم الشركات المحلية، ويمكن لهذه الأموال استثمار رؤوس الأموال المملوكة في شركات قطاع خاص واعدة في مراحلها المبكرة في تلك البلاد، وتوفير عشرات آلاف الوظائف الجديدة المباشرة وغير المباشرة لمواطنيها، وتسهيل الشراكات مع الموظفين وشركاتهم والخبراء في الصناعات حول العالم. إن التمويل الناجح والجديد للمشاريع في منطقة الشرق الأوسط سيكون مفيدًا للضفة الغربية وغزة، ويمكن أن يوفر قاعدة لتمويل مشاريع على نطاق أوسع في المنطقة، أو تمويل مشاريع مخصصة للضفة الغربية وغزة في المستقبل.

خدمات عابرة للحدود

تواجه البلدان في المنطقة تحديات مشتركة كثيرة، من تلوث المياه إلى نقص التزويد بالكهرباء، ويمكن للتطورات الجديدة عبر المناطق الحدودية بين الضفة الغربية وغزة، ومصر وإسرائيل والأردن التعامل مع كثير من هذه المشاكل مع توليد نشاط اقتصادي جديد. وسيدعم المشروع تطوير منشآت معالجة مياه عادمة كبيرة، ومنشآت تحلية مياه، ومنشآت توليد طاقة، في هذه المنطقة ومن أجلها. ستوفر هذه التطورات خدمات لمن يحتاجون إليها، وفي نفس الوقت تسهل التعاون والاندماج والتنسيق بين حكومات البلدان في المنطقة.

السياحة الإقليمية

ستنتفع صناعة السياحة الفلسطينية بشكل كبير من زيادة النشاط السياحي في البلدان المجاورة، فبناءً على قوة جذب مزارات سياحية مثل الأهرامات في مصر والعجائب الأثرية في البتراء في الأردن، وشواطئ لبنان، سيكون لدى جيران الضفة الغربية وقطاع غزة إمكانية هائلة لتطوير صناعاتهم السياحية. وسيدعم هذا المشروع الشركات الخاصة أو شراكات القطاعين العام والخاص؛ وذلك من أجل تطوير المواقع السياحية، وخيارات التنقل، وتجهيزات الفنادق والمطاعم عبر مصر والأردن ولبنان. بالتوازي مع هذه الاستثمارات، يتصور هذا المشروع أن هذه البلدان، بالتعاون مع الفلسطينيين، ستطور إستراتيجية سياحية إقليمية متماسكة، تتضمن خططًا استثمارية مشتركة، وحملات تسويق، وحزمًا سياحية إقليمية.

مشروع جديد
المشروع: السياحة الإقليمية
الموقع: الضفة الغربية وغزة ومصر والأردن ولبنان
التمويل: ما يصل إلى 1.5 مليار دولار من التمويل الميسر ما يصل إلى 500 مليون دولار من أموال المنح
نظرة عامة على المشروع: بثقافتها وجمالها الطبيعي ومواقعها التاريخية والدينية، تملك المنطقة إمكانيات سياحية استثنائية. سيدعم هذا المشروع شركات القطاع الخاص المحلية وشركات القطاع العام والخاص في الضفة الغربية وغزة ومصر والأردن ولبنان، كما سيتم تخصيص تمويل إضافي لتطوير استراتيجية سياحة إقليمية وحملة تسويق تركز على زيادة عدد السياح المسافرين إلى عدة بلدان في المنطقة ضمن رحلة واحدة، وتملك هذه الاستثمارات الإمكانية لزيادة السياحة في المنطقة ككل، وجذب عشرات آلاف السياح الإضافيين إلى الضفة الغربية وغزة كل عام.

الفصل الثاني

تمكين الشعب الفلسطيني

إن أعظم موارد التي يملكها أي بلد هو شعبه. وستطلق المبادرة الثانية للسلام من أجل الازدهار الطاقات الكبيرة الكامنة للشعب الفلسطيني من خلال تمكينهم من السعي وراء أهدافهم وطموحاتهم. وسيدعم هذا الجزء من الرؤية الشعب الفلسطيني من خلال أربعة برامج جوهرية.

سيعمل البرنامج الأول على **تحسين جودة نظام التعليم** في الضفة الغربية وغزة والحرص على عدم الانتقاص من حقوق أي فلسطيني بعدم الحصول على فرصة تعليم ملائمة. سيدعم هذا البرنامج تنمية وتدريب المعلمين الفلسطينيين بالتزامن مع زيادة إمكانية الوصول إلى فرص التعليم لفهم المجتمعات والخصائص السكانية، كما ستساعد مشاريع أخرى على تشجيع الإصلاحات التعليمية والابتكار. وسيساعد هذا البرنامج، من خلال توفير الحوافز المالية لدعم تطوير المعايير الأكاديمية والمناهج المحسنة، على تحويل الضفة الغربية وغزة إلى مركز للتفوق التعليمي.

سيعمل البرنامج الثاني على تعزيز **برامج تنمية القوى العاملة**، وتخفيض معدلات البطالة وزيادة قدرة التنقل من أجل العمل للقوى العاملة الفلسطينية. سيساعد هذا البرنامج من خلال دعم برامج التدرج الوظيفي والاستشارة المهنية، وخدمات تنسيب الوظائف على ضمان تجهيز الشباب الفلسطيني بشكل كامل لدخول سوق العمل وتحقيق أهدافهم المهنية. كما ستساعد برامج إضافية العاملين الموظفين على الحصول على التدريب اللازم لتحسين مهاراتهم أو تغيير مهنهم. في النهاية، سيضمن هذا البرنامج أن يتمكن كل الفلسطينيين من الوصول إلى الأدوات اللازمة للمنافسة في الاقتصاد العالمي، والاستفادة بشكل كامل من الفرص التي تقدمها لهم هذه الرؤية.

سيوفر البرنامج الثالث موارد جديدة وحوافز؛ من أجل **إحداث تغيير جذري في قطاع الرعاية الصحية الفلسطيني**، وضمان وصول الفلسطينيين إلى الرعاية التي يحتاجون إليها في الضفة الغربية وغزة. وسيعمل البرنامج بسرعة على زيادة قدرة المستشفيات الفلسطينية من خلال ضمان حصولها على الإمدادات والأدوية واللقاحات والمعدات اللازمة؛ لتوفير رعاية على أعلى مستوى والوقاية من الحالات الصحية الطارئة. كما ستساعد أموال أخرى على تحسين الخدمات والمعايير في مرافق الرعاية الصحية الفلسطينية. ومن خلال الاستثمارات التي تستهدف المرافق الجديدة والفرص التعليمية للكوادر الطبية، وأخصائي الرعاية الصحية الجدد وحملات التوعية العامة لتحسين الرعاية الوقائية، سيساعد هذا البرنامج على تحسين مخرجات الصحة بشكل ملحوظ في الضفة الغربية وغزة.

البرنامج الرابع سيدعم مشاريع **تحسّن من نوعية حياة الشعب الفلسطيني.** من الاستثمار في مؤسسات ثقافية جديدة إلى الدعم المالي للفنانين والموسيقيين الفلسطينيين، سيساعد هذا البرنامج الجيل القادم من الفلسطينيين على استكشاف قدراتهم الإبداعية وصقل مواهبهم. كما سيدعم الخدمات البلدية المحسَّنة وتطوير المساحات العامة عبر الضفة الغربية وغزة. كما ستساعد التطورات على تحويل الضفة الغربية وغزة إلى مركز ثقافي وترفيهي ينتفع به جميع الفلسطينيين.

تمكين الشعب الفلسطيني: الأهداف

- تعزيز تنمية رأس المال البشري في الضفة الغربية وغزة، بتحقيق نتيجة 0.70 على مؤشر البنك الدولي لرأس المال البشري.
- تأسيس جامعة فلسطينية واحدة على الأقل لتكون ضمن أفضل 150 جامعة عالميًا.
- زيادة معدل مشاركة القوى العاملة النسائية من 20% إلى 35%.
- تقليل نسبة وفيات الأطفال الرضع من 18 لكل ألف ولادة إلى 9 لكل ألف ولادة.
- زيادة متوسط العمر المتوقع من 74 سنة إلى 80 سنة.

تمكين الشعب الفلسطيني من خلال تحسين الخدمات التعليمية

جودة التعليم

من بير زيت إلى بيت لحم، توجد برامج أكاديمية قوية في الضفة الغربية وغزة لتعليم الفلسطينيين، إلا أن جودة التعليم تتفاوت بشكل كبير بين المؤسسات التعليمية. سيعمل هذا المشروع على تحسين جودة التعليم وتثبيت مستواه عبر الضفة الغربية وغزة من خلال التركيز على المخرجات التعليمية، كما سيوفر حوافز مالية للمؤسسات الأكاديمية الفلسطينية العامة والخاصة لتحقيق أهداف معينة، كرفع المعايير، وتحسين المناهج وزيادة معدلات توظيف خريجي الجامعات. إضافة إلى ذلك، إن زيادة تدريب المعلمين قبل الخدمة وخلال الخدمة وزيادة فرص الحصول على شهادات، سيساعد في ضمان حصول المعلمين الفلسطينيين على المهارات اللازمة لمساعدة الجيل القادم من الفلسطينيين على تحقيق أقصى إمكانياتهم. أخيرًا، سيحدد هذا المشروع جوائز لتكريم إنجازات المعلمين الفلسطينيين والإداريين التعليميين الذين يظهرون نجاحًا قابلًا للقياس بالمعايير والمقاييس المعتمدة.

مشروع جديد
المشروع: جامعة فلسطينية جديدة
الموقع: الضفة الغربية وغزة
التمويل: ما يصل إلى 500 مليون دولار من أموال المنح
نظرة عامة على المشروع: لتحضير الطلاب الفلسطينيين للالتحاق بالقوى العاملة في القرن الـ21، يتصور هذا المشروع إنشاء جامعة رئيسية جديدة للفنون الحرة والعلوم في الضفة الغربية وغزة وتطويرها. سيستخدم المشروع مدخلات من قادة أكاديميين فلسطينيين لبناء مرافق تُسخّر أحدث التقنيات لتقديم تعليم بأعلى جودة ممكنة. وسيتم توظيف معلمين وإداريين للتأثير في حياة الفلسطينيين المتحمسين للتعلم والنجاح الأكاديمي. هذا وسيطور المشروع شراكات بين الجامعة الجديدة والمؤسسات الكبرى في الخارج، مما سيحفز التبادل الأكاديمي وبرامج التعلم عن بُعد للطلاب والمعلمين الفلسطينيين. كما سيساعد برنامج منفصل لتيسير التعليم ماليًا على ضمان بقاء هذه الجامعة متاحة لعموم الفلسطينيين.

الوصول إلى التعليم

مع أن الفلسطينيين يتمتعون بأعلى معدلات تخرج في المنطقة، إلا أن كثيراً من المدارس الفلسطينية تضم عدد طلاب يفوق طاقتها، مع عدد معلمين وغرف صفية أقل من اللازم لتلبية حاجات الطلاب. ولضمان إمكانية وصول كل الفلسطينيين إلى تعليم ذي جودة عالية، سيتم إعطاء الأولوية لتوسيع القدرة الاستيعابية لمدارس الطفولة المبكرة والمدارس الابتدائية والثانوية، مع التركيز على دعم المدارس التي تعمل في المجتمعات المهمشة. سيمكن هذا المشروع المدارس من توسيع بنيتها التحتية وتوظيف مدرسين جدد. لتحسين جودة التعليم العالي، سيدعم هذا المشروع إنشاء جامعة جديدة في الضفة الغربية وغزة. إن هذه المؤسسة التعليمية الجديدة المصممة وفقًا لنماذج مبادرات ناجحة في الإمارات العربية المتحدة وقطر، ستزود الطلاب الفلسطينيين بإمكانية الوصول المباشر إلى مؤسسة تعليمية عالمية من أرفع المستويات من دون مغادرة بلادهم.

القدرة على تحمل تكاليف التعليم

مثل طلاب كثيرين حول العالم، عادة ما يواجه الشباب الفلسطيني قيودًا مالية تحدّ من فرصهم التعليمية، وسيعمل هذا المشروع على تقليل العبء المالي على الطلاب الفلسطينيين من خلال زيادة الموارد المتوفرة لتمويل تعليمهم. ستدعم خطة السلام من أجل الازدهار برنامج مِنح يتم فيه تشجيع الكليات والجامعات حول العالم على توفير منح كاملة وجزئية للطلاب الفلسطينيين للدراسة في الخارج والحصول على تعليم ذي مستوى عالمي. وستقدم البنوك الفلسطينية مساعدة تقنية لدعم القروض للطلاب، والتي ستوفر للفلسطينيين خيارات لدعم منحهم والالتحاق ببرامج أكاديمية عالية الجودة. بعد التخرج، سيُتوقع من هؤلاء الطلاب العودة إلى بلادهم، كما هو الحال في الدول الأخرى التي تنفذ برامج مشابهة، ليصبحوا عنصرًا جوهريًا في الجيل القادم من القادة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تمكين الشعب الفلسطيني من خلال تعزيز تنمية القوى العاملة

الشباب والنساء

سواء كان الأمر يتعلق بخريج تكنولوجيا معلومات حديثة أو حرفيّ يملك خبرة 20 عامًا، نحتاج مساهمات من كل الفلسطينيين لضمان مستقبل أفضل في الضفة الغربية وغزة. وللأسف، يعاني الفلسطينيون حاليًا من أعلى معدلات بطالة بين الشباب في العالم. بنفس القدر من الإشكالية فإن النساء الفلسطينيات يحققن مستويات أعلى من التحصيل العلمي مقارنة بالرجال الفلسطينيين. خلال تزويد القطاع العام الفلسطيني بالمشورة لوضع سياسات تتعلق بأفضل الممارسات، ولفت انتباه القطاع الخاص لهذه المشكلة، والترويج لإستراتيجية شاملة لتمكين الشباب والنساء، سيتم ضّم مزيد من النساء والشباب للقوى العاملة الفلسطينية. تضع خطة السلام من أجل الازدهار تصوراً للضفة الغربية وقطاع غزة يصبح فيه الشباب والنساء رواد أعمال وأصحاب شركات، وتكون لديهم إمكانية وصول إلى رأس المال، وتعلّم المهارات اللازمة للنجاح. سيزيد المشروع من معدل الإلتحاق بالوظائف للشباب الفلسطيني والنساء الفلسطينيات، من خلال تزويدهم بالاستشارة المهنية، والتدريب المتخصص، وخدمات تنسيب الوظائف، في جهود مكثفة لتوظيفهم في وظائف ذات أجور عالية وإمكانية نمو كبيرة.

مشروع جديد

المشروع: الاستشارة المهنية والالتحاق بالوظائف

الموقع: الضفة الغربية وغزة

التمويل: ما يصل إلى 30 مليون دولار من أموال المنح

نظرة عامة على المشروع: لدى خطة السلام من أجل الازدهار رؤية لتلقي النساء في الضفة الغربية وغزة التمويل وفرص السوق وتدريب القوى العاملة للنجاح كرائدات أعمال وصاحبات شركات خاصة. وكجزء من الترويج لتبني إستراتيجية شاملة لتحسين الفرص الاقتصادية للنساء، سيدعم هذا المشروع تطوير مؤسسة مركزية لتسهيل الاستشارات المهنية وخدمات إيجاد الوظائف للنساء الفلسطينيات والشباب الفلسطيني عبر أنحاء الضفة الغربية وغزة. ستكون هذه المؤسسة متصلة بالجامعات الفلسطينية وغرفة التجارة المحلية؛ للتنسيق مع مراكز الخدمات المهنية والتوصية بتحسينات للمناهج، كما ستؤدي دور موقع للبحث عن الوظائف، حيث ستزود الشباب الفلسطيني والنساء الفلسطينيات بإمكانية الوصول إلى قوائم وظائف محتملة، إضافة إلى خدمات الإرشاد في كتابة السيرة الذاتية وخدمات أخرى.

العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات

كان العالم العربي منذ مئات السنين المركز العالمي للعلوم والرياضيات، لكن في العصور الحديثة لم تواكب الضفة الغربية ولا غزة القادة في هذا الميدان. ستدعم خطة السلام من أجل الازدهار المجتمع العلمي الفلسطيني من خلال توليد فرص بحث وتوظيف في الضفة الغربية وغزة. سيقوم هذا البرنامج بتمويل شراكات البحث والتطوير بين الفلسطينيين والشركات العالمية والمعاهد البحثية العالمية، فيما سيشجع أيضًا الشركات الدولية على تكوين شراكات مع الفلسطينيين في تطوير تقنيات تجارية جديدة وأبحاث علمية. ويُفترض أن توفر هذه الجهود فرصًا أكثر للطلاب الفلسطينيين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات.

التعليم التقني والمهني

لا يتلقى الكثير من الطلبة التدريب والمهارات اللازمة لتأدية الوظائف التي تحتاج إليها الشركات، وأصحاب الأعمال الذين يبحثون عن موظفين ذوي تعليم جيد ومستعدين للانخراط في القوى العاملة، ستكون هناك حاجة أكبر وطلب أكبر للتعليم التقني والمهني أكثر وأفضل في الضفة الغربية وقطاع غزة. بالاقتداء بنماذج ناجحة كتلك التي تم توظيفها في ألمانيا والسويد وباستخدام أدوات برامج كليات المجتمع وبرامج التعلم عن بعد، يقوم هذا البرنامج بتوسيع القدرة الاستيعابية لاستقبال الطلاب في المعاهد التقنية والمهنية، ويقدم تدريبًا تعليميًا مخصصًا لتحسين فرص الطلاب في التوظيف وقابليتهم للتسويق. كما يدعم هذا البرنامج تطوير شراكات جديدة بين تلك المؤسسات والشركات؛ لضمان تخرج الطلاب من المدارس بمعرفة ملائمة لمكان العمل، وفهم أفضل لتوقعات أصحاب العمل، واحتمال أكبر لنجاحهم في الانضمام إلى القوى العاملة.

برامج التدريب والتدرج الوظيفي

تسعى خطة السلام من أجل الازدهار إلى زيادة فرص التدريب أثناء العمل وتجربة العمل قبل التخرج للطلاب الفلسطينيين، مع تركيز خاص على ميادين العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وبالشراكة مع القطاع العام الفلسطيني، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الربحية وتطوير برامج تدريب وتدرّج وظيفي للطلاب الفلسطينيين، سيساعد هذا البرنامج الطلاب الفلسطينيين على الحصول على خبرة عمل، والتعرف إلى الفجوات في مهاراتهم وتعديل برنامجهم الوظيفي تبعًا لذلك. إن هدف هذا البرنامج هو التأكد من حصول جميع الفلسطينيين الملتحقين بالجامعات والمدارس المهنية على فرص للتدرب أو التدرج الوظيفي في مؤسسة تطابق أهدافهم المهنية، وبذلك تزيد من احتمالية تطويرهم للمهارات اللازمة لوظائف المستقبل وضمان وظيفة مربحة بعد التخرج.

تدريب القوى العاملة

يحتاج الموظفون الفلسطينيون إلى إمكانية الوصول لفرص تدريب وتعليم تساعدهم على تطوير مهارات جديدة، والتقدم في مساراتهم المهنية لتحسين الإنتاجية والقدرة على التنقل من أجل العمل. سيوفر هذا المشروع حوافز مالية لشركات القطاع الخاص لتطوير مراكز تدريب لموظفيهم. وستكون هذه المرافق الجديدة موجودة ضمن مناطق صناعية، وهي عبارة عن مناطق داخل الضفة الغربية وغزة مصممة لتشجيع الاستثمار والتوظيف من خلال امتيازات ضريبية، كما سيدعم هذا المشروع الفلسطينيين الذين يسعون إلى تغيير مساراتهم المهنية من خلال توفير منح وبرامج زمالة؛ لتمكين أنفسهم من السعي إلى فرص تدريبية وتعليمية جديدة في الجامعات الفلسطينية والمدارس المهنية.

تمكين الشعب الفلسطيني من خلال الاستثمار في الرعاية الصحية

الوصول إلى الرعاية الصحية

إن نقص الكوادر والأدوية والمعدات والإمدادات في المنشآت الطبية الفلسطينية يسبّب فجوات في نظام الرعاية الصحية الفلسطيني، ويجبر كثيرًا من الفلسطينيين على التخلي عن الرعاية الصحية أو السفر للخارج لتلقي الرعاية اللازمة. سيقوم هذا البرنامج على المدى القريب بدعم نشر مزيد من العيادات المتنقلة وفي الأحياء؛ لتلبية احتياجات الرعاية الصحية للمجتمعات الفلسطينية المهمشة، وتوفير الدعم المالي لضمان تلقي المستشفيات والعيادات للأدوية والمعدات لتحسين الرعاية المقدمة لأكثر من هم بحاجة إليها. هذا وستعمل برامج أخرى في مراحل لاحقة على تجهيز المستشفيات بمعدات متطورة لتحسين قدرتها على علاج عِلل وأمراض مختلفة، مما يقلل من فترات الانتظار وعدد الفلسطينيين الذين يجب تحويلهم إلى مستشفيات في الخارج لتلقي العلاج.

مشروع جديد

المشروع: تعزيز المستشفيات والعيادات الفلسطينية

الموقع: الضفة الغربية وغزة

التمويل: ما يصل إلى 300 مليون دولار من أموال المنح و600 مليون دولار من التمويل الميسر

نظرة عامة على المشروع: يتطلب نظام الرعاية الصحية الفلسطيني مرافق صحية أفضل لتحسين القدرات العلاجية. يقدم هذا البرنامج تصورًا لتطوير مراكز علاج متخصصة جديدة؛ لضمان تمكن الفلسطينيين من الحصول على علاج عالي الجودة لنطاق واسع من الأمراض والحالات الطبية داخل الضفة الغربية وغزة، مع تكوين شراكات بين مسؤولي الصحة الفلسطينيين للتركيز على ضبط النفقات وإصلاحات إتاحة القدرة على تحمل التكاليف.

المساواة في الرعاية الصحية

إن نقص الموارد في نظام الرعاية الصحية الفلسطيني يشكل تحديًا للعاملين في هذا القطاع، للتركيز بشكل كامل على تحسين جودة المعايير وتلبية المؤسسات الطبية الفلسطينية لأعلى المعايير والحصول على اعتمادات عالمية. سيدعم هذا المشروع الخبراء التقنيين وخبراء القطاع الخاص لمساعدة المستشفيات والعيادات في التعرف على مجالات التطوير وتزويدهم بالموارد اللازمة لتلبية الحاجات الراهنة. ولتحسين جودة الرعاية بشكل أفضل، سيشجع هذا المشروع الأطباء والممرضات وغيرهم من الكوادر الطبية على السعي إلى الحصول على شهادات وتدريبات وفرص بحث عالمية. كما يمكن لهؤلاء المحترفين الماهرين والمرافق المحَّدثة أن يكونوا حجر الأساس للرعاية الصحية عالية الجودة على المدى الطويل في الضفة الغربية وغزة.

الرعاية الصحية الوقائية

يزداد خطر الأمراض غير المعدية في الضفة الغربية وغزة، ويزداد سوءًا بسبب نقص برامج الوقاية الأولية والثانوية. سيساعد هذا المشروع مرافق الرعاية الصحية الفلسطينية على توفير خدماتها على نطاق أوسع، مثل اللقاحات وتقييمات التاريخ الصحي للعائلة والفحص الطبي والنفسي المنتظم. كما سيموّل هذا المشروع حملة لزيادة الوعي العام لتثقيف الناس حول المخاطر الصحية والموارد المتوفرة لهم ضمن نظام الرعاية الصحية الفلسطيني، وستقلل هذه الجهود من تكلفة الرعاية الصحية على المدى الطويل، وتساعد الشعب الفلسطيني على العيش لحياة أطول وأكثر صحة.

تمكين الشعب الفلسطيني من خلال تحسين نوعية الحياة

الفن والثقافة

كانت الضفة الغربية وغزة مركزًا للفنون والثقافة منذ العصور القديمة إلى الزمن الحديث. إذ إنهما يمثلان موطنًا لكثير من الفنانين والشعراء المعروفين في المنطقة، ويضمّان تقاليد عريقة مثل مهرجان النبي موسى السنوي. إن هذا الإرث الثقافي العظيم يجب أن يكون محط احتفاء ودعم، وبالعمل مع الفلسطينيين في المؤسسات الثقافية، سيعمل هذا البرنامج على رفع مستوى الجيل القادم من الفنانين، والموسيقيين، والكتّاب الفلسطينيين العظماء. سيحصل الفلسطينيون على فرصة التقدم لبرامج زمالة مدتها عام للدراسة والتدريب والعمل في ميادين الفن والثقافة في الوطن والخارج، وستقوم منح أخرى بتمويل تطوير مراكز ثقافية جديدة ومتاحف عبر أنحاء الضفة الغربية وغزة. ستعرض هذه المؤسسات ثراء التاريخ والثقافة الفلسطينية لآلاف الزوار المحليين والدوليين كل يوم.

الرياضة والألعاب الرياضية

إضافة إلى تحسين الصحة العامة، يمكن للرياضة، والألعاب الرياضية مساعدة الشباب الفلسطيني على تكوين روابط جديدة مع أقرانهم وضمن مجتمعاتهم، ويمكن أن تكون الفرق الفلسطينية مصدرًا للترفيه والفخر للفلسطينيين. سيوسع هذا البرنامج خيارات الأنشطة التنافسية الصحية للفلسطينيين عبر بناء مرافق رياضية عامة في الضفة الغربية وقطاع غزة. يسعى هذا المشروع إلى إلهام الجيل الجديد من الرياضيين الفلسطينيين الحالمين بالانضمام إلى الفرق الفلسطينية المستقبلية للمنافسة في الميادين العالمية والتدرّب فيها.

مشروع جديد

المشروع: التجديد الحضري

الموقع: الضفة الغربية وغزة

التمويل: ما يصل إلى 200 مليون دولار من أموال المنح

نظرة عامة على المشروع: بالعمل مع أهم المخططين الحضريين الفلسطينيين، سيساعد هذا المشروع البلديات الفلسطينية على تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية التي ستحسن نوعية حياة الفلسطينيين في المناطق الحضرية. وستمول هذه الأموال تطوير أرصفة ومكتبات وحدائق ومساحات عامة أخرى في المدن والقرى، كما ستدعم تجديد المباني العامة وغيرها من مشاريع التجديد التي تعمل على تجميل المناطق الحضرية وتحسينها عبر الضفة الغربية وغزة.

الخدمات البلدية

تعاني البلديات الفلسطينية من نقص في الموارد اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية التي يحتاج إليها المواطنون لعيش حياة مزدهرة. وسيعمل هذا المشروع على تحسين الخدمات في المدن والقرى الفلسطينية من خلال توفير تمويل قصير الأمد للبلديات والمنظمات غير الحكومية التي تركز على تحسين حياة المواطنين المحليين، كما ستتيح هذه الأموال للحكومات والمؤسسات المحلية تقديم مزيد من الخدمات، بما في ذلك جمع النفايات والمساعدة في حالات الطوارئ وإدارة المرور. سيكون هذا التمويل مرتبطًا بسلسلة من الإصلاحات التي ستضع البلديات الفلسطينية على الطريق نحو تمويل الخدمات العامة واستدامتها بشكل مستقل. وسيدعم تمويلٌ آخر تطوير المساحات العامة عبر الضفة الغربية وغزة، مما سيعطي الفلسطينيين فرصًا أكثر لقضاء وقت في الهواء الطلق مع عائلاتهم وأصدقائهم، وسيساعد في نفس الوقت على جذب السياح إلى الضفة الغربية وغزة.

الفصل الثالث

تعزيز الحوكمة الفلسطينية

فيما سيتطلب تنفيذ خطة السلام من أجل الازدهار دعمًا دوليًا كبيرًا، فإنه لا يمكن تحقيق أي رؤية للفلسطينيين من دون الدعم الكامل من الشعب الفلسطيني وقيادته.

تسعى المبادرة الثالثة والأخيرة لخطة السلام من أجل الازدهار إلى تشجيع القطاع العام الفلسطيني على توفير الخدمات والإدارة اللازمين للشعب الفلسطيني لتأمين مستقبل أفضل. إذا أدركت الحكومة إمكاناتها من خلال الاستثمار في شعبها وتبني العناصر الأساسية المحددة في خطة السلام من أجل الازدهار، فسيحدث نمو في الوظائف ويزدهر الشعب الفلسطيني واقتصاده. هذه الرؤية تؤسس لطريق سيسمح بالازدهار من خلال هذه البرامج الثلاثة، وذلك بالشراكة مع القطاع العام الفلسطيني.

سيساعد البرنامج الأول لهذه المبادرة القطاع العام الفلسطيني على **تغيير بيئة الأعمال** بشكل جذري من خلال حقوق الملكية الخاصة، والحماية من الفساد، وإمكانية الاقتراض، والأسواق المالية العاملة مع السياسات والقوانين المحفزة للنمو الاقتصادي، والنتائج اليقينية وإمكانية التنبؤ بها للمستثمرين مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي، وخلق الوظائف في القطاع الخاص، وزيادة الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر. وكما نهضت الحكومات اليابانية، والكورية الجنوبية، والسنغافورية لمواجهة التحديات خلال أوقات حساسة في تاريخها، فإنه يمكن للقيادة الفلسطينية كذلك رسم طريق جديد لشعبها. هذا البرنامج يحدد متطلبات تنمية رأس المال البشري ويتعامل معها، مع إطلاق عنان الابتكار وإنشاء شركات صغيرة ومتوسطة وتنميتها، وجذب شركات عالمية ستستثمر في مستقبل الضفة الغربية وغزة.

سيستثمر البرنامج الثاني في مشاريع تعمل على **بناء مؤسسات** القطاع العام الفلسطيني وتحسين استجابة الحكومة للشعب. من خلال هذا البرنامج، سيتم توجيه انتباه الحكومة لزيادة استقلالية القضاء وتنمية منظمات المجتمع المدني. سيعمل النظام القضائي الأكثر قوة على حماية الحقوق وملكية المواطنين بشكل أفضل وتأمينها. وستساعد زيادة الشفافية الحكومية على كسب ثقة الفلسطينيين- والمستثمرين الأجانب- حيث سيتم إصدار الأحكام القضائية بإنصاف، وسيتم منح العقود وتطبيقها بنزاهة، وستكون الاستثمارات التجارية بأمان.

سيعمل البرنامج الثالث على تحسين العمليات الحكومية وتقديم الخدمات للشعب الفلسطيني. وبالتوازي مع نماذج ناجحة من القطاع الخاص، على القطاع العام الفلسطيني أن يحاول جاهدًا تحقيق الاستقرار المالي والاستقلالية المالية، وأن يهتم بالعاملين فيه، وأن يكون كفؤًا في توفير الخدمات لمواطنيه. سيعمل هذا البرنامج على التخلص من ديون القطاع العام المتأخرة وتنفيذ خطة موازنة وضرائب تعزز الاستدامة المالية على المدى الطويل دون حاجة إلى دعم الموازنة أو أموال المانحين، كما سيساعد على تبني تقنيات جديدة يمكنها أن توفر للمواطنين الفلسطينيين القدرة على طلب الدعم الحكومي والحصول عليه بشكل مباشر. سيقدم هذا البرنامج تدريبًا جديدًا وفرصًا لموظفي الدولة لتحسين إنتاجيتهم والمساعدة على تجهيزهم لمواجهة تحديات الحوكمة، وتسهيل أدائهم لوظائفهم. وأخيرًا، يهدف هذا البرنامج إلى توفير الخدمات الحكومية بتكلفة منخفضة وكفاءة عالية، مما سيسهل نمو القطاع الخاص.

تعزيز الحوكمة الفلسطينية: الأهداف

- زيادة شفافية الحكومة، وتحقيق نتيجة مقدارها 60 أو أكثر على مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية.
- تطبيق نظام حكومة إلكترونية، وتحقيق نتيجة مقدارها 0.75 أو أكثر على مؤشر تنمية الحكومات الإلكترونية للأمم المتحدة.
- وضع ميزانية مستدامة للقطاع العام.
- تحسين بيئة الأعمال، وتحقيق المركز الـ75 أو أفضل منه على مؤشر البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال.

تعزيز الحوكمة الفلسطينية من خلال خلق بيئة أفضل للأعمال

حقوق الملكية

تعتبر حقوق الملكية الخاصة والحماية القانونية لأصحاب الأعمال من الشروط الأساسية واللازمة للتنمية الاقتصادية المستدامة. ومن خلال هذا البرنامج، سيتلقى القطاع العام الفلسطيني المساعدات في إنشاء أطر العمل القانونية التي تعزز أنظمة القانون التجاري وقانون المنافسة وقانون الإفلاس وقانون العقود وتحسينها، وسيعمل هذا البرنامج مع القطاع العام الفلسطيني لتحديد حقوق الملكية الخاصة بوضوح، وتطوير الحماية المؤسسية لأصحاب العقارات وتسجيل ملكية الأراضي في قاعدة ونظم بيانات وطنية.

يعد تسجيل الأراضي خطوة حاسمة في تحول الاقتصاد الفلسطيني والذي سيفتح المجال لاستخدام العقار كضمان لرأس المال، ويزيل العديد من الحواجز الحالية التي تعترض سبيل التنمية. وأخيراً، ترى رؤية السلام من أجل الازدهار إعطاء فرصة للفلسطينيين لتطوير المدن والقرى والمناطق الصناعية والأراضي الزراعية وتحديثها، مما قد يؤدي إلى تدفق مليارات الدولارات في نشاط اقتصادي جديد، وتعتبر حقوق الملكية القوية ضرورية لتحقيق هذا المستقبل.

الإطار القانوني والضريبي

يتطلب النمو الاقتصادي طويل الأجل إطارًا قانونيًا وضريبيًا يدعم القطاع الخاص ويجذب الاستثمار، وسيقدم هذا المشروع مساعدات تقنية ومالية للقطاع العام الفلسطيني للانتقال إلى هيكل ضريبي داعمٍ للنمو بحيث يقوم بتطبيق تدابير محسنة لمكافحة الفساد وفتح أسواق رأسمالية والقيام بإصلاحات تنظيمية تدعم النمو الاقتصادي.

ومن خلال وضع قوانين وأنظمة جديدة تزيد من المنافسة وتحمي حقوق الملكية الفكرية والحقوق التعاقدية وضمان اللجوء القانوني؛ فإن هذا المشروع سيساعد على منح الثقة التي تحتاجها الأعمال التجارية للمبادرة باستثمارات جديدة، وتوسيع العمليات الحالية، كما سيدعم هذا المشروع الجهود المستمرة أيضًا لتطوير المكتب الجامع متعدد الخدمات لتسجيل الأعمال الفلسطينية مما قد يقلل من التكلفة والوقت اللازم لبدء شركة بشكل كبير، وستساعد هذه الإصلاحات في ضمان إمكانية استفادة جميع الفلسطينيين لا الشركات الكبرى فقط- من الفرص التي توفرها هذه الرؤية بشكل كامل.

مشروع جديد
المشروع: تسجيل الأراضي
الموقع: الضفة الغربية وغزة
حجم التمويل: ما يصل إلى 30 مليون دولار في تمويل المنح
لمحة عامة عن المشروع: سيقوم هذا البرنامج بمساعدة أصحاب العقارات الفلسطينيين على تسجيل أصولهم في قاعدة بيانات واحدة بسرعة، وسيتم تنفيذ هذا البرنامج بالشراكة مع مؤسسات التنمية والقطاع العام الفلسطيني، وسوف يساعد في حل مطالبات ملكية الأراضي المتنازع عليها وتحديد حقوق الملكية الخاصة بوضوح، وسيوفر تعزيز حقوق الملكية الخاصة الأمنَ والسلامة اللازمة للاستثمارات الإنتاجية مع ضمان قدرة المالكين على الوصول إلى رأس المال عن طريق رهن ممتلكاتهم أو بيعها.

الأسواق الرأسمالية والسياسة النقدية

سيشكل القطاع المالي الفلسطيني شريكاً بالغ الأهمية في تطبيق صفقة السلام من أجل الازدهار، حيث سيدعم هذا البرنامج قدرة السلطات المالية والمصارف الفلسطينية من القطاع الخاص على تعزيز سلامة النظام المالي المحلي مع تيسير زيادة القروض الإنتاجية وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، ويجب أن تكون السلطات المصرفية الفلسطينية قادرة على العمل مع البنوك المحلية لتوسيع قدراتها وذلك لدعم قطاع الأعمال الفلسطيني المتنامي ويجب أن تكون قنوات فعالة للاستثمار الأجنبي وتدفقات رأس المال، وستدعم المساعدات الفنية الجهود بشكل محدد للحفاظ على علاقات المراسلة المصرفية وتحسين ممارسات الإقراض المصرفي وبناء قدرة السلطات المالية على تنظيم القطاع المصرفي وإدارة حافظة الأوراق المالية.

التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر

ستتطلب زيادة الصادرات الفلسطينية وضع سياسات تجارية جديدة بالإضافة إلى توسيع البنية التحتية، وستساعد قوة الدعم الفني الجهات الرسمية الفلسطينية الملائمة بموجب هذا البرنامج في إقامة نظام تجاري عادل ومتبادل، وإدارة نقاط العبور التجارية وإجراء إصلاحات تنظيمية تجذب شركاء تجاريين جدد، وسوف يجلب هذا المشروع بالتوازي مع هذه الجهود قادة للشركات متعددي الجنسيات للضفة الغربية وغزة ويقوم بتسهيل المؤتمرات الدولية للاستثمار والتي تزيد الوعي بالفرص الشراكة المتاحة مع الشركات الفلسطينية والاستثمار فيها. كما سيعمل الخبراء الفنيون مع المسؤولين الفلسطينيين لمساعدتهم في وضع اتفاقيات تجارة حرة مفيدة، وستكون التجارة الفلسطينية الإقليمية والدولية الموسعة أساسية للنمو طويل الأجل من أجل الاقتصاد الفلسطيني، وسيزيد التركيز على الصادرات الفلسطينية من الكفاءة والجودة حتى تنافس الشركات المحلية بنجاح في الأسواق الدولية.

تعزيز الحوكمة الفلسطينية عن طريق بناء المؤسسات

استقلال السلطة القضائية

يجب إعادة تقييم وتعزيز استقلال السلطة القضائية الفلسطينية وتعزيزه وفقًا لمبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات، ويتيح وجود نظام قضائي قوي وموثوق للشركات ضمان ومعرفة أن تكون استثماراتها آمنة، وأن تكون شركاتها والمنتجات التي تصنعها محمية من المعاملة غير العادلة، وتعتبر الثقة في الأمور القانونية عنصرًا حاسمًا في الحد من مخاطر الأعمال الأمر الذي يجذب رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي. وتحقيقًا لهذه الغاية، سيقوم هذا المشروع بالشراكة مع السلطات الفلسطينية بتشجيع القوانين والأنظمة التي تضمن استقلالية النظام القضائي، وسوف يستثمر في بناء قدرات المحاكم مع التركيز بشكل خاص على تعزيز قدرتها على التعامل مع القضايا التي تغطي انتهاكات الحكومة المحتملة. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل هذا البرنامج على تعزيز التعليم والتثقيف القانوني والذي سيساعد القادة على تحديد الإصلاحات القانونية والتنظيمية من بين أمور أخرى تساعد في تحسين عملية الشراء الحكومية وبيئة الأعمال العامة بشكل أفضل.

مشروع جديد

المشروع: الحوكمة الفلسطينية الإلكترونية

الموقع: الضفة الغربية وغزة

حجم التمويل: ما يصل إلى 30 مليون دولار في تمويل المنح

لمحة عامة عن المشروع: سيقوم هذا المشروع ة بتمويل تطوير نظام مركزي للحوكمة الإلكترونية عبر الإنترنت، وستمكّن هذه البوابة الوزارات الحكومية والمواطنين الفلسطينيين من تبادل المعلومات والتواصل في الوقت الحقيقي كل يوم على غرار الأنظمة المماثلة المطبقة في بلدان مثل إستونيا، وسيتمكن الفلسطينيون من طلب معلومات من مؤسسات القطاع العام فيما يتعلق بالقرارات والسياسات من خلال هذا النظام، وسيسمح لهم هذا النظام أيضًا بطلب خدمات القطاع العام بشكل شبيه لما تم مناقشته في مشروع تقديم الخدمة.

المساءلة

يتطلب الحكم الرشيد وجود أنظمة صارمة تمكّن الأشخاص من مساءلة المؤسسات. ويتوقع الفلسطينيون -بصفتهم مساهمين في الإيرادات الضريبية- أن تقوم حكومتهم بإنفاق هذه الإيرادات بمسؤولية مع تقديم الخدمات العامة بكفاءة وفعالية.

ولذلك يجب أن تتوفر للفلسطينيين قنوات تعبير وآليات مساءلة أفضل في مواجهة الحكومات فيما يتعلق بمزاعم حكومية من حيث الهدر أو الاحتيال أو الإساءة وغيرها من حلقات الفساد الحكومي كقرارات المحاكم الجنائية غير الاعتيادية، والمعيقات غير المبررة لخلق ونمو الأعمال التجارية.

سيقوم هذا المشروع بتعزيز قدرة المؤسسات الفلسطينية على مكافحة الفساد، بما في ذلك التحقيق في الادعاءات المتعلقة بالفساد وسوء الإدارة ومن ثم إحالة نتائج التحقيق إلى السلطات المحلية المختصة دون تدخل فيها.

كما سيقدم هذا البرنامج الدعم المالي والتقني لبناء قدرات مدققي الحسابات الداخلية التابعين للحكومة-لتمكينهم من مراجعة نفقات القطاع العام والتحقيق في وجود مخالفات بشفافية وضمن أطر زمنية.

يجب أن تتمتع السياسات العامة الحكومية والاجراءات التشريعية وإجراءات القطاع العام المتعلقة بالمشتريات والعقود والتراخيص والتوظيف بالشفافية، حتى يتمكن الأشخاص من محاسبة حكوماتهم. ويجب أن يعرف الفلسطينيون كيف تنفق حكوماتهم أموال دافعي الضرائب، ويمكن لأي حكومة تحسين أدائها بتطوير طرق استخدامها للإنترنت واستغلال المنصات الرقمية الالكترونية. حيث أتاحت هذه التقنيات الجديدة للحكومات في جميع أنحاء العالم الفرصة لتحسين آليات المساءلة والشفافية لما يعود بالنفع لصالح مواطنيها.

وسيقدم هذا المشروع الدعم للمؤسسات الفلسطينية لاتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها تعزيز الشفافية وتحسين تواصل القطاع العام مع الشعب الفلسطيني، حيث تدين القيادة الفلسطينية لشعبها بالالتزام بالحوكمة المتسمة بالشفافية والذي يبعث الثقة في مستقبل مشرق مليء بالفرص.

المجتمع المدني

تُعد مؤسسات المجتمع المدني القوية والصحافة الحرة من أهم الركائز التي تؤسس للديمقراطيات جيدة الأداء. ويتطلب الحفاظ على هذه المؤسسات الهامة وتوسيعها داخل الضفة الغربية وغزة، وجود قوانين وممارسات جديدة من شأنها حماية استقلال هذه المؤسسات وبناء قدراتها. ويقدم المشروع للفلسطينيين التدريب اللازم لمساعدتهم على تعزيز حماية المجتمع المدني وضمان حرية الصحافة، بالإضافة لمساعدة مؤسسات المجتمع المدني عن طريق تحديد الموارد اللازمة لمساعدتها على القيام بوظائفها الهامة.

تعزيز الحوكمة الفلسطينية من خلال تحسين فاعلية الأعمال الحكومية

الاستدامة المالية

يحتاج القطاع العام الفلسطيني ميزانية مالية مستدامة لضمان سلامة الاقتصاد الفلسطيني على المدى الطويل. وفي إطار هذا المشروع، سيقدم الخبراء المشورة الفنية للسلطات المالية الفلسطينية لوضع الحكومة على طريق الاستدامة المالية، والتركيز على إنهاء الاعتماد على المعونة الخارجية المقدمة من الجهات المانحة، بالإضافة إلى زيادة كفاءة الإيرادات الضريبية المحلية وتحسين القدرة على إدارة محافظ الأوراق المالية الحكومية.

سيقدم هذا المشروع دعمًا ماليًا قصير الأجل للقطاع العام الفلسطيني من أجل سداد المستحقات المتأخرة لصالح القطاع الخاص، كما سيقدم دعمًا فنيًا لتوزيع نظم جديدة تساهم في تعزيز المساءلة والشفافية، وتمكّن السلطات الفلسطينية المختصة من إدارة تحصيل الإيرادات في جميع المعابر التجارية وموانئ الدخول الأخرى، وسيتطلب المشروع من القطاع العام الفلسطيني تنفيذ أنظمة تعمل على تحسين الكفاءة والمساءلة والشفافية في عمليات تحصيل المدفوعات مقابل خدمات مثل الكهرباء والمياه، مما سيساعد على تقليل التكاليف الطويلة الأجل المترتبة على المستهلك وتشجيع الاستثمار الخاص.

مشروع جديد
المشروع: جذب الخبرات العالمية
الموقع: الضفة الغربية وغزة
حجم التمويل: ما يصل إلى 100 مليون دولار في تمويل المنح
لمحة عامة عن المشروع: يشكل الشتات الفلسطيني مصدرًا هائلًا للمواهب التي تستطيع تلبية احتياجات الاقتصاد الفلسطيني، وستتطلب صفقة السلام من أجل الازدهار أعدادًا كبيرة من الطاقات البشرية وسيدعم هذا المشروع الجهود المبذولة لضم الفلسطينيين الموهوبين وغيرهم من الخبراء من جميع أنحاء العالم وتمكينهم من تنفيذ المشروع.

الخدمة المدنية

يقتضي الحكم الرشيد الفلسطيني التزامًا تامًا «بعملائه» وهم الشعب الفلسطيني، حيث يجب وضع مهام أساسية وأهداف عليا وإستراتيجية حكومية ومواءمتها (لتحقيق الرفاه للمواطنين)، وسيدعم هذا المشروع وضع برامج تعليمية جديدة وتدريب قيادي لموظفي الخدمة المدنية لتحسين كفاءة وأداء الموظفين الحكوميين في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال منهجية صارمة تركز على الاستجابة لاحتياجات الشعب وتوفير خدمة عملاء ممتازة.

ستوفر هذه البرامج مهارات في القيادة والعمل الجماعي، والمفاوضات، والإدارة المالية، وصناعة السياسات العامة، ومهارات الاتصال، بالإضافة لتعزيز ثقافة الخدمة والمساءلة للجيل القادم من المسؤولين الفلسطينيين، وسيتم تحديد مقاييس الأداء ومكافأة التقدم الوظيفي بناءً على نتائج قابلة للقياس، وسيتعلم القادة تحديد أهم أهداف الحكومة وكيفية قياسها وتحديد أولوياتها وإبرازها لتحقيق أفضل النتائج التي من شأنها تحسين نوعية الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتحقيق النمو الاقتصادي، وسيتم تقييم التقدم الذي تم إحرازه ضمن المعايير الأساسية مع تتبعه عبر الإنترنت ليتمكن المواطنون من مساءلة حكومتهم ، وتعتبر معايير النمو في الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر ونمو فرص العمل وزيادتها أمثلة على المعايير القابلة للتقييم والنشر بسهولة.

تقديم الخدمات

يتطلّب إنعاش الاقتصاد الفلسطيني تحديثًا لخدمات القطاع العام الفلسطيني ومؤسساته. يساعد هذا المشروع السلطات الفلسطينية المختصة في تنفيذ إستراتيجية لضمان الكفاءة في تقديم الخدمات للمواطنين وتوسيع نطاق الخدمات الحكومية الإلكترونية، بما في ذلك خدمات الدفع، وإدارة المرافق، والتسجيل المدرسي، وطلبات الحصول على جوازات سفر. وستسمح هذه الأنظمة للفلسطينيين بمتابعة طلباتهم المقدّمة ومؤشرات الأداء الأخرى، كما سيقوم هذا المشروع بالتعاون مع الحكومة بتحديد الفرص المتاحة للشراكات بين القطاعين العام والخاص وخصخصة الخدمات لتطوير هذا القطاع بحيث يصبح لديه سجل أداء قوي وفعّال لتعزيز تقديم الخدمات.

خاتمة

تقدم صفقة السلام من أجل الازدهار رؤية لمجتمع فلسطيني مزدهر يدعمه قطاع خاص متماسك وشعب متمكن وحكومة فعّالة، وتوضح ما يمكن تحقيقه من خلال السلام والاستثمار وكيفية تحقيق النجاح من خلال برامج محددة تدعمها مجموعة من المشاريع القابلة للتنفيذ.

تعتبر صفقة السلام من أجل الازدهار خطة واقعية وقابلة للتنفيذ من قبل الشعب الفلسطيني وبدعم من المجتمع الدولي لبناء مستقبل أفضل للفلسطينيين ولأطفالهم، حيث من الممكن تأمين مستقبل مليء بالكرامة للضفة الغربية وغزة، وتوفير فرص للشعب الفلسطيني من خلال هذه الرؤية.

الملحق 3

الحوافز الاقتصادية/ الحزمة الاقتصادية
نظرة عامة موجزة

الرؤية

تغيير حياة الفلسطينيين وسكان المنطقة وتحسينها من خلال إطلاق العنان للنمو الاقتصادي، والاستفادة من الإمكانات البشرية وتعزيز الحوكمة الفلسطينية عقب عقد اتفاقية السلام.

رؤية «موجهة» للفلسطينيين ومنطقة الشرق الأوسط

- اقتصاد مزدهر ومتكامل
- شعب متمكن ويتمتع بالازدهار والرفاه
- حكومة خاضعة للمساءلة وتتسم بالمرونة

ترتكز الرؤية على ثلاثة مبادئ جوهرية

أ. تنشيط الإمكانات الاقتصادية.

ب. تمكين الشعب الفلسطيني.

ت. تعزيز الحوكمة الفلسطينية.

الملخص التنفيذي

تعتبر صفقة السلام من أجل الازدهار رؤية لتمكين الشعب الفلسطيني من بناء مجتمع فلسطيني مزدهر يتسم بالحيوية وينبض بالحياة، حيث تتكون من ثلاث مبادرات مميزة تعتبر دعائم للمجتمع الفلسطيني؛ الاقتصاد والشعب والحكومة.

تمثل صفقة السلام من أجل الازدهار أكثر الجهود الدولية طموحًا وشمولية للفلسطينيين لغاية اللحظة، مع وجود إمكانية لتسهيل أكثر من 50 مليار دولار على شكل استثمارات جديدة على مدى عشر سنوات. حيث استمدت هذه المشاريع من الاقتراحات المقدَّمة من قبل القطاع الخاص، ووثائق التخطيط الحكومية والتحليلات المستقلة والدراسات السابقة من منظمات كمجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومكتب اللجنة الرباعية الدولية وغيرها.

تقدم هذه الوثيقة معلومات إضافية حول مجموعة المشاريع بما في ذلك الملخص التنفيذي والأطر الزمنية وتقديرات حجم التمويل وتقسيمه حسب القطاع. وسيقوم صندوق الإيداع لصفقة السلام من أجل الازدهار «**الصندوق**» بإدارة الدعم المالي المقدّم ودعم مشاريع الاستثمارات.

سيقوم الصندوق بأداء عدة مهام أساسية: **أولًا**، العمل بمثابة قناة للشركات الخاصة للحصول على رأس المال اللازم. **ثانيًا**، سيقوم بإدارة المدفوعات لكل قسط والتوقيع عليها، وهي المرتبطة بتحقيق مراحل التطور التي سيتم الاتفاق عليها بشكل منفصل من قبل الطرفين كشرط مسبق لاستمرار الخطة الاقتصادية. **وثالثًا**، سيكون مسؤولاً عن الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالأموال المصروفة نيابة عن الجهات المانحة والمستثمرين والشعب الفلسطيني.

تهدف هذه الرؤية إلى استخدام آلية تنفيذ مشابهة لآلية مشروع مارشال -مع التركيز بشكل أساسي على إنشاء قطاع أعمال مزدهر وإنهاء الاعتماد على المساعدات المقدمة من قبل المانحين- ولن يكون الصندوق الوكيل المنفذ للمشروعات المتوخاة والمتوقعة. فبدلاً من ذلك، ستنفذ الشركات المستقلة المشاريع بشكل أساسي.

ستقدم الأطراف المنفذة المحتملة مقترحات متعلقة بالمشاريع التنافسية مستمدة في كثير من الحالات من الخطط التجارية أو خطط القطاع العام القائمة، وسيوفر الصندوق أيضًا إمكانية الحصول على رأس المال للمشاريع التي لم يتم تحديدها في هذه الوثيقة ولا سيما في دعم رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة

الهدف من هذه البرامج هو استخدام مبادئ السوق والجهات الفاعلة لدعم خطة مدتها 10 سنوات لجميع القطاعات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني وتوفر الأساس اللازم للازدهار الذي يدعمه قطاع خاص متين وشعب يتمتع بالقدرة وحكومة فعالة.

تعتبر صفقة السلام من أجل الازدهار خطة واقعية وقابلة للتنفيذ من قبل الشعب الفلسطيني بدعم من المجتمع الدولي لبناء مستقبل أفضل للفلسطينيين ولأطفالهم، كما يمكن أن يتم تأمين مستقبل مليء بالكرامة وفرص للشعب الفلسطيني من خلال هذه الرؤية.

الأهداف العليا

خلال الـ 10 أعوام

1- أكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني

2- توفير أكثر من مليون فرصة عمل فلسطينية

3- تخفيض والحد من معدل البطالة الفلسطيني دون 10%

4- تخفيض معدل الفقر الفلسطيني بنسبة 50%

- **المبالغ الإجمالية لبرنامج الضفة الغربية وغزة**

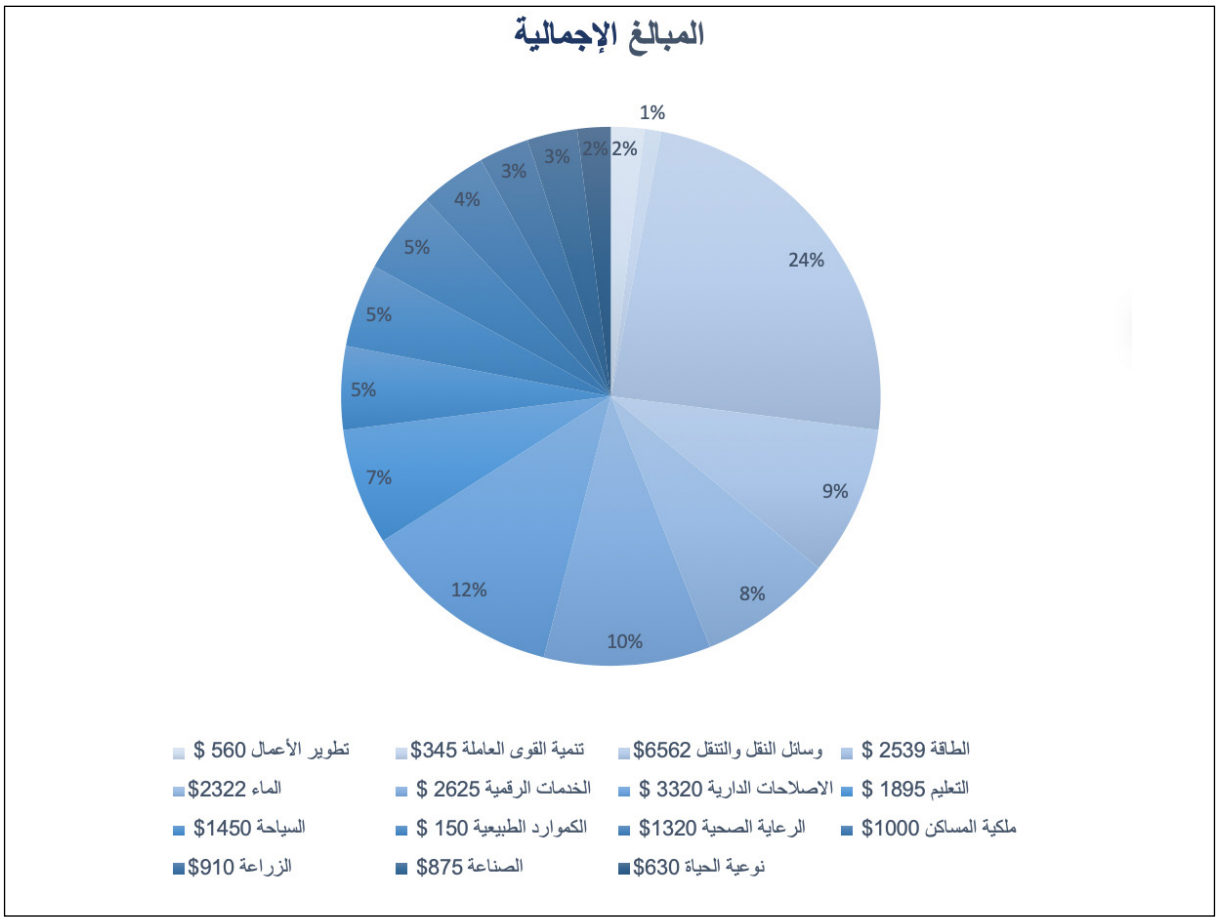

- **المبالغ الإجمالية للبرنامج الإقليمي**

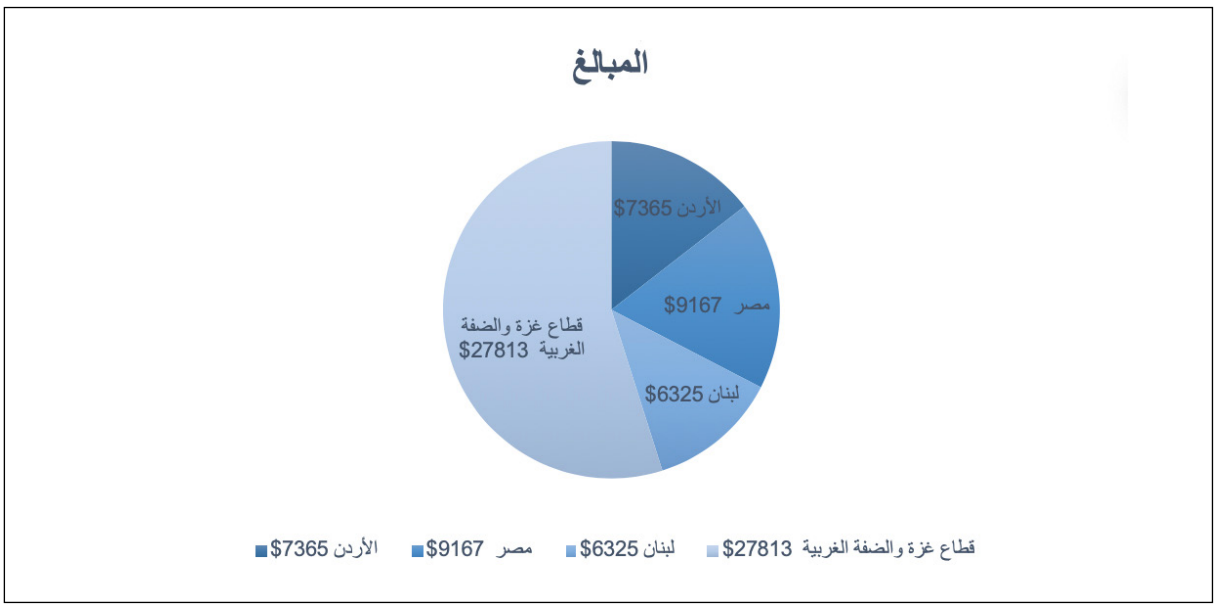

ملخص البرنامج الإقليمي

	بملايين الدولارات الأمريكية	السنوات				
	المجموع	1-2	3-4	5-6	7-8	9-10
المنح والإعانات	13,380 دولار	3,282 دولار	3,882 دولار	3,280 دولار	1,966 دولار	971 دولار
القروض المدعومة	25.689	2,070	7,055	7,355	6,120	3,089
المنح والقروض	39,070 دولار	5,351 دولار	10,937 دولار	10,634 دولار	8,086 دولار	4,061 دولار
رأس المال الخاص	11,600	857	3,369	3,210	2,562	1,602
إجمالي المصادر	50,670 دولار	6,208 دولار	14,306 دولار	13,844 دولار	10,649 دولار	5,663 دولار

					المرحلة الاولى			المرحلة الثانية			المرحلة الثالثة
	سنة الأساس	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7	السنة 8	السنة 9	السنة 10
الناتج المحلي الإجمالي	$14.6	$16.0	$17.6	$19.1	$20.7	$22.4	$24.2	$26.2	$28.3	$30.6	$33.1
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	-	%9.8	%9.9	%8.3	%8.4	%8.4	%8.1	%8.1	%8.1	%8.1	%8.1
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	$2,952	$3,171	$3,369	$3,524	$3,681	$3,846	$4,009	$4,179	$4,358	$4,546	$4,743
مجموع الوظائف	1,050,756	1,153,499	1,267,278	1,372,953	1,487,639	1,612,126	1,742,139	1,882,718	2,034,729	2,199,108	2,376,868
توفير وظائف جديدة - سنوياً	-	102,743	113,779	105,674	114,687	124,487	130,012	140,579	152,011	164,379	177,760
توفير وظائف جديدة - التراكمي	-	-	216,522	322,197	436,883	561,370	691,382	831,962	983,973	1,148,352	1,326,112
معدل البطالة	%30.9	%26.4	%27.3	%23.2	%24.0	%20.0	%20.5	%16.5	%16.6	%12.6	%12.4

الإحصائيات الرئيسية	
إجمالي الوظائف الجديدة التي تم توفيرها	1,326,111
إجمالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي (%)	%126.7
معدل نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي (%)	%8.5
زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد (%)	%60.7
البطالة	%12.4

الفصل الأول

تنشيط الإمكانات الاقتصادية

لاقتصاد مزدهر ومتكامل

- **تنشيط الإمكانات الاقتصادية**

1. إرساء الأسس لتحقيق النمو والاستثمار التجاري
2. فتح غزة والضفة الغربية
3. إنشاء البنية التحتية الأساسية
4. تعزيز نمو القطاع الخاص
5. تعزيز التنمية والتكامل الإقليمي

إرساء الأسس لتحقيق النمو والاستثمار التجاري

تحقيق نمو سريع وخلق فرص عمل من خلال إرساء الأسس المؤسسية الجديدة للاقتصاد الفلسطيني.

- **الأهداف**

تحقيق ممارسة أنشطة البنك الدولي بقيمة 75 أو أفضل

بناء مؤسسة للنمو والاستثمار التجاري

- **الشركات الصغيرة والمتوسطة**
- **روح المبادرة والابتكار**
- **الموارد البشرية**
- **إستراتيجية الإصلاح**

بناء مؤسسة للنمو والاستثمار التجاري								
استراتيجية الإصلاح (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	تسوية ملكية العقار	تعزيز قدرة المحكمة على حل نزاعات الملكية وطلبات الملكية المتنازع عليها بسرعة وفعالية.	1	60 دولار	60 دولار	-	-	3 سنوات؛ 50% في سنة واحدة ، والباقي في غضون 3 سنوات
.2	تسجيل الأعمال التجارية	لبناء محطة واحدة فعالة لإجراءات التسجيل التجاري وغيرها من الموارد لأصحاب الأعمال.	1	50	50	-	-	سنة واحدة
.3	قوانين جديدة وإصلاحات	تقديم المساعدة الفنية لتبسيط الأنظمة في جميع القطاعات لإثارة النمو الاقتصادي، وقد تتضمن بعض الأولويات (على سبيل المثال لا الحصر) تنفيذ قوانين التجارة والمنافسة وتشجيع الاستثمار والملكية الفكرية وقوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع التركيز على تنفيذ نظام ضريبي فعال ومنخفض الأعباء.	1	50	50	-	-	3 سنوات
.4	المساعدة الفنية للقطاع المالي والهيئات التنظيمية	تقديم المساعدة الفنية للمؤسسات المالية الفلسطينية والقطاع المالي الفلسطيني لدعم أفضل ممارسات الإقراض وتوسيع الوصول بشكل مناسب إلى رأس المال للقطاعات التي تعاني من نقص الخدمات والديموغرافيا.	1	25	25	-	-	سنتان
.5	الدعم الفني لمهام الجمارك/التجارة	توفير فرص تدريب لبناء قدرة القطاع العام الفلسطيني على إدارة نقاط العبور وتفتيش البضائع وتسهيل التجارة مع التركيز على تنفيذ ضمانات مكافحة الفساد.	1	50	50	-	-	سنتان
.6	الدعم الفني لتطوير السياسة التجارية الفلسطينية	توفير دعم فني قوي للقطاع العام الفلسطيني لتطوير نظام وإطار تجاري جديد يعمل بشكل أفضل للشعب الفلسطيني.	1	25	25			سنتان
.7	تعزيز هيئات مكافحة الفساد	تقديم المساعدة الفنية والتدريب لبناء قدرات هيئات مكافحة الفساد.	1	25	25			3 سنوات

قد تظهر المشاريع المدرجة تحت هذا القسم ضمن برامج أخرى أدناه، ويهدف برنامج إستراتيجية الإصلاح لتسليط الضوء على الكيفية التي ستؤدي بها المشاريع في إطار مبادرة «تمكين الشعوب» و «تعزيز الحوكمة» لتحسين بيئة الأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة مباشرة وتمهيد الطريق لزيادة الاستثمار.

بناء مؤسسة للنمو والاستثمار التجاري								
إستراتيجية الإصلاح (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.8	تحسين قدرات تدقيق الحسابات الداخلي	تطوير قدرات مؤسسة التدقيق والضوابط الإدارية للقطاع العام لمراجعة نفقات القطاع العام وإجراء التحقيقات.	1	25	25	-	-	3 سنوات
.9	الإصلاحات المؤسسية	توفير الدعم الفني لتطوير عمليات وإجراءات موحدة وشفافة للموارد البشرية والمراجعات التنظيمية في مجالات مثل إصدار الترخيص.	1	25	25	-	-	3 سنوات
.10	زيادة كفاءة تحصيل الإيرادات	للاستثمار في أنظمة جديدة تسمح للقطاع العام الفلسطيني بإدارة ومراقبة تحصيل الإيرادات في نقاط العبور التجارية.	1	25	25	-	-	3 سنوات
.11	إدارة النفقات والمصاريف	تقديم المساعدة الفنية لمساعدة القطاع العام الفلسطيني في تقييم نفقاته وعمليات الميزانية وتحديد الكفاءة المحتملة.	1	25	25	-	-	3 سنوات
.12	إدارة المشتريات	توحيد العمليات الفعالة والخاضعة للمساءلة لقرارات المشتريات في القطاع العام الفلسطيني مع التركيز على تنفيذ ضمانات مكافحة الفساد.	1	25	25	-	-	3 سنوات
.13	الشراكة بين القطاع العام والخاص	لتحديد الخدمات والمرافق التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص لتحسين الكفاءة وخفض التكاليف لا سيما في مجالات تقديم الخدمات مثل الكهرباء ووسائل والاتصالات السلكية واللاسلكية.	1	35	35			3 سنوات
.14	قاعدة بيانات تسجيل الأراضي	العمل مع القطاع العام الفلسطيني والقطاع الخاص لضمان تسجيل ملكية الأراضي بشكل فعال في قاعدة بيانات شاملة.	1	30	30			5 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		445 دولار	445 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		30	30	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		إستراتيجية الإصلاح الشامل (المجموع الكلي لجميع المراحل)		475 دولار	475 دولار	-	-	

بناء مؤسسة للنمو والاستثمار التجاري								
الموارد البشرية (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	المشورة المهنية والتدريب المتخصص والتنسيب الوظيفي	تزويد الفلسطينيين -وخاصة الشباب والنساء- بالتدريب الذي يركز على أرباب العمل وتقديم المشورة المهنية وخدمات التوظيف.	1	10 دولار	10 دولار	-	-	سنة واحدة ويمتد البرنامج لـ 5 سنوات
.2	المساعدة الفنية لإنشاء مبادرة توظيف الشباب والنساء	تقديم المساعدة الفنية للقطاع العام الفلسطيني لوضع إستراتيجية شاملة لتعزيز عمالة الشباب والنساء.	1	10	10	-	-	سنتان
.3	الشراكات التجارية بين العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات	رعاية شراكات البحث والتطوير بين الشركات الفلسطينية والدولية. تشجيع الشركات الدولية على الشراكة مع الفلسطينيين في تطوير تقنيات تجارية جديدة.	1	50	25	-	25	أربعة سنوات
.4	الشراكات التجارية بين العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في المؤسسات البحثية	رعاية التدريب التربوي وشراكات البحث والتطوير بين المؤسسات البحثية الفلسطينية والعالمية للتركيز على البحث العلمي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.	1	50	25	-	25	أربعة سنوات
.5	التدريب الفني والمهني	بناء قدرات المؤسسات المهنية؛ والعمل مع المعلمين لتطوير مناهج دراسية جديدة للتركيز على المجالات ذات الطلب المرتفع مثل الرعاية الصحية والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والشراكة مع القطاع الخاص لدعم البرامج المهنية المزدوجة ودراسة العمل؛ ورفع مستوى المعدات والمرافق.	1	75	40	-	35	ثلاث سنوات
.6	البرنامج الداخلي	وضع برامج تدريب جديدة للطلاب الفلسطينيين مع دعم للتدريب الداخلي الدولي.	1	50	25		25	1 سنة ويمتد البرنامج لـ 10 سنوات
.7	برامج التلمذة المهنية	تقديم منح صغيرة لشركات القطاع الخاص لتشجيعها على وضع برامج التلمذة الصناعية بدوام جزئي لطلاب المدارس الثانوية الفلسطينية وما بعد التخرج.	1	50	10		40	1 سنة ويمتد البرنامج لـ 10 سنوات

.8	برنامج التدريب أثناء الخدمة	توفير الحوافز المالية للقطاع الخاص لتوسيع البرامج والمرافق التدريبية لدعم الموظفين الفلسطينيين.	1	25	25	-	-	-	1 سنة ويمتد البرنامج لـ 5 سنوات
.9	برامج إعادة التدريب	تزويد الفلسطينيين في القوى العاملة بفرص لاكتساب مهارات جديدة وتلقي تدريب إضافي في المؤسسات المهنية وغيرها من المؤسسات.	1	25	25	-	-	-	1 سنة ويمتد البرنامج لـ 5 سنوات
.10	استبيان القطاع الخاص	إجراء استبيان سنوي جديد لشركات القطاع الخاص والتي ستحدد مطالب سوق العمل، وسيتم مشاركة نتائج هذا الاستطلاع مع الطلاب والمعلمين والمستشارين المهنيين لضمان تحديث المناهج الدراسية وتخصيصها لدعم احتياجات القطاع الخاص.	1	15	15	-	-	-	1 سنة ويمتد البرنامج لـ 10 سنوات
.11	المنح الدولية	وضع برنامج للمنح الدراسية يوفر للطلاب الجامعيين الفلسطينيين والخريجين الفرصة للحصول على شهادات من أفضل الجامعات العالمية. وبعد التخرج، يُتوقع من هؤلاء الطلاب العودة إلى ديارهم كما هو معتاد في الدول ذات البرامج المماثلة ليصبحوا عنصرًا أساسيًا في جيل المستقبل من القادة في الضفة الغربية وقطاع غزة.	1	300	300	-	-	-	1 سنة ويمتد البرنامج لـ 6 سنوات
.12	برنامج منحة المعلم	إنشاء برنامج للمنح الدراسية السنوية يستفيد منه المعلمون الفلسطينيون والمعلمون الطموحون والإداريون الذين يسعون للدراسة في برامج الماجستير والدكتوراه في كليات المعلمين العليا في جميع أنحاء العالم.	1	100	100	-	-	-	1 سنة ويمتد البرنامج لـ 5 سنوات
.13	دعم تدريب القطاع الخاص للمصنعين	دعم التمويل لكبار المصنعين لإنشاء مراكز تدريب في الموقع لزيادة عدد العمال المهرة وتزويدهم بالمهارات الجديدة وفرص العمل بما في ذلك فرص قيادة الابتكار الفني ودراسة عمليات التصنيع الحديثة.	1	50	50	-	-	-	3 سنوات
.14	منح الاقتصاد الرقمي	دعم المنح الدراسية للاقتصاد الرقمي لتعزيز نجاح الخريجين الفلسطينيين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يمكن لطلاب الجامعة قضاء فصل دراسي في برنامج جامعي دولي يركز على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويمكن للخريجين قضاء عام في الجامعات أو الشركات التي تكتسب مهارات إضافية. سيُطلب من مستلمي المنحة العودة إلى ديارهم لفترة معينة من الوقت لتدريب وتوجيه الطلاب الفلسطينيين ذوي الإمكانات العالية.	1	50	50	-	-	-	سنتان
.15	الأساتذة الزائرون	ربط المعلمين والأساتذة الفلسطينيين بالمؤسسات الأكاديمية الدولية لصياغة الإصلاحات وبرامج التعليم الجديدة، وكذلك دعم الأساتذة والمدرسين الزائرين من الخارج لقضاء عام في العمل في المؤسسات الأكاديمية الفلسطينية.	2	40	40	-	-	-	سنتان ويمتد البرنامج لـ 6 سنوات

.16	المدارس المتميّزة	تزويد المؤسسات الأكاديمية الابتدائية والثانوية وما بعد الثانوية بإمكانية الحصول إلى التمويل لنشر تكنولوجيا وموارد تعليمية جديدة.	2	100	100	-	-	5 سنوات
.17	الجامعات الفلسطينية	دعم بناء جامعة جديدة للفنون والعلوم الليبرالية الرائدة في الضفة الغربية وغزة وتطويرها.	2	500	250	-	-	5 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		461 دولار	191 دولار	203دولار	68دولار	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		410	48	300	63	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		1710	10	1275	425	
		إجمالي الموارد البشرية (المجموع الكلي لجميع المراحل)		$ 2581	$ 249	$1778	$ 555	

بناء مؤسسة للنمو والاستثمار التجاري

روح المبادرة والابتكار (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)

	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	صندوق رأس المال الأساسي / رأس المال المطابق للأسهم	دعم الشركات الناشئة الفلسطينية من خلال تمويل رأس المال الأساسي ومطابقة الأسهم لتحفيز المستثمرين في الشركات الفلسطينية في مرحلة مبكرة.	1	100 دولار	100 دولار	-	-	سنتان
.2	بناء مراكز الابتكار	العمل مع المؤسسات الحاضنة المحلية لتطوير إستراتيجية متماسكة لدعم ريادة الأعمال مع ربط الشركات الناشئة مع أفضل المؤسسات العالمية والحصول على رأس المال لدعم النمو	1	10	10	-	-	سنتان
.3	بدء التمويل بشروط ميسرة	دعم إنشاء تسهيلات الإقراض للشركات الناشئة الفلسطينية وشركات التكنولوجيا الناشئة.	1	-	-	300	-	سنتان
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		410 دولار	110 دولار	300 دولار	300 دولار	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		روح المبادرة والابتكار (المجموع الكلي لجميع المراحل)		410 دولار	110 دولار	300 دولار	300 دولار	

بناء مؤسسة للنمو والاستثمار التجاري								
الشركات الصغيرة وكبيرة الحجم (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	برنامج ضمان القروض الصغرى والصغيرة والمتوسطة	دعم برامج ضمان القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة وتوسيعها.	1	40 دولار	40 دولار	-	-	سنة واحدة
.2	مرفق تقديم المنح للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	تقديم منح لاستثمارات رأس المال من قبل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة	1	100	100	-	-	سنة واحدة
.3	خدمات استشارات الأعمال الصغيرة والمتوسطة	بالتزامن مع برامج القروض والمنح الخاصة بالشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، تقدم خدمات استشارية للشركات الفلسطينية بالإضافة إلى اتصالات بالخبراء والقادة في المجالات ذات الصلة.	1	10	10	-	-	سنة واحدة
.4	توفير حوافز للاستثمار الصناعي	دعم التمويل لمرافق التصنيع الجديدة والتوسع في المرافق القائمة.	1	100	-	100		3 سنوات
.5	التكنولوجيا المالية والقروض منخفضة التكلفة للمزارعين	تكوين شراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم حل تكنولوجيا مالية يمكنه دعم المزارعين بالمنتجات المالية مثل التأمين على المحاصيل والقروض الصغيرة وحسابات التوفير عبر الهاتف المحمول، ويمكن أن يكون هذا بمثابة منصة لربط المزارعين بالمشترين وزيادة وعيهم بظروف السوق الإقليمية والدولية السائدة للمحاصيل المختلفة.	1	400	30	370		3 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		650 دولار	180 دولار	470 دولار	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		الشركات الصغيرة وكبيرة الحجم (المجموع الكلي لجميع المراحل)		650 دولار	180 دولار	470 دولار	-	

فتح غزة والضفة الغربية

يساعد تكوين صلات جديدة بين الفلسطينيين والمنطقة على زيادة التجارة وتخفيض التكاليف وتسهيل التعاون الإقليمي.

- **الأهداف**

1. بناء شبكة مواصلات حديثة بين الضفة الغربية وغزة
2. تطبيق حلول الفحص والبنية التحتية الحديثة في نقاط العبور الرئيسية

- **فتح غزة والضفة الغربية**
  - المعابر الحدودية
  - الطرق وخطوط السكك الحديدية

فتح غزة والضفة الغربية								
الطرق وخطوط السكك الحديدية (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	بناء القدرات: إدارة النقل	تنمية قدرات المسؤولين الفلسطينيين لإدارة وصيانة البنية التحتية للنقل بما في ذلك نقاط العبور، وسيدعم هذا البرنامج أيضًا الاستثمارات في التقنيات التي تعمل على تحسين البنية التحتية الحالية للنقل في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.	1	50 دولار	50 دولار	-	-	سنتان
.2	التخطيط والإعداد: دراسة شبكة النقل بين الضفة الغربية وغزة	يعد إيجاد حل طويل الأجل لإتاحة اتصال فعال لدعم تدفق البضائع والأشخاص بين الضفة الغربية وغزة ضروريًا للترابط الفلسطيني والإقليمي، وسيتطلب مشروع بهذا الحجم تخطيطًا كبيرًا لتلبية المتطلبات التنظيمية والتخطيط الحضري وتحديد المواقع والبناء وغيرها من المتطلبات.	1	2	2	-	-	سنتان
.3	تكامل النقل: إصلاح طرق الضفة الغربية وغزة	تحتاج طرق الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إصلاح فوري للسماح بالتجارة وحركة الأشخاص، وستركز هذه المشاريع على إصلاحات الطرق الأكثر إلحاحًا وتأثيرًا.	1	200	200	-	-	4 سنوات
.4	تكامل النقل: تحسين طرق الضفة الغربية وغزة	تحسين الطرق والبنية التحتية المرتبطة بها وطرق التكامل مع نقاط العبور المحدثة وتوسيعها.	2	200	200	-	-	7 سنوات
.5	تكامل النقل: شبكة نقل الضفة الغربية وغزة	بناء شبكة مواصلات تربط غزة بالضفة الغربية والتي يمكن أن تغير الاقتصاد الفلسطيني بشكل جذري، ويمكن أن تشمل الميزات خط سكة حديد بين المدن يربط بين العديد من المدن الرئيسية في غزة والضفة الغربية للنقل الحضري السريع ومحطات النقل الجماعي بالقرب من المراكز الحضرية ووصلات إلى السكك الحديدية الإقليمية مثل مشروع سكة حديد الأردن، وسوف يحدث هذا الاتصال على مراحل مع حل مؤقت مخطط للتنفيذ في غضون عامين.	3	5,000	-	3,750	1,250	8 سنوات
.6	تكامل النقل: إنشاء طرق جديدة في الضفة الغربية وغزة	بناء طرق جديدة في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة لضمان التدفق الفعال والآمن للسلع والأفراد.	3	200	200	-	-	7 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		252 دولار	252 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		200	200	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		5,200	200	3,750	1,250	
		الطرق وخطوط السكك الحديدية (المجموع الكلي لجميع المراحل)		5,652 دولار	625 دولار	3,750دولار	1,250دولار	

فتح غزة والضفة الغربية								
المعابر الحدودية (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	الدعم الفني لإدارة نقطة العبور	تنمية قدرة المسؤولين الفلسطينيين على إدارة نقاط العبور مع الالتزام بالمعايير الأمنية الدولية وأفضل الممارسات مع التركيز على ضمانات مكافحة الفساد.	1	10 دولار	10 دولار	-	-	سنة واحدة
.2	نقاط العبور المطورة - المرحلة 1	إنشاء البنية التحتية الأساسية اللازمة لخفض تكاليف التجارة والحفاظ على التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة بما في ذلك الماسحات الضوئية المطورة والحلول التكنولوجية الجديدة لدعم النقل السريع والآمن للبضائع والأفراد، وتوسيع الطرق عند نقاط العبور الرئيسية، بما في ذلك معبر اللنبي بين الضفة الغربية والأردن وفحص إنشاء نقاط عبور جديدة لتوفير قدرة تجارية إضافية ويمكن توفير التمويل لدعم زيادة عدد الموظفين وساعات العمل على المدى القصير.	1	250	250	-	-	4 سنوات
.3	نقاط العبور المطورة - المرحلة 2	تطوير نقاط العبور لتشمل حلولًا تكنولوجية إضافية ودعم التدفق الفعال والآمن للمواد والسلع تامة الصنع.	2	300	300	-	-	6 سنوات
.4	نقاط العبور المطورة - المرحلة 3	التأكد من أن جميع نقاط العبور المهمة قد شيدت لتلبية متطلبات التجارة والعبور طويلة الأجل للفلسطينيين.	٣	350	350	-		10 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		360 دولار	360 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		300	300	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		350	350	-	-	
		المعابر الحدودية (المجموع الكلي لجميع المراحل)		910 دولار	910 دولار	-	-	

إنشاء البنية التحتية الأساسية

الاستثمار في المزيد من الكهرباء والمياه النقية والخدمات الرقمية التحويلية.

- **الأهداف :**

1. ضمان استمرار توفر الكهرباء بأسعار معقولة في الضفة الغربية وغزة
2. مضاعفة نصيب الفرد من إمدادات المياه الصالحة للشرب المتاحة للفلسطينيين
3. تمكين خدمات البيانات عالية السرعة للفلسطينيين

تأسيس البنية التحتية

1. الطاقة
2. المياه والمياه العادمة
3. الخدمات الرقمية

تأسيس البنية التحتية								
الطاقة (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	إمداد الوقود: خزانات وقود الديزل	إعادة بناء صهاريج التخزين لدعم الاستقرار التشغيلي لمحطة كهرباء غزة.	1	5 دولار	5دولار	-	-	6 أشهر
.2	توليد الطاقة : مولدات طاقة لقطاع غزة قصيرة الأمد	توفير مولدات على نطاق واسع وإمداد بالوقود لحل فوري لطاقة مراكز الرعاية الصحية الأولية، ومرافق المياه والصرف الصحي ومباني البلدية والمستخدمين المهمين الآخرين.	1	10	10	-	-	سنة واحدة
.3	خدمات عبر الحدود: إصلاح خطوط النقل بين مصر وغزة	إعادة تأهيل الخطوط المصرية الحالية المرتبطة بغزة	1	12	12	-	-	سنة واحدة
.4	توليد الطاقة: نظام الطاقة الشمسية - المرحلة الأولى (100 ميجاواط لغزة)	بتطوير منشآت جديدة للطاقة الشمسية في غزة بما في ذلك خلايا شمسية كبيرة على السطح.	1	150	-	113	38	3 سنوات
.5	ناقل الحركة: انتقال قصير المدى وإصلاح التوزيع	إعادة تأهيل سريعة وتحسين وتوسيع شبكة النقل والتوزيع في غزة والضفة الغربية	1	20	20	-	-	سنتان
.6	تحصيل الإيرادات: عدادات الدفع المسبق	تركيب عدادات الدفع المسبق في المناطق منخفضة التحصيل لزيادة الإيرادات.	1	40	40	-	-	سنتان
.7	مرونة الكهرباء للخدمات الأساسية: أنظمة الشبكات الصغيرة للمستشفيات والمدارس	استخدم أنظمة الشبكات الصغيرة التي لديها القدرة على العمل بشكل مستقل أو كجزء من الشبكة. توفر حزم الطاقة الشمسية والوقود الأحفوري مرونة وموثوقية للمستشفيات والمدارس الابتدائية والثانوية والجامعات والمراكز الصناعية.	1	50	-	38	13	4 سنوات

.8	بناء القدرة: المساعدة الفنية والتدريب-المرحلة الأولى	تحديد التعريفة الجمركية وتنفيذها وجمعها؛ وتحديثات النظام. يمكن أن تعمل حلول «الشبكة الذكية» في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على تحسين الكفاءة من خلال تقليل الخسائر والتحصيل والتكاليف العامة من خلال استخدام التقنيات الرقمية وغيرها من التقنيات المتقدمة لمراقبة وإدارة نقل وتوزيع الكهرباء. ستزيد الشبكات الذكية من موثوقية النظام ومرونته واستقراره مع تقليل تكلفة الخسائر التقنية والتجارية.	1	10	10	-	-	من 2-1سنة
.9	الخدمات العابرة للحدود: تحديث خطوط النقل بين مصر وغزة المرحلة الأولى	زيادة إمدادات الطاقة من مصر إلى غزة عن طريق تحديث خطوط النقل لدعم القدرة الإجمالية لـ 50 ميجاواط	1	10	10	-	-	سنة
.10	الخدمات العابرة للحدود: تحديث خطوط النقل بين مصر وغزة المرحلة الثانية	زيادة إمدادات الطاقة من مصر إلى غزة عن طريق تحديث خطوط النقل لدعم القدرة الإجمالية لـ 100 ميجاواط	1	20	20	-	-	3سنوات
.11	النقل : إسرائيل-غزة 161 كيلو فولت	بناء خط عالي الجهد 161 كيلو فولت من شبكة الكهرباء الإسرائيلية إلى غزة.	1	44	44	-	-	3سنوات
.12	إمدادات الوقود: خط أنابيب الغاز الطبيعي لمحطة كهرباء غزة (الغاز من أجل غزة)	بناء خط أنابيب للغاز الطبيعي يربط غزة بشبكة الغاز الطبيعي الإسرائيلية. يمكن أن يستقبل خط الأنابيب هذا الغاز الطبيعي من الشبكة الإسرائيلية ، أو في المستقبل ، من حقل الغاز البحري في غزة. سيدعم هذا المشروع تحويل محطة كهرباء غزة من وقود الديزل إلى الغاز الطبيعي.	1	80	20	45		3سنوات
.13	توليد الطاقة: محطة كهرباء غزة تحويل وتحديث الغاز الطبيعي المرحلة-المرحلة الأولى	تحويل محطة كهرباء غزة (GPP) من وقود الديزل إلى غاز طبيعي. يتضمن ذلك استبدال وحدات تشغيل الديزل بوحدات تشغيل مزدوج (الديزل والغاز) ، وتعديل نظام التحكم ، وإنشاء وحدة التحكم، في ضغط الغاز.	1	10	-	8	3	
.14	توليد الطاقة: نظام الطاقة الشمسية المرحلة الثانية (100 ميجاواط للضفة الغربية)	تنفيذ المرحلة الثانية من مشاريع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية ، بما في ذلك نطاق المرافق والمشاريع الصناعية الكبرى	2	150	-	113	38	5سنوات

.15	النقل: تحديث نظام النقل والتوزيع في الضفة الغربية وقطاع غزة	إعادة تأهيل وتحسين وتوسيع شبكة النقل والتوزيع في غزة والضفة الغربية وبناء خمس محطات فرعية جديدة عالية الجهد في الضفة الغربية لدعم واردات الكهرباء الإضافية من إسرائيل.	2	150	38	113	-	5سنوات
.16	مرونة الكهرباء في الأعمال الرئيسية: أنظمة الشبكات الصغيرة للصناعة والتصنيع -المرحلة الثانية	تنفيذ المرحلة 2 من مشروع أنظمة الشبكات الصغيرة مع التركيز على العملاء الصناعيين والمؤسسات المهمة الأخرى	2	100	-	75	25	5سنوات
.17	بناء القدرة: المساعدة الفنية والتدريب- المرحلة الثانية	تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج المساعدة التقنية والتدريب لتدريب مسؤولي المرافق العامة وتنفيذ نظام مستدام لتحصيل المدفوعات وبناء القدرات لإدارة وصيانة الشبكة الكهربائية.	2	10	10	-	-	3-5سنوات
.18	توليد الطاقة: تحويل وتحديث الغاز الطبيعي في محطة كهرباء غزة -المرحلة الثانية	توسيع محطة توليد الكهرباء في غزة من خلال بناء توربينات غاز طبيعي إضافية.	3	500	-	375	125	6-8سنوات
.19	توليد الطاقة: محطة توليد كهرباء جنين	بناء محطة كهرباء تعمل بالغاز في جنين لتوفير الكهرباء في شمال الضفة الغربية.	3	600	-	450	150	8سنوات
.20	توليد الطاقة: محطة كهرباء الخليل	بناء محطة طاقة تعمل بالغاز في الخليل لتوفير الكهرباء في جنوب الضفة الغربية.	3	600	-	450	150	10 سنوات
.21	بناء القدرة : المساعدة الفنية والتدريب- المرحلة الثالثة	تنفيذ المرحلة 3 من برنامج المساعدة التقنية والتدريب لدعم القدرات الإضافية والمتطلبات التقنية مع نمو نظام الطاقة الفلسطيني في الحجم والتعقيد.	3	10	10	-	-	6-10 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		260 دولار	260 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		300	300	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		350	350	-	-	
		الطاقة (المجموع الكلي لجميع المراحل)		910 دولار	910 دولار	-	-	

تأسيس البنية التحتية								
المياه والمياه العادمة (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	إمدادات المياه: الواردات من إسرائيل	توفير حلول فعالة ومباشرة لاحتياجات المياه الصالحة للشرب في غزة والضفة الغربية وذلك بزيادة الواردات من إسرائيل.	1	50 دولار	25 دولار	25 دولار	-	حالًا
.2	إمدادات المياه: محطات تحلية المياه منخفضة الحجم (STLV) قصيرة الأجل	بناء 10 محطات جديدة لتحلية المياه في غزة لتوفير وصول سريع لمياه الشرب.	1	100	100	-	-	سنتان
.3	معالجة المياه: دعم مشروع معالجة المياه العادمة في شمال غزة (NGEST)	تمويل خطة خفض المياه غير المرتبطة بالإيرادات ، ودعم عمليات التشغيل وتكاليف الصيانة ،وإضافة سعة طاقة شمسية إضافية إلى المشروع.	1	20	20	-	-	سنتان
.4	معالجة المياه: محطة معالجة المياه العادمة في خان يونس	إضافة سعة استيعابية للطاقة الشمسية ودعم عمليات الصيانة وتكاليف الصيانة في محطة معالجة المياه العادمة في خان يونس.	1	20	20	-	-	سنتان
.5	توصيل المياه: مجموعة الشبكة - المرحلة الأولى	تنفيذ مجموعة من مشاريع البنية التحتية للمياه ذات الأولوية لدعم شبكة مياه موسعة وزيادة الكفاءة.	1	50	25	25	-	3سنوات
.6	معالجة المياه: توسيع مشروع معالجة المياه العادمة في شمال غزة	توسيع محطة معالجة المياه العادمة وتطبيق مخطط إعادة الاستخدام.	2	40	25	15	-	5سنوات
.7	معالجة المياه: مجموعة البنية التحتية للمياه العادمة	تنفيذ مجموعة من مشاريع معالجة المياه العادمة ذات الأولوية ومشاريع إعادة استخدام المياه العادمة.	2	350	175	131	44	5سنوات
.8	توصيل المياه: مجموعة الشبكة - المرحلة الثانية	مواصلة تطوير البنية التحتية المائية الضرورية من خلال المشاريع ذات الأولوية لتكامل شبكات المياه.	2	67	33	33	-	5سنوات

.9	إمدادات المياه: محطة غزة المركزية لتحلية المياه (GCDP) والأشغال ذات الصلة بها	دعم المكونات الرئيسية لبرنامج GCDP بما في ذلك مرفق تحلية المياه والناقل بين الشمال والجنوب ،والتحسينات الأخرى في الشبكة. وأيضًا دعم تنفيذ خطة خفض المياه بدون إيرادات لضمان الاستدامة المالية للقطاع.	2	125	125	-	-	5 سنوات
.10	توصيل المياه: تمديد شبكة توزيع الضفة الغربية وإعادة تأهيلها.	بناء توصيلات جديدة وتنفيذ تمديد شبكة رئيسة وإعادة تأهيل وبناء خزانات جديدة.	2	500	375	125	-	5 سنوات
.11	إمدادات المياه: آبار الضفة الغربية	بناء وإصلاح الآبار الموجودة لزيادة كمية المياه الجوفية المتاحة.	2	140	88	52	-	5 سنوات
.12	إمدادات المياه: الخزانات ومشاريع تجميع مياه الأمطار	دعم البنية التحتية اللازمة لزيادة كمية مياه الأمطار المجمعة من 6 ملايين متر مكعب في السنة إلى 25 مليون متر مكعب في السنة.	2	30	30	-	-	5 سنوات
.13	إمدادات المياه: توسعة محطة تحلية المياه المركزية في غزة	توسيع منشأة تحلية المياه الحالية لزيادة قدرتها وتوسيع طاقة المصنع	3	180	90	90	-	6 سنوات
.14	توصيل المياه: تمديد مجموعة البنية التحتية للمياه العادمة	إكمال انشاء البنية التحتية للمياه العادمة بمشاريع طويلة الأمد لقدرة المعالجة وشبكة الصرف الصحي والروابط المهمة.	3	600	300	225	75	8-10 سنوات
.15	توصيل المياه: مجموعة الشبكة - المرحلة 3	الاستمرار في تحسين التوصيل بنظام شبكة المياه الذكية للصناعة والأعمال والزراعة والمستشفيات والبنية التحتية السكنية والعامة.	3	50	31	19	-	8-10 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		240 دولار	290 دولار	50 دولار	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		1252	851	357	44	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		830	421	334	75	
		المياه ومياه الصرف الصحي(المجموع الكلي لجميع المراحل)		2322 دولار	1462 دولار	741 دولار	119 دولار	

تأسيس البنية التحتية								
الخدمات الرقمية (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	تطوير التكنولوجيا: البنية التحتية للإنترنت الفلسطيني - المرحلة الأولى	تطوير قدرات شبكة الإنترنت الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بخدمات البيانات المتنقلة وبالتنسيق مع السلطات المعنية، ستتخذ هذه المبادرة نهجًا مرحليًا لوضع الأسس لإدخال الخدمات المتقدمة الجيل الخامس (G5) للضفة الغربية وقطاع غزة. سيقوم البرنامج أيضًا بدعم إمكانات النطاق العريض وشبكات الواي فاي (Wi-Fi) عالية السرعة. من شأن هذه القدرات أن تدعم النشاط الاقتصادي ذي الصلة في مجالات مثل تطوير البرمجيات وخدمات الاتصالات.	1	250 دولار	-	125 دولار	125 دولار	4 سنوات
.2	رأس المال البشري: منحة الاقتصاد الرقمي - المرحلة الأولى.	دعم المنح الدراسية للاقتصاد الرقمي لتعزيز نجاح الخريجين الفلسطينيين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث يمكن لطلاب الجامعة قضاء فصل دراسي في برنامج جامعي دولي يركز على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن للخريجين قضاء عام في الجامعات أو الشركات التي تُكسب مهارات إضافية. سيُطلب من مستلمي المنحة العودة إلى ديارهم لفترة معينة من الوقت لتدريب وتوجيه الطلاب الفلسطينيين ذوي الإمكانات العالية.	1	10	10	-	-	سنة واحدة
.3	تطوير التكنولوجيا: البنية التحتية للإنترنت الفلسطيني - المرحلة الثانية.	توسيع البنية التحتية للإنترنت الفلسطيني ودعم بناء القدرات والمساعدة الفنية للصيانة والمنافسة القوية في القطاع الخاص. بناء محطات ذكية في الضفة الغربية وقطاع غزة توفر شبكة الواي فاي (Wi-Fi) عالية السرعة وشحن الأجهزة والوصول إلى خدمات المدينة والخرائط والاتجاهات	2	325	-	244	81	6 سنوات
.4	رأس المال البشري: منحة الاقتصاد الرقمي - المرحلة الثانية.	تمديد برنامج المنح الدراسية للاقتصاد الرقمي	2	15	15	-	-	3 سنوات

5.	تطوير التكنولوجيا: البنية التحتية للإنترنت الفلسطيني - المرحلة الثالثة	توسيع البنية التحتية للإنترنت بما في ذلك نشر البنية التحتية لدعم خدمات الجيل الخامس.	3	2000	-	1500	**500**	7-5سنوات
6.	رأس المال البشري: منحة الاقتصاد الرقمي - المرحلة الثالثة	تمديد برنامج المنح الدراسية للاقتصاد الرقمي.	3	25	25	-	-	6سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		260 دولار	10 **دولار**	125 دولار	125دولار	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		340	15	244	81	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		2025	25	1500	500	
		الخدمات الرقمية (المجموع الكلي لجميع المراحل)		2625 دولار	50 دولار	1869 دولار	706 دولار	

تعزيز نمو القطاع الخاص

إن ضخ رأس المال في القطاعات الإستراتيجية سيخلق فرص عمل عالية الجودة ويفتح الفرص أمام الحركة التصاعدية.

- **الأهداف**

زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني من 1.4 في المائة إلى 8 في المائة.

تعزيز نمو القطاع الخاص

- السياحة
- الزراعة
- الإسكان
- الصناعة
- الموارد الطبيعية

تعزيز نمو القطاع الخاص								
السياحة (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	الترميم والتطوير: المواقع السياحية وأماكن الإقامة - المرحلة الأولى	التنفيذ السريع للإصلاحات واستعادة المواقع التاريخية والدينية وكذلك المناطق المواجهة للشاطئ، وتقديم المساعدة لموظفي الفنادق والجولات السياحية لزيادة السعة وتحسين المرافق الحالية بسرعة.	١	100دولار	50دولار	40دولار	10دولار	سنتان
.2	التسويق: الحملة العالمية للسياحة.	دعم حملة تسويق عالمية للتأكيد على أهمية المواقع التاريخية والدينية وتعزيز الثقافة الفلسطينية.	١	50	50	-	-	سنتان
.3	تنمية القدرات: مركز تعليم الضيافة.	دعم إنشاء مركز لتعليم الضيافة في الضفة الغربية وغزة، والذي يمكن أن يعمل بالشراكة مع مدارس الضيافة الدولية الرائدة - مثل أكاديمية الإمارات العربية المتحدة للضيافة - لتوفير أفضل مستوى تعليمي للطلاب لتحسين جودة الخدمة في المواقع السياحية. ويمكن أن يوفر مركز الضيافة التعاون الأكاديمي وبرامج التبادل الأكاديمي والمشاريع المشتركة مع مدارس الضيافة الدولية.	1	50	50	-	-	3سنوات
.4	الترميم والتطوير: المواقع السياحية وأماكن الإقامة - المرحلة الثانية.	إصلاح واستعادة وتحديث المواقع التاريخية والدينية والمناطق المواجهة للشاطئ ومراكز المدينة لدعم زيادة السياحة. وكذلك دعم تطوير والحفاظ على المواقع الأثرية الموجودة.	2	250	150	75	25	6سنوات
.5	إنشاءات: فنادق ومنتجعات الضفة الغربية وقطاع غزة - المرحلة الأولى.	بناء فنادق إضافية قريبة من المواقع السياحية الشائعة.	2	500	-	375	125	5سنوات
.6	إنشاءات: فنادق ومنتجعات الضفة الغربية وغزة - المرحلة الثانية.	تنمية مجال السياحة من خلال دعم استثمارات القطاع الخاص الإضافية في الضفة الغربية وغزة.	3	500	-	375	125	10سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		200 دولار	150 دولار	40 دولار	10 دولار	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		750	150	450	150	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		500	-	375	125	
		السياحة (المجموع الكلي لجميع المراحل)		$1450	300 دولار	865 دولار	285 دولار	

تعزيز نمو القطاع الخاص								
الزراعة (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	**الوصف**	**المرحلة**	**التكلفة التقديرية الكلية**	**المنح**	**القروض**	**القطاع الخاص**	**الجدول الزمني للتنفيذ**
.1	الحصول على التمويل: التكنولوجيا المالية والقروض منخفضة التكلفة للمزارعين.	إن تطوير شراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم حل التكنولوجيا المالية يمكن دعم المزارعين بالنواتج المالية مثل التأمين على المحاصيل والقروض الصغيرة وحسابات التوفير عبر الهاتف المحمول. يمكن أن يكون هذا بمثابة منصة لربط المزارعين بالمشترين وزيادة وعيهم بظروف السوق الإقليمية والدولية السائدة للمحاصيل المختلفة.	1	400 دولار	30 دولار	370 دولار	-	3سنوات
.2	البنية التحتية لسلسلة التزويد: التخزين بالتبريد.	تطوير مرافق التخزين بالتبريد والشاحنات في النقاط الرئيسية - بما في ذلك نقاط العبور - للحد من التلف.	1	60	60	-	-	3سنوات
.3	البنية التحتية لسلسلة التزويد: التعبئة والتغليف.	تقديم الدعم لمنشآت تجهيز الأغذية وتغليفها لتوسيع نطاق العمليات.	2	75	-	75	-	5سنوات
.4	الري: الري في الضفة الغربية	مبادرة زيادة الري في الضفة الغربية وقطاع غزة لزيادة المحصول وزيادة قدرة المزارعين على زراعة محاصيل عالية القيمة.	2	200	-	150	50	5سنوات
.5	بناء القدرات: مركز الابتكار الزراعي	إنشاء مركز لتزويد المزارعين بإمكانية الوصول إلى المتخصصين الفنيين المُدَربين، والتكنولوجيا الجديدة والاتصال بالأعمال التجارية عبر سلسلة القيمة. يمكن أن يعمل هذا المركز مع المزارعين لتطبيق أفضل الممارسات في مجالات مثل نظم الري الدقيقة والدفيئات الزراعية وزراعة المحاصيل النقدية الجديدة، فضلًا عن تقديم المنح وغيرها من الدعم المالي للمزارعين الذين يسعون لتطبيق التقنيات الجديدة.	3	25	25	-	-	8سنوات
.6	ترميم وتطوير: إعادة تأهيل الأراضي.	زراعة الأراضي - وخاصة في الضفة الغربية – المخصصة للاستخدام الزراعي لزيادة الإنتاج الزراعي الفلسطيني.	3	150	-	113	38	8سنوات
		المرحلة ١ المجموع الفرعي		460 دولار	90 دولار	370 دولار	-	
		المرحلة ٢ المجموع الفرعي		275	-	225	50	
		المرحلة ٣ المجموع الفرعي		175	25	113	38	
		الزراعة (المجموع الكلي لجميع المراحل)		$910	115 دولار	708 دولار	88 دولار	

تعزيز نمو القطاع الخاص								
الإسكان (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	**الوصف**	**المرحلة**	**التكلفة التقديرية الكلية**	**المنح**	**القروض**	**القطاع الخاص**	**الجدول الزمني للتنفيذ**
.1	الحصول على التمويل: دعم الرهن العقاري وملكية المنازل - المرحلة الأولى	إنشاء مرفق للإقراض العقاري لدعم المقترضين الفلسطينيين وإطلاق سوق الرهن العقاري الفلسطيني. يهدف هذا التسهيل إلى تقليل فجوة والقدرة على تحمل التكاليف للمشترين الجدد عن طريق توفير خيار تمويل طويل الأمد جديد.	1	400 دولار	200 دولار	200 دولار	-	3سنوات
.2	الحصول على التمويل: دعم الرهن العقاري وملكية المنازل - المرحلة الثانية	تمديد المرحلة الأولى من البرنامج.	2	600	300	300	-	7سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		400 دولار	200 دولار	200 دولار	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		600	300	300	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		الإسكان (المجموع الكلي لجميع المراحل)		1000 دولار	500 دولار	500 دولار	-	

تعزيز نمو القطاع الخاص								
الصناعة (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	البنية التحتية لسلسلة التزويد: مستودعات جمركية - المشروع الأول.	دعم المستودعات الجمركية المشتركة مع الاستثمارات في المناطق الاقتصادية الخاصة لخفض تكاليف المعاملات وتسهيل التجارة. تخضع هذه المستودعات لاتفاقية تشغيل ثنائية ويمكن أن يكمل منشآت العبور القائمة بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة. سيتم بناء هذه المنشآت لتتكامل مع التحسينات التكنولوجية المُتَصَورة عند نقاط العبور.	1	25 دولار	25 دولار	-	-	3سنوات
.2	تشجيع الاستثمار: المجمع الصناعي - المشروع الأول.	تطوير منطقة صناعية مشتركة على طول المناطق الحدودية ، مدعومة بالحوافز المالية والتأمين ضد المخاطر السياسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	1	50	50	-	-	3سنوات
.3	البنية التحتية لسلسلة التزويد: الاستثمار في أسطول النقل بالشاحنات الحديثة	دعم التمويل لأسطول جديد من الشاحنات لسهولة التحميل ووضع علامات الشحن.	1	50	-	50	-	3سنوات
.4	الحصول على التمويل: خلق حوافز للاستثمار.	دعم التمويل لمرافق التصنيع الجديدة والتوسع في المرافق القائمة.	1	100	-	100	-	3سنوات
.5	رأس المال البشري: دعم تدريب القطاع الخاص.	دعم التمويل لكبار المصنعين لإقامة مراكز تدريب في الموقع لزيادة عدد العمال المهرة وتزويدهم بالمهارات والفرص الوظيفية الجديدة بما في ذلك فرص قيادة الابتكار التقني ودراسة عمليات التصنيع الحديثة.	1	50	50	-	-	3سنوات
.6	البنية التحتية لسلسلة التزويد: المستودعات الجمركية - المشروع الثاني.	دعم مشروع المستودعات الجمركية الثاني المشترك على نطاق أوسع.	2	50	-	38	13	5سنوات
.7	تشجيع الاستثمار: المجمع الصناعي - المشروع الثاني.	دعم مشاريع صناعية إضافية على طول المنطقة الحدودية.	2	100	-	75	25	5سنوات

8.	إنتاج المواد الخام: مصنع الإسمنت.	دعم مصنع للإسمنت في الضفة الغربية من أجل قطاع الإنشاءات الفلسطينية.	2	300	-	225	75	5سنوات
9.	البنية التحتية لسلسلة التزويد: المستودعات الجمركية – المشروع الثالث.	دعم ثالث مستودع جمركي مشترك على نطاق واسع.	3	50	-	38	13	6سنوات
10.	تشجيع الاستثمار: المجمع الصناعي - المشروع الثالث	دعم مشاريع صناعية إضافية واسعة النطاق.	3	100	-	75	25	6سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		275 دولار	125 دولار	150دولار	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		450		338	113	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		150		113	38	
		الصناعة (المجموع الكلي لجميع المراحل)		875 دولار	125 دولار	600 دولار	150 دولار	

تعزيز نمو القطاع الخاص								
الموارد الطبيعية (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	البحرية في غزة	دعم تطوير حقل غاز غزة البحري. تشير التقديرات إلى أن غاز غزة البحري هو مصدر محتمل للغاز في غزة ، ويُقدر أن يحتوي على 1.5 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي وهو ما يمكن أن يوفر القدرة المستقلة لتزويد محطة غزة للطاقة واقتصاد غزة المحلي.	2	1000 دولار	-	750 دولار	250 دولار	8 سنوات
.2	دعم صناعة المحاجر	دعم تطوير صناعة محاجر فلسطينية موسعة.	2	50	-	38	13	5 سنوات
.3	المساعدة الفنية لاستخراج الموارد الطبيعية	تقديم المساعدة الفنية لشركات الموارد الطبيعية الفلسطينية لبناء الخبرة في ممارسات الاستخراج الحديثة.	2	10	10	-	-	5 سنوات
.4	التنقيب وإنتاج النفط والغاز	التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما في الضفة الغربية وقطاع غزة بالقدر الذي اتفق عليه الطرفان بشأن حقوق الموارد.	3	390	-	293	98	8 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		1060	10	788	263	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		98	293	-	390	
		الموارد الطبيعية (المجموع الكلي لجميع المراحل)		1450 دولار	10 دولار	1080 دولار	360 دولار	

تعزيز التنمية والتكامل الإقليمي

خلق فرص جديدة للشركات الفلسطينية وزيادة التجارة مع الدول المجاورة.

- **الأهداف**

زيادة نسبة الصادرات الفلسطينية من 17 إلى 40 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

- الأردن
- مصر
- لبنان

تعزيز التنمية والتكامل الإقليمي

الأردن (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)

	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	التجارة الإقليمية: جسر اللنبي، عمان، الزرقاء	دعم نظام الحافلات الجديد الذي يربط مدينتي عمان والزرقاء ، أكبر مدينتين في الأردن، بالإضافة إلى محطات داخل كل مدينة.	1	150 دولار	150 دولار	-	-	4 سنوات
.2	خدمات عبر الحدود: ناقلات البحر الأحمر والبحر الميت – المرحلة الأولى	تقديم الدعم لمشروع البحرين الأحمر والميت والذي سيوفر المياه لإسرائيل والأردن مع تقليل انخفاض مستويات المياه في البحر الميت. من المتوقع أن تشمل السمات الرئيسية محطة لتحلية المياه على البحر الأحمر لتوفير المياه للمناطق الجنوبية من الأردن وإسرائيل وبيع المياه الإسرائيلية إلى شمال الأردن مع اتفاق إسرائيلي فلسطيني لتوفير المياه الإضافية للضفة الغربية وغزة، و إنتاج محلول ملحي من محطة تحلية البحر الأحمر ليتم دمجه مع مياه البحر وإرساله إلى البحر الميت لعكس اتجاه انخفاض مستويات المياه.	1	145	145	-	-	سنتان
.3	الاستقرار الاقتصادي: برنامج الطاقة الشمسية	دعم التطوير المستمر لبرنامج توليد الطاقة الشمسية في الأردن.	1	150	-	75	75	3 سنوات
.4	الاستقرار الاقتصادي: صندوق الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن	بتوسيع برنامج المؤسسة الأمريكية للاستثمار الخاص في الخارج (OPIC)، والذي يدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة. يمكن للبرنامج إنشاء تسهيل ضمان موسع للحصول على قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.	1	125	-	125	-	سنتان
.5	الاستقرار الاقتصادي: شبكة النطاق العريض الوطنية تثبت شبكة الألياف البصرية ذات النطاق العريض	ربط المدارس العامة والمستشفيات ومراكز الرعاية الصحية والشركات والهيئات الحكومية في مناطق تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، إربد والمفرق وجرش وعجلون.	1	100	100	-	-	سنتان
.6	الاستقرار الاقتصادي: المركز الوطني للبيانات	إنشاء مكتب مركزي تحت المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات مع بنية تحتية تقنية ومعدات لإيواء جميع البيانات الإلكترونية للحكومة الأردنية.	1	70	70	-	-	سنتان
.7	التجارة الإقليمية والتجارية: تطوير وتحديث المطارات	تحسين المرافق في مطاري الملك حسين وماركا وتطوير مطار جديد في جنوب الشونة.	2	650	-	325	325	6 سنوات
.8	خدمات عبر الحدود: ناقلات البحر الأحمر والبحر الميت – المرحلة الثانية	دعم التطوير المستمر لمشروع نقل البحر الأحمر والبحر الميت.	2	400	400	-	-	6 سنوات

.9	خدمات عبر الحدود: مشروع تحسين نهر الأردن	تنفيذ برنامج للتخفيف من آثار إعادة تأهيل نهر الأردن ومنع التلوث الناجم عن جريان المياه العادمة.	2	250	250	-	-	6 سنوات
.10	الاستقرار الاقتصادي: البنية التحتية للأمن الإلكتروني الوطني وبناء القدرات	بناء قدرة وطنية للأمن الإلكتروني وتقديم المساعدة الفنية لدعم جهود الحكومة الأردنية في حماية كل من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك البنوك والمستشفيات والبنية التحتية الحيوية ضد المهاجمين الإلكترونيين من الدولة أو غيرها. وكذلك إتاحة الفرص لمزيد من التعاون الدولي الإلكتروني	2	500	500	-	-	5 سنوات
.11	تكامل السوق: ميناء معان الجاف	إنشاء ميناء جاف في معان يخدم المجمع الصناعي في محافظة معان بالقرب من المسار المقترح لمشروع السكك الحديدية الوطني وربطه بالعديد من الطرق الوطنية والدولية مع البلدان المجاورة والبنية التحتية التجارية الرئيسية.	2	50	50	-	-	5 سنوات
.12	التجارة الإقليمية: شبكة السكك الحديدية الأردنية الإقليمية	دعم مشروع السكك الحديدية الوطني المقترح من الأردن لتطوير شبكة سكة حديد إقليمية تربط المراكز السكانية. ومن المتوقع أن تشمل السمات الرئيسية خط سكة حديد يربط عمان بالعقبة مما يقلل من تكلفة الشحنات والتجارة من المراكز السكانية الرئيسية في الأردن، وإمكانية تمديد السكك الحديدية الإضافية إلى الخليج العربي.	3	1825	-	913	913	10 سنوات
.13	التجارة الإقليمية: ممرات النقل الأردنية	تحسين البنية التحتية للطرق في الأردن بما في ذلك الممرات الرئيسية الأربعة، اثنان منها مخصصان أساسًا للتجارة الإقليمية ويمكنهما دعم زيادة التجارة مع الضفة الغربية وقطاع غزة. ستساعد هذه التحسينات في تعزيز السلامة على الطرق وتقليل تكلفة النقل والتجارة.	3	1500	-	750	750	10 سنوات
.14	خدمات عبر الحدود: الأردن - خط نقل الضفة الغربية	تطوير الربط بين الأردن والضفة الغربية من خلال بناء خط 400 كيلو فولت.	3	50	38	13	-	10 سنوات
.15	السياحة الإقليمية: كورنيش العقبة/منتجع هاي ليكس	دعم إنشاء منتجع مبني على أرض تقع إلى الشمال من ساحل العقبة ومجاورة لمشروع مرسى زايد، فضلًا عن تطوير منطقة كورنيش العقبة بما في ذلك الحدائق المائية ومنتزه بيئي وشواطئ وفنادق. ستعمل هذه التطورات على دعم حزم السياحة الإقليمية، والتي بدورها ستدعم السياحة في الضفة الغربية وقطاع غزة.	3	1400	-	700	700	10 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		740 دولار	465 دولار	200 دولار	75دولار	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		1850	1200	325	325	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		4775	38	2375	2363	
		الأردن (المجموع الكلي لجميع المراحل)		$7365	1703 دولار	2900 دولار	2763 دولار	

تعزيز التنمية والتكامل الإقليمي								
مصر (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	الاستقرار الاقتصادي: صندوق مصر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	توسيع برنامج المؤسسة الأمريكية للاستثمار الخاص في الخارج، والذي يدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة. يمكن أن يسهل برنامج المؤسسة الأمريكية إنشاء ضمان موسع للحصول على قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر.	1	125 دولار	-	125 دولار	-	سنتان
.2	خدمات عبر الحدود: إصلاح خطوط نقل بين غزة ومصر	إعادة تأهيل الخطوط المصرية الحالية المرتبطة بغزة. عندها سيكون بإمكان الفلسطينيين شراء طاقة إضافية من مصر بسعر متفق عليه للتفاوض من قبل الطرفين.	1	12	12	-	-	سنة واحدة
.3	خدمات عبر الحدود: تطوير خطوط نقل بين غزة ومصر –المرحلة الأولى	زيادة إمدادات الطاقة من مصر إلى غزة عن طريق تحديث خطوط النقل لدعم قدرة إجمالية قدرها 50 ميجاواط. عندها سيكون بإمكان الفلسطينيين شراء طاقة إضافية من مصر بسعر متفق عليه للتفاوض من قبل الطرفين.	1	10	10	-	-	سنة واحدة
.4	خدمات عبر الحدود: تطوير خطوط نقل بين غزة ومصر –المرحلة الثانية	زيادة إمدادات الطاقة من مصر إلى غزة عن طريق تحديث خطوط النقل لدعم قدرة إجمالية قدرها 100 ميجاواط. عندها سيكون بإمكان الفلسطينيين شراء طاقة إضافية من مصر بسعر متفق عليه للتفاوض من قبل الطرفين.	1	20	20	-	-	3سنوات
.5	التجارة الإقليمية: تأهيل المناطق الصناعية	استكشاف طرق للاستفادة بشكل أفضل من المناطق الصناعية المؤهلة في مصر لتعزيز زيادة التجارة بين مصر وإسرائيل والضفة الغربية وغزة. يمكن أن تشمل الميزات الرئيسية لهذا البرنامج مراجعة التعديلات المحتملة على حصة المحتوى المصري أو الإسرائيلي أو الفلسطيني المطلوب لتلبية متطلبات المحتوى بنسبة 35 في المائة.	1	-	-	-	-	سنتان
.6	التجارة الإقليمية: مركز الطاقة لشرق المتوسط	دعم إنشاء مركز إقليمي للغاز الطبيعي في مصر للاستفادة من الإنتاج المتزايد للغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط. هذا المشروع يمكن أن يزيد الصادرات إلى الأسواق الدولية من محطات الغاز الطبيعي المصرية، وكذلك زيادة المعروض للسوق المحلية المصرية. سيساعد إنشاء مركز للغاز الطبيعي في مصر على تنسيق تطوير الطاقة في شرق البحر المتوسط.	2	1500	-	450	1050	5سنوات
.7	التجارة الإقليمية: منطقة قناة السويس الاقتصادية	دعم توسعات الميناء والحوافز التجارية للمركز التجاري المصري بالقرب من قناة السويس.	2	500	250	250	-	5سنوات
.8	الاستقرار الاقتصادي: تنمية الطاقة في سيناء	دعم مشاريع توليد الطاقة في سيناء لزيادة الإمداد بالتطورات الجديدة.	2	500	125	250	125	5سنوات

9.	الاستقرار الاقتصادي: تطوير مياه سيناء	دعم مشاريع البنية التحتية للمياه في سيناء لدعم التنمية الاقتصادية على نطاق أوسع.	2	500	125	250	125	5سنوات
10.	التجارة الإقليمية: النقل في سيناء	دعم طرق سيناء والبنية التحتية للنقل لربط التطورات الجديدة.	2	500	250	250	-	5سنوات
11.	الاستقرار الاقتصادي: تنمية سيناء السياحية	دعم المشاريع السياحية في سيناء بما في ذلك ساحل البحر الأحمر	3	500	125	250	125	8سنوات
12.	التجارة الإقليمية: برنامج تحديث النقل والإمداد	دعم البنية التحتية الجديدة للنقل في مصر لتحسين الربط المحلي والإقليمي.	3	5000	-	2500	2500	10سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		167 دولار	42 دولار	125 دولار	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		3500	750	1450	1300	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		5500	125	2750	3625	
		مصر (المجموع الكلي لجميع المراحل)		9167 دولار	917 دولار	4325 دولار	3925 دولار	

تعزيز التنمية والتكامل الإقليمي								
لبنان (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	التجارة الإقليمية: بناء التجارة والاستثمار داخل المنطقة في لبنان	دعم التكامل التجاري الإقليمي لتحفيز المصدرين على الانخراط في سلاسل القيمة الإقليمية للحد بشكل كبير من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في المنطقة.	1	200 دولار	200 دولار	-	-	4 سنوات
.2	الاستقرار الاقتصادي: صندوق الشركات الصغيرة والمتوسطة في لبنان	توسيع برنامج المؤسسة الأمريكية للاستثمار الخاص في الخارج، والذي يدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة. يسهل برنامج المؤسسة الأمريكية إنشاء ضمان موسع للحصول على قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة في لبنان.	1	125	-	125	-	4 سنوات
.3	التجارة الإقليمية: ممر لبنان الاقتصادي وبرنامج التكامل الإقليمي - الطرق	إصلاح وتحسين ممرات الطرق اللبنانية، بما في ذلك وصلات الطرق السريعة المفقودة في المقام الأول على الممرين الرئيسيين (الشمال والجنوب، والشرق والغرب) والتي هي جزء من شبكة الطرق السريعة الإقليمية.	3	3000	-	2250	750	6 سنوات
.4	التجارة الإقليمية: ممر لبنان الاقتصادي وبرنامج التكامل الإقليمي - السكك الحديدية	دعم إنشاء شبكة سكة حديد داخل لبنان مع إمكانية الاتصال بشبكة سكة حديد إقليمية.	3	2000	250	1500	250	8 سنوات
.5	التجارة الإقليمية: ممر لبنان الاقتصادي وبرنامج التكامل الإقليمي – البحر والجو	دعم البناء والخدمات اللوجستية المرتبطة به لتوسيع مطار بيروت والمطارات الأخرى ، وتوسيع الموانئ اللبنانية بما في ذلك بيروت وطرابلس، وتحديث المعابر الحدودية.	3	1000	-	750	250	8 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		325 دولار	200 دولار	125 دولار	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		6000	250	4500	1250	
		لبنان (المجموع الكلي لجميع المراحل)		6325 دولار	450 دولار	4625 دولار	1250 دولار	

الفصل الثاني

تمكين الشعب الفلسطيني

- تعزيز الخدمات التعليمية
- تعزيز تنمية القوى العاملة
- الاستثمار في الرعاية الصحية
- تحسين نوعية الحياة

تعزيز الخدمات التعليمية

تحويل المؤسسات القائمة وخلق حوافز لإصلاح المناهج الدراسية ودعم تدريب المعلمين وبناء شراكات جديدة مع الجامعات في جميع أنحاء العالم.

الأهداف

تعزيز تنمية رأس المال البشري في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتحقيق 0.70 درجة على مؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي

إنشاء جامعة فلسطينية واحدة على الأقل بين أفضل 150 جامعة عالمية.

مراجعة التدريب التعليمي مع الانتباه إلى مطابقة احتياجات القطاع الخاص

تعزيز الخدمات التعليمية

- جودة التعليم
- الحصول على التعليم
- القدرة على تحمل تكاليف التعليم

تعزيز الخدمات التعليمية								
جودة التعليم (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	برنامج الشهادات المحلية	تزويد المعلمين بفرصة الحصول على شهادة تأهيل المعلمين أثناء الخدمة وشهادة المشرف والشهادة الرئيسية أثناء تجديد برامج دبلوم المعلمين قبل الخدمة.	1	40 دولار	40 دولار	-	-	سنتان
.2	تحفيز التميز الأكاديمي	الاستثمار في برنامج جديد لتوفير حوافز مالية للمؤسسات الأكاديمية والحكومات المحلية للوفاء بمعايير معينة من التميز الأكاديمي، بما في ذلك تحسين المناهج والمعايير وإحصائيات التوظيف بعد التخرج والتعليم في اللغة والمهارات الشخصية مثل العمل الجماعي والقيادة والتحفيز والمشاركة في الأنشطة المحلية.	1	400	400	-	-	سنتان، البرنامج لآخر خمس سنوات
.3	تبادل المسؤولين يطور الشراكات والحوارات	بين المؤسسات المحلية والأكاديميات العالمية، سيشارك المسؤولون من هذه المؤسسات في عمليات التبادل لمناقشة أفضل الممارسات.	1	20	20	-	-	سنتان، البرنامج لآخر 6 سنوات
.4	دراسة استقصائية للقطاع الخاص	تنفيذ دراسة سنوية جديدة لشركات القطاع الخاص والتي سوف تحدد مطالب سوق العمل. سيتم مشاركة نتائج هذا الاستطلاع مع الطلاب والمعلمين والمستشارين المهنيين لضمان تحديث المناهج الدراسية وتخصيصها لدعم احتياجات القطاع الخاص.	1	15	15	-	-	سنة واحدة، البرنامج لآخر 10 سنوات
.5	التقييمات السنوية	دعم تطوير أساليب جديدة لتقييم أداء الطالب والمعلم استنادًا إلى مقاييس موحدة للجودة والكفاءة. سيتم توفير هذه المراجعات للمسؤولين والمدرسين وأولياء الأمور لضمان تلبية احتياجات الطلاب.	1	30	30	-	-	سنتان، البرنامج لآخر 10سنوات
.6	زيارة الأساتذة	ربط المعلمين والأساتذة الفلسطينيين بالمؤسسات الأكاديمية الدولية لتجربة برامج تعليمية جديدة. وأيضًا دعم الأساتذة والمدرسين الزائرين من الخارج لقضاء عام في العمل في المؤسسات الأكاديمية الفلسطينية.	2	100	100	-	-	سنتان، البرنامج لآخر 6 سنوات
.7	المدارس الذكية	تزويد المؤسسات الأكاديمية الابتدائية والثانوية وما بعد الثانوية بإمكانية الوصول إلى التمويل لنشر تكنولوجيا وموارد تعليمية جديدة.	2	100	100	-	-	5 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		505 دولار	505 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		140	140	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		جودة التعليم (المجموع الكلي لجميع المراحل)		645 دولار	645 دولار	-	-	

تعزيز الخدمات التعليمية								
الحصول على التعليم (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
1.	ما بعد البرامج المدرسية.	دعم البرامج الجديدة بعد المدرسة والمنظمات غير الحكومية التي توفر لطلاب المدارس الابتدائية والثانوية فرصًا لممارسة الأنشطة وتطوير مهارات جديدة في الموسيقى والرياضة والأنشطة المهنية وتنمية المجتمع.	1	50 دولار	50 دولار	-	-	سنة واحدة، البرنامج لآخر 10 سنوات
2.	بناء مدارس ابتدائية وثانوية جديدة	بناء مدارس جديدة في المناطق المحرومة من الخدمات لمواكبة النمو السكاني وضمان حصول جميع الفلسطينيين على تعليم جيد وبأسعار معقولة. سيساعد هذا البرنامج أيضًا في تبسيط العملية التنظيمية لفتح مدرسة جديدة.	2	100	100	-	-	5 سنوات
3.	برنامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	توفير حوافز للمدارس الحكومية الفلسطينية ومقدمي التعليم الخاص لتحسين جودة وإمكانية الوصول إلى التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، بما في ذلك عن طريق زيادة عدد الفصول الدراسية والعمل على تحسين أساليب التدريس.	2	200	200	-	-	5 سنوات
4.	الجامعة الفلسطينية الجديدة	دعم بناء وتطوير جامعة جديدة للفنون والعلوم الليبرالية الرائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.	2	500	250	250	-	5 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		50 دولار	50 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		800	550	250	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		الحصول على التعليم (المجموع الكلي لجميع المراحل)		850 دولار	600 دولار	250 دولار	-	

تعزيز الخدمات التعليمية								
القدرة على تحمل التكاليف التعليمية (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	**الوصف**	**المرحلة**	**التكلفة التقديرية الكلية**	**المنح**	**القروض**	**القطاع الخاص**	**الجدول الزمني للتنفيذ**
1.	المنح الدولية	إنشاء برنامج للمنح الدراسية يوفر للطلاب الجامعيين الفلسطينيين والخريجين الفرصة للحصول على شهادات من أفضل الجامعات العالمية بعد التخرج ويُتوقع من هؤلاء الطلاب العودة إلى ديارهم كما هو معتاد في الدول ذات البرامج المماثلة ليصبحوا عنصرًا أساسيًا في جيل المستقبل من القادة في الضفة الغربية وغزة.	1	300 دولار	300 دولار	-	-	سنة واحدة، البرنامج لآخر 6 سنوات
2.	برنامج منحة المعلم	إنشاء برنامج للمنح الدراسية السنوية يستفيد منه المعلمون الفلسطينيون والمعلمون الطموحون والإداريون الذين يسعون للدراسة في برامج الماجستير والدكتوراه في كليات المعلمين العليا في جميع أنحاء العالم.	1	100	100	-	-	سنة واحدة، البرنامج لآخر خمس سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		400 دولار	400 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		القدرة على تحمل التكاليف التعليمية (المجموع الكلي لجميع المراحل)		400 دولار	400 دولار	-	-	

تعزيز تنمية القوى العاملة

تطوير قوة عاملة فلسطينية جاهزة للتنافس في الاقتصاد العالمي.

- **الأهداف**

رفع مشاركة الإناث في قوى العاملة من 20% إلى 35%

تعزيز تنمية القوى العاملة

- الشباب والمرأة
- العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات
- التعليم التقني والمهني
- التدريب المهني والزمالات

تعزيز تنمية القوى العاملة								
الشباب والمرأة (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	الإرشاد المهني والتدريب المتخصص والتوظيف	تزويد الشباب والنساء الفلسطينيات بالتدريب الذي يركز على صاحب العمل وتقديم المشورة المهنية وخدمات التوظيف.	1	10 دولار	10 دولار	-	-	سنة واحدة، البرنامج لآخر 5 سنوات
.2	المساعدة الفنية لإنشاء مبادرة توظيف الشباب والنساء	تقديم المساعدة الفنية للقطاع العام الفلسطيني لوضع إستراتيجية شاملة لتعزيز عمالة الشباب والنساء.	1	10	10	-	-	سنتان
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		20 دولار	20 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		الشباب والمرأة (المجموع الكلي لجميع المراحل)		20 دولار	20 دولار	-	-	

تعزيز تنمية القوى العاملة								
العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	الشراكات التجارية في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات	رعاية شراكات البحث والتطوير بين الشركات الفلسطينية والدولية. تشجيع الشركات الدولية على الشراكة مع الفلسطينيين في تطوير تقنيات تجارية جديدة.	1	50 دولار	25 دولار	-	25 دولار	4 سنوات
.2	شراكات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في المؤسسات البحثية	رعاية التدريب التربوي وشراكات البحث والتطوير بين المؤسسات البحثية الفلسطينية والعالمية للتركيز على البحث العلمي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.	1	50 دولار	25 دولار	-	25 دولار	4 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		100دولار	50 دولار	-	50 دولار	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (المجموع الكلي لجميع المراحل)		100دولار	50 دولار	-	50 دولار	

تعزيز تنمية القوى العاملة								
التعليم التقني والمهني (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	التدريب التقني والمهني	بناء قدرات المؤسسات المهنية والعمل مع المعلمين لتطوير مناهج دراسية جديدة للتركيز على مجالات الطلب المرتفعة مثل الرعاية الصحية والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشراكة مع القطاع الخاص لدعم برامج الدراسة المهنية المزدوجة وتحديث المعدات والفصول الدراسية في المنشآت المهنية.	1	75 دولار	40 دولار	-	35 دولار	3 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		75 دولار	40 دولار	-	35 دولار	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		التعليم التقني والمهني (المجموع الكلي لجميع المراحل)		75 دولار	40 دولار	-	35 دولار	

تعزيز تنمية القوى العاملة								
التدريب المهني والزمالات (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	التدريب المهني	تطوير برامج تدريب جديدة للطلاب الفلسطينيين والتي قد تعطي للفلسطينيين الفرصة للعمل على المستوى الدولي.	1	50 دولار	25 دولار	-	25 دولار	سنة واحدة، البرنامج لآخر 10سنوات
.2	الزمالات	تقديم منح للقطاع الخاص لتشجيع برامج التلمذة الصناعية بدوام جزئي لطلاب المدارس الثانوية الفلسطينية وما بعد التخرج.	1	50	10	-	40	سنة واحدة، البرنامج لآخر 10سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		100 دولار	35 دولار	-	65 دولار	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		التدريب المهني والزمالات (المجموع الكلي لجميع المراحل)		100 دولار	35 دولار	-	65 دولار	

تعزيز تنمية القوى العاملة								
تدريب القوى العاملة (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
1.	برامج تدريب أثناء الخدمة	توفير الحوافز المالية للقطاع الخاص لتوسيع البرامج والمرافق التدريبية لدعم الموظفين الفلسطينيين.	1	25 دولار	25 دولار	-	-	سنة واحدة، البرنامج لآخر 5 سنوات
2.	برامج إعادة التدريب	تزويد القوى العاملة الفلسطينية بفرص لاكتساب مهارات جديدة وتلقي تدريب إضافي في المؤسسات المهنية وغيرها من المؤسسات.	1	25	25	-	-	سنة واحدة، البرنامج لآخر 5 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		50 دولار	50 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		تدريب القوى العاملة (المجموع الكلي لجميع المراحل)		50 دولار	50 دولار	-	-	

الاستثمار في الرعاية الصحية

تحسين جودة الرعاية الصحية والحصول عليها ، ورفع خدماتها الوقائية

خفض معدل وفيات الرضع من 18 إلى 9 لكل 1000 حالة ولادة

- **الأهداف**

زيادة متوسط العمر المتوقع من 74 إلى 80 سنة

الاستثمار في الرعاية الصحية

- الوصول للرعاية الصحية
- نوعية الرعاية الصحية
- الرعاية الصحية الوقائية

الاستثمار في الرعاية الصحية								
الوصول للرعاية الصحية (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	**الوصف**	**المرحلة**	**التكلفة التقديرية الكلية**	**المنح**	**القروض**	**القطاع الخاص**	**الجدول الزمني للتنفيذ**
.1	توفير الأدوية الأساسية	توفير إمدادات إضافية من الأدوية في الضفة الغربية وغزة للفلسطينيين المحتاجين للرعاية.	1	50 دولار	50 دولار	-	-	سنة واحدة
.2	عيادات متنقلة للمجتمعات المحرومة	تمويل تطوير عيادات متنقلة جديدة لتوفير الرعاية الأولية للمجتمعات المحرومة.	1	50	50	-	-	سنة واحدة
.3	تطوير المرافق والمعدات	ترقية وتأمين معدات جديدة للمستشفيات ومرافق الرعاية الصحية الفلسطينية، وبالأخص لإفادة المرضى الذين يحتاجون إلى علاجات متخصصة.	3	900	300	600	-	9سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		100 دولار	100 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		900	300	600	-	
		الوصول للرعاية الصحية (المجموع الكلي لجميع المراحل)		1000 دولار	400 دولار	600 دولار	-	

الاستثمار في الرعاية الصحية								
نوعية الرعاية الصحية (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	برنامج معايير المستشفى	بناء القدرات المؤسسية لفحص وتطبيق المعايير في المجال الطبي.	1	25 دولار	25 دولار	-	-	سنتان
.2	تحسين كفاءة الخدمات	دعم الجهات المعنية فنيًا لتحسين تقديم وكفاءة خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الفرص المتاحة لتعزيز المرافق القائمة ومراكز الرعاية.	1	20	20	-	-	3 سنوات
.3	تدريب الطاقم الطبي	تطوير برنامج تدريبي أثناء الخدمة للمهنيين الطبيين، بما في ذلك الأطباء والممرضات والمسؤولين لتحسين المهارات المهنية والحفاظ على المستوى المطلوب من الرعاية لمرضاهم.	1	75	75	-	-	سنتان، البرنامج لآخر 5 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		120 دولار	120 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		نوعية الرعاية الصحية (المجموع الكلي لجميع المراحل)		120 دولار	120 دولار	-		

الاستثمار في الرعاية الصحية								
الوقاية الصحية (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	الرعاية الوقائية والتوعية العامة برامج	الاستثمار في برامج الوقاية الأولية والثانوية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى الحد من استخدام التبغ، تشجيع اتباع نظام غذائي صحي، وتعزيز وتسهيل النشاط البدني بانتظام.	1	200 دولار	200 دولار	-	-	سنتان
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		200 دولار	200 دولار			
		المرحلة 2 المجموع الفرعي						
		المرحلة 3 المجموع الفرعي						
		الوقاية الصحية (المجموع الكلي الكلي لجميع المراحل)		200 دولار	200 دولار			

تحسين نوعية الحياة

تعزيز المناطق الحضرية والمرافق الترفيهية والمؤسسات الثقافية وخدمات البلدية.

- **الأهداف :**

بناء مركز فلسطيني لتطوير الألعاب الرياضية إنشاء مركز ومتحف ثقافي فلسطيني جديد

تحسين نوعية الحياة

- الفنون والثقافة
- الرياضات والألعاب الرياضية
- خدمات البلدية

تحسين نوعية الحياة								
الثقافة والفنون (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
1.	منح للفنون	تقديم منح لدعم الفنانين والموسيقيين والكتاب الفلسطينيين الموهوبين.	1	80 دولار	80 دولار	-	-	سنة واحدة، البرنامج لآخر 5 سنوات
2.	المتحف والمركز الثقافي الفلسطيني	بناء مركز ثقافي جديد ومتحف ، مع إمكانية لمسرح حديث حيث يمكن الفلسطينيين وللفنانين الدوليين أداء العروض.	3	150	150	50	-	8 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		80 دولار	80 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		150	100	50	-	
		الثقافة والفنون (المجموع الكلي لجميع المراحل)		230 دولار	180 دولار	50 دولار	-	

تحسين نوعية الحياة								
الرياضات والألعاب الرياضية (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
1.	رياضة الشباب	دعم رياضات الشباب في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة والاستثمار فيها لزيادة المشاركة وتحسين المعدات والمرافق.	1	25 دولار	25 دولار	-	-	سنتان
2.	المركز الفلسطيني لتطوير الألعاب الرياضية	تطوير مركز تدريب رياضي على أحدث طراز للفلسطينيين وتوفير الفرص للتدريب في المراكز العالمية.	2	75	75			5سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		25 دولار	25 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		75	75	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		الرياضات والألعاب الرياضية (المجموع الكلي لجميع المراحل)		100 دولار	100 دولار	-	-	

تحسين نوعية الحياة								
خدمات البلدية (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
1.	التنمية الترفيهية	تطوير حدائق عامة جديدة وشواطئ ومراكز ترفيهية.	1	50 دولار	50 دولار	-	-	4 سنوات
2.	الاستثمار في المكتبات العامة ومراكز المجتمع	الاستثمار في بناء مراكز جديدة للمكتبات ، وكذلك إعادة تأهيل المرافق القائمة لتقديم المزيد من الخدمات للمجتمع.	1	50	50	-	-	3 سنوات
3.	توسيع الخدمات البلدية والبنية التحتية	بناء البنية التحتية البلدية مثل الأرصفة والمساحات الخضراء والحدائق والممرات في المدن والبلدات؛ ترميم المباني العامة وتنفيذ مشاريع تنشيط المناطق الحضرية.	1	200	200	-	-	4 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		300 دولار	300 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		خدمات البلدية (المجموع الكلي لجميع المراحل)		**300** دولار	300 دولار	-	-	

الفصل الثالث

تعزيز الحوكمة الفلسطينية

تعزيز الحكومة الفلسطينية

- خلق بيئة عمل أفضل
- بناء المؤسسة
- تحسين عمليات الحكومة

تطوير الإطار القانوني والتنظيمي لدعم نمو القطاع الخاص وخلق فرص اقتصادية جديدة

- **الأهداف**

تحقيق تصنيف 75 في البنك الدولي لممارسة الأعمال وإتمام أفضل قاعدة بيانات شاملة لملكية الأراضي

التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر

- حقوق الملكية
- الإطار القانوني والضريبي
- التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر
- الأسواق الرأسمالية والسياسة النقدية

إنشاء بيئة عمل أفضل								
حقوق الملكية (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	قرار ملكية العقار	تعزيز قدرة المحكمة على حل نزاعات الملكية وطلبات الملكية المتنازع عليها بسرعة وفعالية.	1	60 دولار	60 دولار	-	-	3 سنوات؛ 50 في المئة في غضون سنة واحدة، والباقي في غضون 3سنوات
.2	تسجيل الأعمال التجارية	بناء متجر واحد فعال لتسجيل الأعمال والموارد الأخرى لأصحاب الأعمال.	1	50	50	-	-	سنة واحدة
.3	قاعدة بيانات تسجيل الأراضي	العمل مع القطاع العام الفلسطيني والقطاع الخاص لضمان تسجيل ملكية الأراضي بشكل فعال في قاعدة بيانات شاملة.	2	30	30	-	-	5 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		110 دولار	110 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		30	30	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		حقوق الملكية (المجموع الكلي لجميع المراحل)		140 دولار	140 دولار	-	-	

إنشاء بيئة عمل أفضل								
الإطار القانوني والضريبي (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	قوانين جديدة وإصلاحات	تقديم المساعدة الفنية لتبسيط اللوائح في جميع القطاعات لإثارة النمو الاقتصادي. قد تشمل بعض الأولويات (على سبيل المثال لا الحصر) تنفيذ التجارة والمنافسة والاستثمار قوانين الترويج والملكية الفكرية والشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على تنفيذ نظام ضريبي فعال ومنخفض الأعباء.	1	50 دولار	50 دولار	-	-	3 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		50 دولار	50 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		الإطار القانوني والضريبي (المجموع الكلي لجميع المراحل)		50 دولار	50 دولار	-	-	

إنشاء بيئة عمل أفضل								
الأسواق الرأسمالية والسياسة النقدية (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	المساعدة الفنية للمالية القطاع والمنظمين	تقديم المساعدة الفنية للمؤسسات المالية الفلسطينية والقطاع المالي الفلسطيني لدعم أفضل ممارسات الإقراض وتوسيع فرص الوصول إلى رأس المال للقطاعات المحرومة والديموغرافيا.	1	25 دولار	25 دولار	-	-	سنتان
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		25 دولار	25 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		أسواق المال والسياسة النقدية (المجموع الكلي لجميع المراحل)		25 دولار	25 دولار	-	-	

إنشاء بيئة عمل أفضل								
التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
1.	الدعم الفني للجمارك/ مهام التجارة	توفير التدريب لبناء قدرات القطاع العام الفلسطيني لإدارة نقاط العبور وتفتيش البضائع.	1	50 دولار	50 دولار	-	-	سنتان
2.	الدعم الفني لتطوير السياسة التجارية الفلسطينية	تقديم الدعم الفني للقطاع العام الفلسطيني لتطوير نظام تجاري وإطار جديد يسهل نمو الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر.	1	25	25	-	-	سنتان
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		75 دولار	75 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر (المجموع الكلي لجميع المراحل)		75 دولار	75 دولار			

بناء المؤسسات

تنفيذ النظم والسياسات التي تضمن شفافية الحكومة ومساءلتها أمام الناس

- **الأهداف**

تحسين الشفافية الحكومية، مع الحصول على 60 مؤشر أو أكثر من مؤشر مدركات الشفافية الدولية للفساد

تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية ، وتحقيق مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية بدرجة أكبر من 0.75

بناء المؤسسات

- استقلال القضاء
- المساءلة
- الشفافية
- المجتمع المدني

بناء المؤسسات								
استقلال القضاء (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	محكمة نظم الملفات الأتمتة	توفير الدعم الفني لتبسيط وتحديث عمليات المحاكم. وسيشمل هذا تطوير إجراءات التقديم الإلكترونية وقواعد البيانات لتخزين سجلات المحكمة وتنظيمها وبحثها.	1	25 دولار	25 دولار	-	-	3 سنوات
.2	قدرة المحكمة والتدريب	تقديم المساعدة الفنية لبناء قدرة نظام المحاكم لإنفاذ قانون العقود، ومعالجة رسوم الفساد، والإجراءات الحكومية غير القانونية.	1	50	50	-	-	سنة واحدة، البرنامج لآخر خمس سنوات
.3	دعم مؤسسات القضاء المستقل	تنفيذ الإصلاحات التي تحمي استقلال القضاء وتحمي العاملين في المحاكم من الانتقام.	1	50	50	-	-	سنتان
.4	البديل لحل المنازعات والتحكيم	الاستثمار في زيادة القدرة على توفير آليات بديلة لحل النزاعات.	2	50	50	-	-	5 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		125 دولار	125 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		50	50	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		استقلال القضاء (المجموع الكلي لجميع المراحل)		175 دولار	175 دولار	-	-	

بناء المؤسسات								
المساءلة (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	**الوصف**	**المرحلة**	**التكلفة التقديرية الكلية**	**المنح**	**القروض**	**القطاع الخاص**	**الجدول الزمني للتنفيذ**
1.	تعزيز هيئات مكافحة الفساد	تقديم المساعدة الفنية والتدريب لبناء قدرات هيئات مكافحة الفساد.	1	25 دولار	25 دولار	-	-	3 سنوات
2.	تحسين قدرات التدقيق الداخلي	تطوير القدرة على مراجعة نفقات القطاع العام وإجراء التحقيقات.	1	25	25	-	-	3 سنوات
3.	الإصلاحات المؤسسية	توفير الدعم الفني لتطوير عمليات وإجراءات موحدة وشفافة للموارد البشرية والمراجعات التنظيمية، في مجالات مثل إصدار الترخيص.	1	25	25	-	-	3 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		75 دولار	75 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-		-	
		المساءلة (المجموع الكلي لالمجموع الكلي لجميع المراحل)		75 دولار	75 دولار	-	-	

بناء المؤسسات								
الشفافية (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
1.	تحسين الوصول إلى المعلومات	تطوير نظام شفاف للاطلاع العام على قرارات القطاع العام، خاصة فيما يتعلق بالمشتريات والعقود والتراخيص والتوظيف. وكجزء من هذا النظام ، حيث سيتمكن المواطنون أيضًا من طلب معلومات من مؤسسات القطاع العام عن القرارات والسياسات. سوف تقترن هذه المبادرة بـمشروع الحكم.	1	50 دولار	50 دولار	-	-	سنتان
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		50 دولار	50 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		الشفافية (المجموع الكلي لجميع المراحل)		50 دولار	50 دولار	-	-	

بناء المؤسسات								
المجتمع المدني (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
1.	حماية الصحفيين والمجتمع المدني	دعم المنظمات المستقلة القادرة على التحقيق في ادعاءات سوء المعاملة أو تخويف الصحفيين والعاملين في المنظمات غير الحكومية.	1	30 دولار	30 دولار	-	-	سنة واحدة
2.	دعم مجموعات المجتمع المدني المستقل	تقديم منح لمنظمات الدعوة ومجموعات المجتمع المدني التي تركز على الشفافية والمسؤولية.	1	150	150	-	-	سنة واحدة، البرنامج لآخر عشر سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		180 دولار	180 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المجتمع المدني (المجموع الكلي لجميع المراحل)		180 دولار	180 دولار	-	-	

تحسين عمليات الحكومة

تعزيز الخدمات الحكومية من خلال التدريب في الخدمة المدنية وضمان ميزانية مستدامة للقطاع العام

- **الأهداف :**

تمرير ميزانية مستدامة للقطاع العام الفلسطيني

تحسين العمليات الحكومية

- الاستدامة المالية
- الخدمة المدنية
- تقديم الخدمات

تحسين العمليات الحكومية								
الاستدامة المالية (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
1.	المدفوعات المتأخرة/ العمليات و صيانة احتياطي الطوارئ	توفير دفع المتأخرات للبائعين المحليين وإنشاء العمليات وصيانة احتياطي الطوارىء ودعم مشاريع البنية التحتية الرئيسية.	1	1750 دولار	1000 دولار	750 دولار	-	6اشهر، البرنامج لآخر خمس سنوات
2.	زيادة كفاءة تحصيل الإيرادات	الاستثمار في أنظمة جديدة تسمح للفلسطينيين بإدارة ومراقبة تحصيل الإيرادات في نقاط العبور التجارية، مع التركيز على تنفيذ ضمانات مكافحة الفساد.	1	25	25	-	-	3 سنوات
3.	إدارة النفقات	تقديم المساعدة الفنية لمساعدة الفلسطينيين على تقييم النفقات وعمليات الميزانية وتحديد الكفاءات المحتملة، مع التركيز على تنفيذ ضمانات مكافحة الفساد.	1	25	25	-	-	3 سنوات
4.	إدارة المشتريات	توحيد العمليات الفعالة والخاضعة للمساءلة لقرارات المشتريات في القطاع العام الفلسطيني، من خلال: التركيز على تنفيذ ضمانات مكافحة الفساد.	1	25	25	-	-	3 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		1825 دولار	1075 دولار	750 دولار	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		الاستدامة المالية (المجموع الكلي لجميع المراحل)		$1825	1075 دولار	750 دولار	-	

تحسين العمليات الحكومية								
الخدمة المدنية (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	تدريب الخدمة المدنية والشهادات	دعم تطوير برنامج تدريبي في الخدمة المدنية لتوفير فرص تعليمية لموظفي القطاع العام.	1	50 دولار	50 دولار	-	-	3 سنوات
.2	تبسيط الخدمة المدنية	تطوير حوافز لموظفي الخدمة المدنية للانتقال إلى القطاع الخاص مع زيادة رواتب الموظفين لأفضل موظفي الخدمة المدنية من خلال معيار قائم على الجدارة. سيخلق هذا كفاءات جديدة ، وتحسين تسليم الخدمة، والمساعدة في ضمان القطاع العام الفلسطيني مستدام ماليًا.	1	250	250	-	-	3 سنوات
.3	جذب الخبرة العالمية	دعم تطوير فريق من الخبراء -من الضفة الغربية وقطاع غزة ودوليًا- للعمل مع القطاع العام الفلسطيني وزيادة القدرات بسرعة وتنفيذ مشاريع جديدة وإدارتها.	1	100	100	-	-	سنة واحدة، البرنامج لآخر 5 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		400 دولار	400 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		الخدمة المدنية (المجموع الكلي لجميع المراحل)		400 دولار	400 دولار			

تحسين العمليات الحكومية								
تقديم الخدمات (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم ينص على خلاف ذلك)								
	المشروع	الوصف	المرحلة	التكلفة التقديرية الكلية	المنح	القروض	القطاع الخاص	الجدول الزمني للتنفيذ
.1	شراكة بين القطاع العام والخاص	تحديد الخدمات والمرافق التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص لتحسين الكفاءة وخفض التكاليف، لا سيما في مجالات تقديم الخدمات مثل الكهرباء والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.	1	35 دولار	35 دولار	-	-	3 سنوات
.2	الحكومة الإلكترونية الفلسطينية	تطبيق نظام لتوسيع نطاق خدمات القطاع العام عبر الإنترنت، بما في ذلك خدمات الدفع ، وعمليات البحث عن وظيفة وطلبات جواز السفر والتسجيل التجاري.	2	300	300	-	-	5 سنوات
		المرحلة 1 المجموع الفرعي		35 دولار	35 دولار	-	-	
		المرحلة 2 المجموع الفرعي		300	300	-	-	
		المرحلة 3 المجموع الفرعي		-	-	-	-	
		تقديم الخدمات (المجموع الكلي لجميع المراحل)		335 دولار	335 دولار	-	-	

الخاتمة

إن الرؤية الطموحة ممكنة التحقيق ومستقبل الفلسطينيين هو مستقبل واعد كبير. القصة الفلسطينية لا تنتهي هنا. إن قصتهم تكتب للتو.

P.O.Box: 930560
Amman11193 Jordan
Tel: +962 6 46 17 277
Fax: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org

ar_renaissance
ArabRenaissance

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development